



جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر المصرفية

- دراسة حالة البنوك الأردنية (2012-2018) -

إشراف الأستاذة:

بن معتوق صابر

إعداد الطالبات:

ريمه خمال

عيدة بلفار

الرئيس	جامعة برج بوعريريج	بوقرة محبوب
المناقش	جامعة برج بوعريريج	بن معتوق صابر
المشرف	جامعة برج بوعريريج	أوصغير لويزة

السنة الجامعية 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عزوجل الذي أنعمنا بنعمة العقل وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

واقترء بقوله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ " بن معتوق صابر " لتفعله بالإشراف على هذه المذكرة ولما بذله

من وقت وجهد في تقديم التوجيه والدعم لنا طوال الفترة الإشرافية....

كما يطيب لنا أيضًا أن نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة كلية علوم الإقتصاد.

أخيرًا نشكر ونقدر كل من مد لنا يد العون والمساعدة حتى أنجزنا هذا العمل، فجزاهم الله عنا خير

الجزاء.

عميدة، ريمه





إهداء

الحمد لله الذي وفقني في خوض هذا الدرب ومكنني من اتمام هذا العمل.....

وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين أجمعين.

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

من تعجب وضحى من أجل وصولي إلى هذه المرحلة، إلى من اشترى لي أول قلم

ودفعني لشق طريقتي

والذي رحمه الله

إلى من كان لها الفضل الأكبر في حبي للعلم وإصراري على النجاح، إلى الشمعة التي

تضيء حياتي.

والتي العبيبة حفظها الله

إلى من أعتبرهم مصدر ابتسامتي وقوتي في هذه الحياة

إخوتي وأخواتي

إلى رمز الصداقة والوفاء

إخوتي في الله

إلى أساتذتي الأفاضل

إلى كل باحث وطالب علم

ربمة





إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"

إلهي لا يطيب لي الليل إلا بشكرك ولا يطيب لي النهار إلا بطاعتك....
ولا تطيب لي اللحظات إلا بذكرك.... ولا تطيب لي الآخرة إلا بعفوك.....
ولا تطيب لي الجنة إلا برويتك.....

إلى من كان خلقه القرآن، سيدي وحبيبي وقرّة عيني، رسول الله محمد - صلى الله عليه وسلم
إلى من أوطنني بهما القرآن

إلى أخلصني ما أملك في الدنيا إلى التي حملتني وهنأ علي وهن

وإلى من كانت شمعة تنير دربي إلى من كانت تدعمني بدعائها حتى وصلت إلى

ما وصلت إليه "أمي أطال الله في عمركي"

إلى سدي ودعمني في مشواري الذي علمني حب الخير والإتماد على النفس الذي جعلني أعرفه معي

التحدي والنجاح

الذي بمل دوها أن يراني في الطليعة "أبي حفظك الله"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البرينة إلى رباحين حياتي إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب كبيرهم وصغيرهم دون إستثناء

إلى كل صديقاتي

"إشراق، شيماء، مارية، نورة"

إلى من مد لي يد العون لإنجاز هذا العمل والشكر الجزيل لهم

وإلى من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

عيدة



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وعرفان
-	الإهداء
III-I	فهرس المحتويات
VI-V	قائمة الجداول
VIII-VII	قائمة الأشكال
أ-هـ	المقدمة
الفصل الأول	
الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية وإختبارات الضغط	
2	تمهيد
8-3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية.
4	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية
4	المطلب الثاني: أسباب نشوء المخاطر المصرفية
5	المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية
8	المطلب الرابع: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية
9	المبحث الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية
9	المطلب الأول: نشأة ومفهوم إدارة المخاطر المصرفية
11	المطلب الثاني: أهمية وأهداف إدارة المخاطر المصرفية
12	المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية
13	المطلب الرابع: خطوات وأساليب إدارة المخاطر المصرفية
15	المبحث الثالث: مدخل لإختبارات الضغط
15	المطلب الأول: نشأة إختبارات الضغط ومفهومها
17	المطلب الثاني: أهمية وأهداف إختبارات الضغط

19	المطلب الثالث: المخاطر التي يتم إجراء إختبارات الضغط عليها ومبادئ هذه الأخيرة
23	المطلب الرابع: أنواع إختبارات الضغط
25	المطلب الخامس: مقررات لجنة بازل وإختبارات الضغط
26	المبحث الرابع: آليات عمل إختبارات الضغط والتحديات التي تواجهها
26	المطلب الأول: آلية عمل إختبارات الضغط
28	المطلب الثاني: المتطلبات والعناصر الأساسية لإختبارات الضغط
31	المطلب الثالث: خطوات تنفيذ إختبارات الضغط
35	المطلب الرابع: التحديات التي تواجه إختبارات الضغط
37	خلاصة الفصل

الفصل الثاني

دور إختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

39	تمهيد
40	المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الأردني
40	المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الأردني
40	المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي الأردني
42	المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني
52	المبحث الثاني: إختبارات تحليل الحساسية في النظام المصرفي الأردني
52	المطلب الأول: إختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الإئتمان
54	المطلب الثاني: إختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الإئتمانية
58	المطلب الثالث: إختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق
64	المطلب الرابع: إختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التشغيل

65	المبحث الثالث: إختبارات تحليل السيناريوهات في النظام المصرفي الأردني
65	المطلب الأول: إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال (2013-2014)
70	المطلب الثاني: إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال 2015
74	المطلب الثالث: إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال 2016
79	المطلب الرابع: إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال 2017
83	المطلب الخامس: إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال 2018
89	خلاصة الفصل
91	الخاتمة
96	قائمة المراجع

قائمة الجداول

❖ قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
08	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	01
42	نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018)	02
43	نسبة محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018)	03
44	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018)	04
45	نسبة السيولة القانونية الإجمالية للفترة (2012-2018)	05
46	نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للفترة (2012-2018)	06
47	نسبة تغطية مخصصات الديون غير العاملة للفترة (2012-2018)	07
48	معدل العائد على الموجودات للفترة (2012-2018)	08
49	معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2012-2018)	09
50	نسبة كفاية رأس المال للفترة (2012-2018)	10
51	المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك الاردنية للفترة (2012-2018)	11
52	صدمة إرتفاع الديون المتعثرة	12
53	تغيرات نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد الصدمة تطبيق سيناريو إرتفاع نسبة إرتفاع نسبة الديون المتعثرة للفترة (2012-2018)	13
55	صدمة تعثر أكبر مقترضين من البنك	14
55	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو متوسط الشدة	15
57	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة	16
58	صدمة إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة	17
59	تغيرات نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو مخاطر سعر الفائدة (2012-2018)	18
61	صدمة إنخفاض سعر الصرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى	19

61	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو إنخفاض مخاطر سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى للفترة (2018-2012)	20
63	صدمة إنخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي الأردني	21
63	تغيرات نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو إنخفاض أسعار الاسهم في السوق المالي للفترة (2018-2012)	22
67	السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2014	23
68	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة	24
69	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة	25
71	السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2015	26
72	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة(2018-2016)	27
73	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2018-2016)	28
76	السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2016	29
77	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة(2019-2017)	30
78	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2019-2017)	31
80	السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2017	32
81	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة(2020-2018)	33
82	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2020-2018)	34
85	السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2018	35
86	نسبة الديون غير العاملة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2021-2019)	36
87	نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2021-2019)	37

قائمة الأشكال

❖ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خطوات إدارة المخاطر	14
02	مراحل إتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بإجراء إختبار الضغط	27
03	هيكل النظام المصرفي الأردني حتى نهاية عام 2018	41
04	نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات للفترة(2012-2018)	42
05	نسبة محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018)	43
06	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018)	44
13	نسبة السيولة القانونية الإجمالية للفترة (2012-2018)	45
08	نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للفترة (2012-2018)	46
09	نسبة تغطية مخصصات الديون غير العاملة للفترة (2012-2018)	47
10	معدل العائد على الموجودات للفترة (2012-2018)	48
11	معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2012-2018)	49
12	نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2012-2018)	50
13	المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك الاردنية للفترة (2012-2018)	52
14	نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو خسائر الإئتمان بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2012-2018)	53
15	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق سيناريو متوسط الشدة للفترة (2012-2018)	56
16	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق السيناريو الأكثر شدة للفترة (2012-2018)	57
17	نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو تغير سعر الفائدة بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2012-2018)	60

62	نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو إنخفاض مخاطر سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى للفترة (2018-2012)	18
64	نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو إنخفاض أسعار الأسهم بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2018-2012)	19
68	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة بالمقارنة مع سنة 2014.	20
69	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة بالمقارنة مع سنة 2014.	21
73	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2018-2016)	22
74	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2018-2016)	23
77	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2019-2017)	24
78	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2019-2017)	25
82	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2020-2018)	26
83	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2020-2018)	27
86	نسبة الديون غير العاملة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2021-2019)	28
87	نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2021-2019)	29

ᐃᐅᐃᐅ

تمهيد

يعد النظام المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية، ويمثل القطاع المصرفي لبّ النظام المالي فالمصارف تضطلع بكل عمليات الإقراض والوساطة المالية، وكذا توجيه الاستثمارات بناءً على ما يتوفر لديها من معلومات، بالإضافة إلى أنها تؤدي وظائف مالية أخرى، مثل عمليات المقاصة وعمليات سوق الصرف الأجنبي مما يجعلها أداة أساسية في تنفيذ السياسة النقدية.

لقد شهد القطاع المالي العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن الماضي تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية واستخدام أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض وإزالة الحواجز كل ذلك قد زاد من حجم وتنوع المخاطر المصرفية وسرعة انتقالها بين المصارف والأسواق وهو الذي جعل المصارف أكثر حساسية خاصةً لما لهذه المخاطر من انعكاسات عليها ومن إمكانية تعرضها للتعثّر والإفلاس، ونتيجة لذلك فقد شهد العالم أزمات مالية عديدة في مختلف الدول، منها أزمة المكسيك 1994، أزمة جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية 1997، وأخيراً أزمة الرهن العقاري 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذا دفع بالباحثين والمصرفيين إلى التفكير المستمر في كيفية تحديد وقياس ومتابعة هذه المخاطر، أي إدارتها لأن إدارة المخاطر لها دور هام في العمل المصرفي في الوقت الراهن لما تلعبه إدارة المخاطر من دور بارز في الحد من الآثار السلبية للمخاطر من خلال البحث في إيجاد الوسائل والأساليب العلمية الحديثة لمواجهة المخاطر.

ومن بين أهم الأدوات المستحدثة في مجال إدارة المخاطر المصرفية نجد اختبارات الضغط التي تهدف إلى تفعيل وتعزيز إدارة المخاطر بالمصارف وقياس مدى قدرتها على مواجهة الصدمات المالية، والغاية من هذه الاختبارات تكمن في تحديد المصارف التي تعاني من المشاكل وإصلاحها، والحد من احتمالات حدوث أزمة مصرفية.

لقد بادرت العديد من الدول العربية لاعتماد اختبارات الضغط كآلية للحد من مختلف المخاطر التي تتعرض أجهزتها المصرفية ومن بين الدول العربية التي طبقت اختبارات الضغط نجد دولة الأردن، حيث بادر البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات الضغط بصفة دورية ومنتظمة بهدف تقوية النظام المصرفي والمالي الأردني والحفاظ على استقراره، وذلك من خلال التأكد من ملاءة رأس المال لدى المصارف الأردنية والتأكد من كفاية السيولة لديها بهدف مواجهة المخاطر غير المتوقعة وممكنة الحدوث.

أولاً: إشكالية الدراسة

مما سبق تندرج إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة اختبارات الضغط في إدارة المخاطر المصرفية؟ وما وقع ذلك في البنوك الأردنية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم إدارة المخاطر المصرفية؟
- 2- ؟ وهل تساهم إختبارات الضغط في تسهيل عملية إدارة المخاطر بالبنوك؟
- 3- هل يتحمل النظام المصرفي الأردني كل المخاطر والصدمات شديدة التأثير؟

ثانياً: الفرضيات

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:

- 1- إدارة المخاطر المصرفية هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك؛
- 2- اختبارات الضغط ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في البنوك والنظام البنكي و التهياً لمواجهتها؛
- 3- يتحمل النظام المصرفي الأردني بعض المخاطر والصدمات التي قد يتعرض لها؛

ثالثاً: أسباب إختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر ما يلي:

1- السبب الذاتي أو الشخصي

الرغبة والاهتمام الشخصي للبحث في في موضوع اختبارات الضغط.

2- السبب الموضوعي

وتتمثل فيمايلي:

- مكانة الموضوع في التخصص وفي الظروف المالية التي تمر بها العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية في ظل انتشار مظاهر الفساد المالي والإداري؛
- التعرف على أهم التغيرات الجديدة التي جاءت بها لجنة بازل للتقليل من حدة الأزمات المصرفية والمالية؛
- يعتبر موضوع اختبارات الضغط من المواضيع المهمة، المعاصرة التي ظهرت في الآونة الأخيرة نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 وما أفرزته من حاجة لابتكار آليات وتقنيات لإدارة المخاطر المصرفية؛

رابعاً: أهمية الدراسة

تم اختيار الموضوع نظراً لأهميته النابعة من:

- كون اختبارات الضغط أداة وقائية متقدمة لإدارة وإستيعاب المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف في الظروف الصعبة والتي تسبب في وقوع أزمات في الأسواق المالية؛
- توصيات هيئات الإشراف الدولية وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية وصندوق النقد الدولي حول ضرورة إجراء إختبارات الضغط بإعتبارها أداة هامة لإدارة المخاطر المصرفية؛
- الاهتمام المتزايد بإدارة المخاطر المصرفية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها.

خامساً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المخاطر المصرفية وعملية إدارة هذه المخاطر؛
- إبراز أهمية اختبارات الضغط للتقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي الأردني؛
- تسليط الضوء على كيفية تصميم اختبارات الضغط؛
- نشر ثقافة مصرفية معاصرة بين الباحثين والمصرفيين والأشخاص ذوي العلاقة بالعمل المصرفي.

سادساً: الدراسات السابقة

- 1- ضياء الدين حيدر، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

هدفت هذه الدراسة لتعرف على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف المحلية في فلسطين، ومدى تأثيرها على ربحية تلك المصارف، إضافة إلى إلقاء الضوء على واقع أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية ومنهجية إدارتها لدى المصارف المحلية، وكذلك التعرف على أسباب التعثر المصرفي وأهم طرق الوقاية منه، كما توصلت الدراسة أن المصارف تعتمد على الضمانات المادية عند إتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية، إضافة إلى وجود إرتباط طردي بين متغيرات مخاطر العائد على الموجودات ومخاطر رأس المال .

- 2- دراسة بن ربيع حنيفية، بن زابة عبد المالك، بعنوان: اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 9، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدوافع الأساسية التي أدت بالبنوك إلى الاعتماد على اختبارات التحمل لإدارة المخاطر، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: تعد إختبارات التحمل جزء أساسي في منظومة إدارة المخاطر في كل مصرف وهي ذات أثر بارز في إتخاذ القرارات عند إعداد الخطط الإستراتيجية، تستخدم نتائج إختبارات التحمل لتفعيل أدوات تخفيض المخاطر وإعداد خطط الطوارئ.

3- دراسة البيجيري شادي، بعنوان: دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية - دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كان نشاط التدقيق الداخلي يساهم في شكل فعال في إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة وما إذا كانت هنالك فروق جوهرية بين آراء قسمي المالية في كلا من المصارف السورية العامة والخاصة حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر وتحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المصارف السورية الخاصة بخلاف المصارف السورية العامة، ولا يوجد اختلافات جوهرية بين آراء العاملين في قسم التدقيق الداخلي وآراء العاملين في قسم المالية في كل من المصارف العامة والخاصة حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

سابعاً: منهجية البحث

في سبيل الإحاطة بكل جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري للمخاطر المصرفية وكيفية إدارتها وكذا عرض مفهوم وأهمية اختبارات الضغط، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من أجل إسقاط الجانب النظري على المصارف الأردنية.

ثامناً: هيكل البحث

من أجل فهم الموضوع والإلمام بكل جوانبه المختلفة قسمنا البحث إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي، فالفصل الأول جاء تحت عنوان: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية واختبارات الضغط، وقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث جاء المبحث الأول بعنوان: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية، أما المبحث الثاني كان بعنوان عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى مدخل إلى اختبارات الضغط، والمبحث الرابع يستعرض آليات عمل اختبارات الضغط والتحديات التي تواجهها، أما الفصل الثاني والذي جاء بعنوان: دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث جاء المبحث الأول بعنوان لمحة عن النظام المصرفي الأردني، أما المبحث الثاني فكان بعنوان اختبارات تحليل الحساسية في النظام المصرفي الأردني، والمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى اختبارات تحليل السيناريوهات في النظام المصرفي الأردني.

الفصل الأول

الإطار النظري لإدارة

المخاطر واختبارات المنح

تمهيد:

تعرض البنوك في ظل التغيرات المستمرة للعديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة واستثماراتها، خاصة مع حساسية كل من النظام المصرفي والنظام المالي للتعثرات أو الأزمات المصرفية، وقد تنوعت الأدوات والتقنيات التي تسعى للتخفيف أو الحد من تلك المخاطر، والتي تحاول دعم أساليب إدارة المخاطر في البنوك من أجل مساعدة هذه الأخيرة في اتخاذ إجراءات وقرارات صحيحة.

تعتبر اختبارات الضغط أحد تلك التقنيات، والتي من خلالها يمكن للبنك تقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، ويعتبر اختبار الضغط من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى البنوك خاصة بعد أن أكدت الأزمات التي شهدتها الأسواق أنه ليس كافياً أن يتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية.

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية، كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية؛
- المبحث الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر؛
- المبحث الثالث: مدخل لاختبارات الضغط؛
- المبحث الرابع: آليات عمل إختبارات الضغط والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية

إن التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية، وكذا الانفتاح على الأسواق المالية ساهمت في زيادة المخاطر البنكية وتفاقمها، مما أدى بالباحثين في المجال المصرفي إلى محاولة إيجاد تقنيات للتحكم في المخاطر أو التقليل منها، فلكل بنك درجة معينة من المخاطر تختلف باختلاف نشاطه الرئيسي، ومن المهم في هذا المبحث أن نتعرف على المفاهيم المختلفة التي تحيط بالمخاطر البنكية من تعاريف وأسباب هذه الأخيرة، كما سيتم التطرق لأنواع المخاطر البنكية ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، وهو يستخدم في جميع المجالات، وكلمة المخاطر في اللغة مشتقة من كلمة خطر.

ففي البداية سيتم التطرق إلى تعريف الخطر ثم المخاطرة، حتى يتسنى ضبط مفهوم المخاطر المصرفية.

أولاً: تعريف الخطر

كلمة المخاطر في اللغة مشتقة من كلمة خطر، ومنها الفعل يخاطر، ولقد استخدمت في معاني عدة، ويمكن تعريف الخطر لغة واصطلاحاً كمايلي:¹

- لغة: إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتينية Rescass أي Risque والذي يدل على حدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظر والانحراف المتوقع.

- اصطلاحاً: الخسائر المحتملة وغير المتوقعة التي يمكن قياسها نتيجة وقوع حادث معين مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة.

ثانياً: تعريف المخاطر

تُعرف المخاطر بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة²، ومن هنا فإن المخاطر تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب بها والمخاطر كذلك هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضاً، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضاً.

¹ سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل - دراسة راسة حالة البنوك الإسلامية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص: 28.

² فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمية استراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2000، ص: 13.

كما يمكن تعريف المخاطرة على أنها الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين، وقد أشار هذا التعريف بتحديد نوع الخسارة على أنها خسارة مادية.¹

وتعرف كذلك على أنها احتمال تحقيق مردود أو عائد أو تدفق نقدي أقل من المردود أو العائد المتوقع.²

ثالثاً: تعريف المخاطر المصرفية

قُدمت للمخاطر المصرفية عدة تعاريف، نذكر أهمها فيما يلي:

- المخاطر المصرفية هي تعرض المصرف إلى خسارة غير متوقعة، حيث تكمن المخاطرة في إمكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة.³

- المخاطر المصرفية تمثل حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة، أو حدوث تقلبات في القيمة السوقية للبنك أي أنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.⁴

بناءً على التعاريف السابقة يمكن القول أن المخاطر المصرفية هي مجموع المخاطر الائتمانية، السيولة، السوق والتشغيلية، والتي تنشأ من حالة التأكد أو عدم التأكد بخصوص العوائد المتوقعة، ما يؤدي في النهاية إلى حدوث انحراف عن الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: أسباب نشوء المخاطر المصرفية

تنشأ المخاطر أساساً من عدم التأكد، أو عدم دقة المعلومات المعطاة من العميل، هنا وجب توضيح أسباب نشوء هذه المخاطر والعوامل المساعدة على انتشارها، وأهمها:

أولاً: الفجوة القانونية أو أخطار المراقبة

وتتمثل في ما يلي:⁵

1- عدم قدرة العملاء على السداد في تواريخ الاستحقاق نظراً للتوسع في التسهيلات الائتمانية بالعملاء المختلفة دون ضوابط؛

2- استيلاء العملاء على أموال البنوك بدون سداد؛

¹ أسامة عزمي سلام شقري، نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار الجامعة، عمان، ط1، 2007، ص: 20.

² أسعد، حميد العلي، الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2001، ص 205.

³ خلف محمد حمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد52، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص: 405.

⁴ صادق الراشد الشمري، إدارة المصارف- الواقع والمتطلبات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص: 189.

⁵ نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2005، ص: 22.

3- هروب بعض العملاء للخارج بدون سداد القروض المصرفية المستحقة؛

4- قبول البنوك لتجارة العملة في السوق السوداء؛

5- دراسات جدوى خاطئة للمشاريع الاستثمارية.

ثانياً: ضعف سياسة البنك

هناك أسباب أخرى ترجع لسياسات البنك، مثل:

1- عدم فعالية التعليمات وشروط العقد المبرمة؛

2- عدم القيام بالدراسة الائتمانية الدقيقة والاستعلام الدقيق على العميل؛

3- ضعف الخبرة لدى بعض لدى بعض العاملين بالمصرف¹

4- عدم طلب البنك ضمانات كافية؛

5- غياب الاتصالات الفعالة بين فريق الائتمان والعملاء؛

6- منح القروض المصرفية لاعتبارات شخصية.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المصرفية

تعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تختلف باختلاف أسباب نشوؤها ومصادرها، وللتمييز بين هذه المخاطر لابد من التطرق إلى مختلف أنواعها، وتتركز في ما يلي:

1- **المخاطر الائتمانية:** وهي عدم تمكن المدين من تسديد التزاماته تجاه البنك (الدائن) من حيث أصل المبلغ، إضافة الفوائد في المواعيد المتفق عليها، ووفقاً للشروط المتفق عليها، تنشأ مصادر المخاطر الائتمانية إما من قبل البنك نفسه أو المقترض، هذه المخاطر تؤدي إلى تقلب في عوائد محافظ الائتمان في البنك².

¹ فريد راغب النجار، إدارة الائتمان، القروض المتعثرة، مؤسسة الشهاب الجامعية، مصر، 2000، ص: 31.

² صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي، دار اليازوني العلمية، عمان- الأردن، 2013، ص: 27.

2- **مخاطر السيولة:** تنشأ عن صعوبة أو عدم قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها معقولة¹. وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى سيولة ما يؤثر على ربحية وملاءة المصرف².

3- **مخاطر السوق:** تؤثر هذه المخاطر على جميع البنوك بغض النظر عن طبيعة نشاطها، حجمها أو هيكلها، لأن مصدرها ظروف السوق عامة، لذا يطلق عليها المخاطر العامة، حيث تكون هذه المخاطر ناجمة عن عوامل يصعب على متخذي القرار التحكم فيها أو السيطرة عليها³.

كما يمكن تعريف مخاطر السوق على أنها الخسارة التي يمكن أن تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية، أي عندما تتحرك أسعار هذه الأدوات في غير صالح المصرف⁴.

وتنقسم مخاطر السوق إلى ما يلي:

- **مخاطر سعر الفائدة:** هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفائدة صعوداً وهبوطاً حسب وضع كل مصرف على نسبة السيولة المتوفرة لديه، ومثالاً على ذلك هناك احتمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة، وعندما تشح السيولة يضطر المصرف للاقتراض من سوق المصارف المحتمل أن يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة، لذلك يتوجب على المصرف أن يتولى هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنباً للمخاطر⁵.

- **مخاطر سعر الصرف:** تحتفظ المصارف بالعملات الأجنبية لتلبية حاجيات عملائها من خلال عمليات التمويل والاستثمار الخارجية والتحويلات وقبول الودائع الدولية وغيرها من الخدمات المصرفية⁶، الأمر الذي يجعلها تتعرض لمخاطر الصرف الناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات⁷.

¹ Autorite des marches financiers:liquidity risk managmentguideline paris, March 2019,p 07.

² فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2017، ص:24

³ زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة 50، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر 2013، ص:23.

⁴ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط2، 2008، ص:255.

⁵ محمد الصبري، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص:65.

⁶ أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق- سوريا، 2014، ص:63.

⁷ أي نصر بن محمد السمر قندي، الشروط وعلوم الصكوك، دار النشر للجامعات، القاهرة- مصر، 2017، ص:56.

-مخاطر السعر: هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع¹.

إن قياس مخاطر السعر مهمة من أجل فهم الخسائر المحتملة وبالتالي تطمين الإدارة بأن الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات المتعاكسة سوف لا تؤدي إلى نفاذ رأس مال البنك، وهذا يتطلب توفر أنظمة معلومات من أجل إدارة مخاطر السعر ولضمان الالتزام مع الحدود الموصوفة.

4- المخاطر التشغيلية: إن التطور المتسارع في الأنشطة والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية، الأمر الذي أدى إلى ترايد المخاطر التشغيلية التي عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها الخسارة الناتجة عن فشل العمليات الداخلية، والأشخاص والأنظمة أو من أحداث خارجية².

5- المخاطر القانونية: ترتبط هذه المخاطر بعدم وضوح التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات وربما تكون طبيعية هذه المخاطر خارجية مثل الضوابط الرقابية تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها المصارف، كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصلة لإدارة المصرف ولموظفيه مثل الاحتيال وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين³.

6- المخاطر الإستراتيجية: وهي تلك المخاطر الناتجة عن عمليات صنع واتخاذ القرارات غير السليمة، أو تلك الناتجة عن سوء فهم وتنفيذ هذه القرارات، فالاختيارات الاستراتيجية للبنك عادة ما لا تكون مفهومة بالشكل المناسب من طرف جميع الموظفين، مما يخلق نوعا من الغموض في تحديد الواجبات الخاصة بكل فرد في البنك، الأمر الذي لا يساعد حتما في خلق ذلك التراكم الإيجابي لجهود الجميع⁴.

7- مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة نتيجة لوجود انطباع سلبي عن المصرف، مما ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل، أو يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة الأخرى وقد يعود السبب في ذلك إلى تصرفات مديرو وموظفو المصرف، أو كنتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة أو بسبب ضعف في أنظمة الأمان لدى المصرف والذي يكون محصلته النهائية زعزعة الثقة بالمصرفية⁵.

¹ إيمان بن سراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية - دراسة عينة من البنوك الجزائرية- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة- الجزائر، 2018، ص:109.

² رندة محمد سعيد أبو شعبان، دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2016، ص: 43.

³ أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي- الجزائر، 2015، ص: 39.

⁴ هباش سامي، بونقيب أحمد، بطاقة الأداء المتوازن في إدارة المخاطر المصرفية كنموذج مقترح لبنك الجزائر الخارجي، مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 07، العدد 13، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم- الجزائر، جويلية، 2017، ص 242.

⁵ ضياء الدين حيدر، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2015، ص: 80.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس المخاطر، ويمكن ذكر أهمها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية

المؤشرات المستخدمة في القياس	نوع المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> - صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض غير المنتظمة - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحققت ولم تسدد - الأوراق المالية (غير حكومية) / إجمالي الأصول - الاحتياطي السنوي لخسائر القروض / إجمالي القروض - مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض 	مخاطر الائتمان
<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول - الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول - الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة / إجمالي الأصول - صافي القروض / إجمالي الأصول - الاستثمارات المالية قصيرة الأجل / إجمالي الودائع - سلم الاستحقاقات 	مخاطر السيولة
<ul style="list-style-type: none"> - الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم - الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة 	مخاطر أسعار الفائدة
<ul style="list-style-type: none"> - المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية 	مخاطر أسعار الصرف
<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي الأصول / عدد العمال - مصاريف اليد العاملة / عدد العمال - صافي الدخل / عدد العمال 	مخاطر التشغيل

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 239.

المبحث الثاني: عموميات حول إدارة المخاطر المصرفية

تعرض المصارف التقليدية إلى مخاطر عديدة كما سبق ذكرها، وفي سبيل التقليل من هذه المخاطر والتحكم فيها على المصارف إتباع إجراءات سليمة لإدارة هذه المخاطر.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم إدارة المخاطر المصرفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة إدارة المخاطر ومفومها.

أولاً: نشأة إدارة المخاطر المصرفية

بدأ الاتجاه العام لاستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينيات وكان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها لهذا المصطلح عام 1956م، حيث طرح المؤلف " هارفارد بيرنس " ما بدأ في ذلك الوقت فكرة ثورية، وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن مخاطر المنظمة البحتة، في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم " مدير التأمين " حيث كان التأمين بُدأ متزايد الأهمية في ميزانيات الشركات، خاصة مع تنامي حركة الإستثمار، وبالتدريج تم إسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل الشركات، وفي عام 1929م، عقد مشترو التأمين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك فيما يخص التأمين، وفي عام 1931م، قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشرها لكي يطلع عليها مشترو التأمين، وفي عام 1932م تم تنظيم " مشترو التأمين " في نيويورك الذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث للمخاطرة، وفي عام 1950م تم تأسيس رابطة مشترو التأمين القومية ثم تحولت لاحقا الى الجمعية الأمريكية لإدارة التأمين، وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر الأكاديمي، حيث عرفت مدارس الأعمال تغييرا في مناهجها الدراسية وإضافة مقررات دراسة جديدة، فتم إدخال علم بحوث العمليات والإدارة، الأمر الذي أحدث تحولا من الاهتمام بالمقررات الدراسية الوصفية إلى نظرية القرار التي تركز على أسس سليمة، ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مؤداها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر التي تتعرض لها والقيام بتقييمها أن تتفادى حدوث خسائر وأن تقلل من تأثيراتها إلى أدنى حد، وعندما قررت رابطة مشترو التأمين تغيير اسمها إلى " جمعية إدارة المخاطر والتأمين " rims في عام 1975م انتشرت إدارة المخاطر، وقد كان ذلك بعدما عرفت أدوات إدارة المخاطر من إبتكارات إذ شهدت سنوات الستينات من القرن الماضي ثورة في مجال الابتكارات المالية فتم إيجاد أدوات لإدارة المخاطر التي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطر¹.

¹ بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر- المشتقات المالية الهندسية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2013، ص: 48-49

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر، وعليه يبقى الخطر وارداً مادام النشاط البنكي قائم، ومن هنا فإن تسيير هذه المخاطر لا يعني إخفائها وإنما هو العمل على احتوائها بذكاء وهذا لتعظيم العائد الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح، وعليه تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها:

- عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة¹.

- تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمشروع².

- عبارة عن عملية يقوم من خلالها القائمين على إدارة المصرف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المحيطة بأعمال أنشطتها المختلفة، ومن ثم قياسها وتقييم أثارها المالية، والاستجابة لها من خلال الحد منها أو التقليل من أثارها إلى الحد المقبول من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة³.

- التدريبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من أجل تقليل فرصة الخسارة المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطار البشرية أو الأحكام القضائية⁴.

من خلال ما سبق يمكن تعريف إدارة المخاطر في المصارف بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يقوم بها المصرف من أجل تحديد المخاطر المحتملة وتقليل الخسارة إلى أدنى حد ممكن وبأقل تكلفة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية إدارة المخاطر

من الواضح أن إدارة المخاطر تتجه لتشمل قطاعات كثيرة، وفي مجالات مختلفة ومستويات متعددة، ويعد القطاع البنكي من أهم القطاعات التي يكتسي فيها تطبيق إدارة المخاطر أهمية بالغة، حيث كان محل اهتمام الكثير من الدراسات.

¹ شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، عمان-الأردن، 2012 ص: 26.

² الراوي، خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص: 10.

³ شادي صالح البحيري، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية في المصارف السورية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق- سوريا، 2011، ص: 30.

⁴ بلعوز بن علي، استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الشلف 2010، الجزائر، ص: 332.

أولاً: أهمية إدارة المخاطر

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها والمتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي¹:

- 1- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناءً عليها تحديد خط وسياسة العمل؛
- 2- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف المالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية³- تقديم المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- 4- أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المالية؛
- 5- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر؛
- 6- أن تخصيص رأس المال والموارد تتناسب مع مستوى المخاطر؛
- 7- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

ثانياً: أهداف إدارة المخاطر

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المصرفية في ما يلي²:

- 1- استقرار الأرباح: حيث تساهم إدارة المخاطر المصرفية في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر، إضافة إلى أن المساهمون والمستثمرون يفضلون الأرباح المسقرة؛
- 2- الاستمرارية والنمو: عندما يكون النمو هدف تنظيمياً هاما للمصرف تصبح الوقاية من التهديدات التي تكون على النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، فاستراتيجيات إدارة المخاطر الجيدة للإعداد والتنفيذ تساعد على استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد نمو البنك؛
- 3- تعظيم القيمة: يسعى المصرف من خلال إدارة المخاطر إلى تحقيق هدفه النهائي وهو تعظيم القيمة السوقية؛
- 4- وضع نظام الرقابة الداخلية: وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات المصرف؛

¹ صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 2011، ص: 248.

² الحسين العباس، دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي - دراسة ميدانية على المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012، ص: 37-

5- إعطاء مجلس إدارة المصرف والمديرين التنفيذيين فكرة عن جميع المخاطر.¹

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية التي تتكون من 125 عضواً من أكبر المصارف التجارية ومؤسسات التوفير الأمريكية من خلال اللجنة الفرعية لإدارة المخاطر المصرفية في 1999، بوضع مبادئ إدارة المخاطر بصورة سليمة وهي كالآتي²:

أولاً: مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا: يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع سياسات إدارة المخاطر، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف المخاطر أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات قياس والإدارة والرقابة على المخاطر؛

1- في حال اتخاذ الإدارة العليا قرارات لأعمال تفوق مخاطرها المتوقعة للسياسات التي يحددها مجلس الإدارة، يجب أن تقدم لمجلس الإدارة للموافقة عليها؛

2- تى تتوافق هذه السياسات مع التغيرات الجوهرية في البيئة الداخلية والخارجية للمصرف، يجب على مجلس الإدارة مراجعة هذه السياسات وإجراء التعديلات الملائمة.

ثانياً: إطار لإدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية بحيث يُغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض إليها المصرف، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر، ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال؛

ثالثاً: تكامل إدارة المخاطر: يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظراً لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر؛

رابعاً: محاسبة خطوط الأعمال: إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال مثل أنشطة التجزأة ونشاط الشركات.... إلخ، وعليه فإن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر المصاحبة له؛

خامساً: تقييم وقياس المخاطر: جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة؛

¹ محمودي مليك، ملاك سلوى، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر -دراسة حالة مجموعة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02، 2018، ص: 2051.

² مهند حنا نكولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، عمان- الأردن، ط1، 2010، ص: 119-120.

سادساً: المراجعة المستقلة: أحد أهم ما يميز إدارة المخاطر أن الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في المخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف؛

سابعاً: التخطيط للطوارئ: يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات محتملة الحدوث، والتي قد تؤثر على المؤسسة.

المطلب الرابع: خطوات وأساليب إدارة المخاطر المصرفية

نظراً لتنوع وكثرة المخاطر التي تلاحق النشاط المصرفي، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطر، والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها:

أولاً: خطوات إدارة المخاطر المصرفية

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها موضع دراسة المخاطر ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي¹:

1- تعريف المخاطر وهي الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل؛

2- تحليل المخاطر ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية؛

3- تقييم المخاطر، وهو تحديد عنصري الخطر:

- الآثار التي يحدثها كل خطر؛

- احتمال حدوث كل خطر.

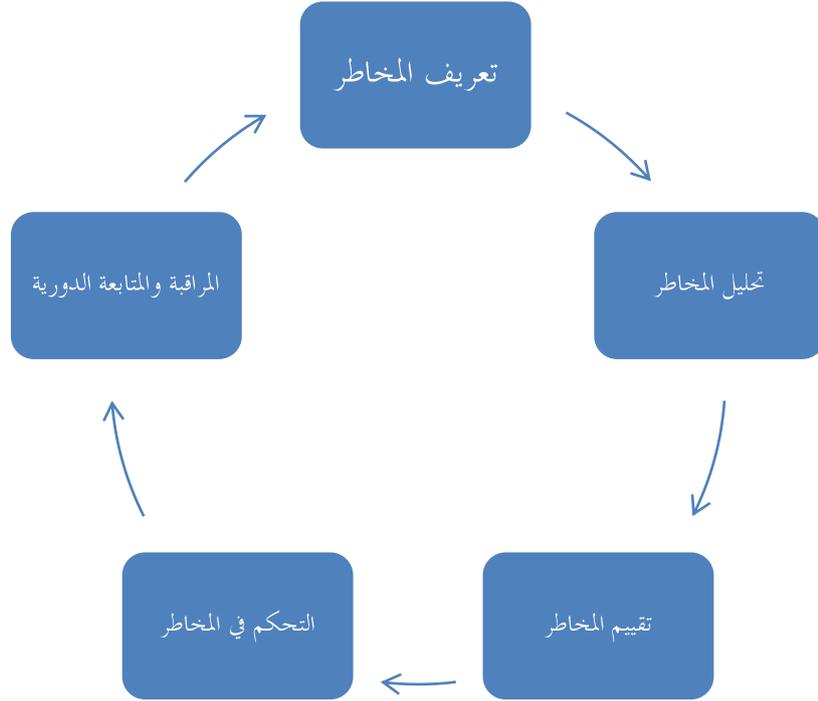
4- التحكم في المخاطر وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وأثاره؛

5- المراقبة والمتابعة الدورية وتتم لاكتشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

ومن خلال ما سبق يمكن بأن نلخص خطوات إدارة المخاطر في الشكل التالي:

¹ عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008، ص: 06.

الشكل رقم (01): خطوات إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على: عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز الدراسات العليا والبحوث: مصر، 2008.

ثانياً: أساليب إدارة المصرفية

عندما تواجه أي مؤسسة بنكية المخاطر فإن أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر، أهمها تجنب هذه المخاطر، أو قبولها، كما يمكن نقلها (تحويلها) إلى طرف آخر.

تبنى المصارف الخيار الأول والمتمثل بتجنب المخاطر في حالة لم تكن لديها الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر ولكنها في الوقت نفسه سوف تخسر الأرباح المتأتية من هذه العملية المصرفية، ومعنى آخر إن المصرف اختار استراتيجية تحوطية، لكنه اختار عدم المخاطرة مقابل خسارته للعائد المتوقع من العملية المصرفية بتجنبه المخاطر إذا لم يكن قادراً على تحملها، أو إذا كان تجنب المخاطر أقل من تكلفتها إدارتها، أما الاستراتيجية الثانية وهي المعاكسة للاستراتيجية الأولى وهي قبول المخاطر بهدف الحصول على العائد المتوفر إذا ما كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة أو إمكانية المصرف تحمل المخاطر المتوقعة وقدرة إدارة المصرف على إدارة المخاطر بشكل مناسب. أما الخيار

الأخير أو الاستراتيجية الثالثة المتاحة أمام المصرف فتمثل في تحويل الخسارة إلى طرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التأمين أو الكفالات الحكومية أو الحصول على ضمانات¹.

المبحث الثالث: مدخل لاختبارات الضغط

في ظل السعي إلى تحقيق الاستقرار المالي والسلامة والتأكيد على متانة وصلابة القطاع المصرفي أنتجت الصناعة المصرفية إحدى الأدوات الجديدة لقياس قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المصرفية والأزمات المالية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، والتي أطلق عليها اختبارات الضغط، والتي سيتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم اختبارات الضغط

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة ومفهوم اختبارات الضغط.

أولاً: نشأة اختبارات الضغط

بدأ صندوق النقد الدولي في عام 1999 استخدام اختبارات الضغط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة، إلا أن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور إلا على نطاق ضيق إلى أن وقعت الأزمة العالمية واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق.

وقد بدأت البنوك تستخدم اختبارات الضغط في منتصف التسعينات باعتبارها أداة داخلية لإدارة المخاطر، وكانت إحدى المؤسسات التي اعتمدت هذه الاختبارات في مرحلة مبكرة بنك جي بي مورغان تشيس وشركائه، حيث استخدم طريقة القيمة المعرضة للخطر لقياس مخاطر السوق، وتقيس هذه الطريقة التغيرات التي يمكن أن تطرأ يومياً في قيمة حافظة الأوراق المالية إذا ما تعرضت أسعار الأصول إلى صدمة سالبة ونادرة الحدوث لا يمكن أن تحدث إلا في 1% (أو أقل) فقط من جميع السيناريوهات المحتملة، وكانت هذه الاختبارات المبكرة للقادرة على تحمل لا تغطي عدداً محدوداً من عوامل المخاطر والانكشافات ولم تكن مدمجة بصفة جيدة مع الأطر الكلية لإدارة المخاطر وتخطيط العمل ورأس المال لدى المنشآت، وقد أدى تفجر الأزمة المالية العالمية في سنة 2008 وإنهيار أكبر المصارف العالمية وتعرضها لخسائر كبيرة جداً، إلى حرص البنوك المركزية على مستوى العالم بمطالبة المصارف التجارية على إجراء اختبارات الضغط على مراكزها المالية.²

¹ بلسم حسين رهياف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد العدد 4، العراق، 2015، ص: 392.

¹ بن ربيع حنيفة، بن زابة عبد المالك، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة جديد الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، العدد 09، ديسمبر 2014، الجزائر، ص: 11.

ثانياً: مفهوم اختبارات الضغط

تطرق الكثير من الكتاب والباحثين والمصرفيين إلى ما يطلق عليه مصطلح stress Testing، مشيرين إليه بمدلول اختبارات التحمل أو اختبارات الضغط أو اختبارات سلامة الوضع المصرفي أو اختبارات الأوضاع الضاغطة. وهذا التعدد ناتج عن إشكالية تعريب المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية حالها حال العديد من المصطلحات الأخرى كالخصخصة والعولمة والحوكمة وغيرها، ولكن المصطلح له مفهوم واضح ومتفق عليه بين هؤلاء الباحثين والمصرفيين.

تم تعريف اختبارات الضغط بأنها تحديد ما إذا كانت مستويات رأسمال المصارف بعد الضغط بالقدر الكافي وبقائها فوق الحدود الرقابية الدنيا ولديها القدرة على مواجهة توقعات السوق السلبية فضلاً عن تأمين كفاية البنوك من الملاءة المالية لمواجهة الصدمات الإضافية في حالة تطبيق السيناريو الشامل¹.

يمكن تعريف اختبارات الضغط وفقاً لصندوق النقد الدولي على أنه عنصر رئيسي من عناصر التحليل التحوطي الكلي الذي يمكن أن يساعد في الحد من نقاط الضغط المحتملة في النظام المالي والتنبؤ بها².

كما عرفت بأنها تقييم المركز المالي للمصرف إذ تعرض لضغط شديد، أي توقع ما قد يحدث للمعايير الرئيسية لقدرة أي بنك على البقاء في حالة وقوع صدمة سلبية كبيرة³.

كما عرفت كذلك بأنها أداة تنبؤية هامة تستخدم من قبل المصارف، والمصارف والمؤسسات المالية للتحوط من الأزمات المستقبلية والتقليل من الخاطر الناجمة عنها، كما أنها تعبر مؤشراً حقيقياً لحجم كفاية رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية الكبرى، بحيث تساعد على تحديد مواطن الضعف في النظام المالي المصرفي⁴.

مما تقدم من التعاريف يتبين لنا أن أغلبها يتفق على أن اختبارات الضغط هي تقنية جديدة تشمل مجموعة من السيناريوهات تهدف إلى اختبار قدرة المصارف على مواجهة المخاطر الاستثنائية غير المتوقعة والتي تقيس القدرة

¹ Christian Schmider , Claus pühr , and Maher Hasan , **Next Geniration Balance Sheet Stress Tesing** , IMF working Paper , Monetary and capital Markets departments, IMF, 2011, p:09

² Sanja vukovic , **Stress Testing of the M ontenegrin System With Aggregated and bank –Spicific data journal of central bankiing theory and practice**, Central bank of Montenegro, vol 2, 2014,p: 88.

³ Europen court of auditors: **eu – wide stress tests for banks, unparalleled amount of information on banks provided but graeter coordination and focuson, risks needed** , special report, no 10, Luxembourg, 2019,p:12.

⁴ أسعد حميد العلي، تطبيقات سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة للمصارف التجارية الأردنية، مجلة دنانير، العدد 07، 2017، ص: 31.

التحتملية للمصارف في حال مواجهة أزمات مالية مختلفة، وهذا الموضوع يعد موضوعاً جديداً قابلاً للتطور من خلال الممارسة والتطبيق من خلال الممارسة والتطبيق لدوره الكبير في إدارة المخاطر المصرفية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف اختبار الضغط

لإختبارات الضغط أهمية كبيرة في إدارة المخاطر وكذلك تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف.

أولاً: أهمية اختبار الضغط

إن أهمية اختبار الضغط تأتي من كونه يوفر نوعين أساسيين من المعلومات يتمثلان فيما يلي¹:

1- المدى الذي يمكن أن تصل إليه الخسائر المحتملة والناجمة عن الحالات الكارثية؛

2- السيناريوهات والتصورات والأوضاع التي يمكن في ظلها أن تحدث هذه الخسائر.

إن هذين النوعين من المعلومات اللذين يوفرهما اختبار الضغط، يشكلان مدخلات إلى الأشخاص المعنيين باتخاذ القرارات في المؤسسات المالية، والتي تتعلق بسياسات التحوط وتحديد الحدود الائتمانية، ونسب تخصيص توزيع الأصول في المحافظ الاستثمارية، وكفاية رأس المال، وسواها.

ويمكن تلخيص أهمية اختبار الضغط في النقاط التالية:

- توفير اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيداً مثل هذه الأوضاع من خلال تطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع؛
- تمكن مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك؛
- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية؛
- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية، السيولة، ومدى كفاية رأس المال.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص: 93.

ثانياً: أهداف اختبارات الضغط

تتجلى أهداف اختبارات الضغط فيما يلي¹:

1- بالنسبة للمصارف:

- تحديد المخاطر الرئيسية والسيطرة عليها: تعتبر اختبارات الضغط جزءاً أساسياً من عمليات إدارة المخاطر لدى المصرف على مختلف المستويات، وذلك بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المصرف ودرجة تركيز هذه المخاطر والتأثيرات المحتملة لها، حيث تعتبر هذه الاختبارات أداة كمية رئيسية لفهم منظومة المخاطر لدى المصرف وقدرته على مواجهة مختلف أنواع الصدمات؛
- المساهمة في عملية التخطيط الرأسمالي: تشكل اختبارات الضغط جزءاً هاماً من عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، حيث توفر هذه الاختبارات أدوات لتقييم مدى ملاءة رأس المال الداخلي لدى المصرف لمواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي الذي تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، كما تساعد هذه اختبارات المصرف على تقدير حجم رأس المال المستقبلي الواجب توفره خلال السنوات القادمة؛
- المساعدة على إدارة السيولة: تشكل اختبارات الإجهاد والتحمل جزءاً هاماً من عملية تحديد وقياس وضبط مخاطر السيولة، وذلك لتقييم سيولة المصرف وتحديد مدى قدرته على امتصاص صدمات السيولة؛
- أداة مكملية لأدوات إدارة المخاطر: تعتبر اختبارات الضغط أداة مكملية لأدوات إدارة المخاطر الأخرى مثل: القيمة المعرضة للمخاطر ورأس المال الاقتصادي، والتي تكون مبنية على البيانات التاريخية والعلاقات الإحصائية، ولا تشكل بديلاً عنها؛
- توفير بيانات تفصيلية هامة: توفر اختبارات التحمل بيانات عن كل من تعرض للمخاطر، نموذج أعمال البنك، منظومة المخاطر لدى المصرف؛ إضافة إلى تقديم تحليل شامل لنقاط الضعف لدى المصرف.

2- بالنسبة للسلطات الإشرافية:

- تقييم مدى كفاية مستويات رأس المال أو السيولة في المصارف الخاضعة للإشراف؛
- تعزيز قدرات المصارف على اختبار الضغط وإدارة المخاطر؛
- دعم الأنشطة الإشرافية مثل عمليات التفتيش في المواقع؛

¹ بن معتوق صابر، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي - دراسة تجربة الأردن، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، برج بوغريج، جانفي 2020، ص: 33.

- تقديم تقييم كمي لمواصفات المخاطر التي تتعرض لها المصارف، للمصرف الواحد أو بالنسبة للنظام المصرفي ككل.¹

المطلب الثالث: المخاطر التي يتم إجراء اختبارات الضغط عليها ومبادئ هذه الأخيرة

في هذا المطلب سنتطرق إلى المخاطر التي يتم إجراء اختبار الضغط عليها ومبادئ هذه الأخيرة.

أولاً: المخاطر التي يتم إجراء اختبار الضغط عليها

من بين الخطوات الأساسية في عملية اختبار الضغط، تحديد عناصر المخاطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للاختبار إذ يجب على البنك أن يحدد قائمة هذه العناصر في ضوء المخاطر الخاصة بكل محفظة وتحليلها مع تحديد علاقة الارتباط فيما بينها، وتتمثل هذه المخاطر فيما يلي:

1- مخاطر الائتمان: تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر خسارة مبلغ أصل القرض وأي عائد محتمل عليه ناتج عن فشل المقترضين في سداد القروض كلياً أو جزئياً وفقاً لشروط السداد المتفق عليها، وبالتالي تؤثر مخاطر الائتمان على بنك بطريقتين، تتمثل إحدى الطرق من خلال بيان الدخل الخاص بالبنك من خسارة في إيرادات القرض.

يتضمن اختبار الضغط لمخاطر الائتمان تقييم تأثير التدهور في جودة محفظة قروض العملاء الناتجة عن الظروف الاقتصادية السلبية المفترضة، ومن المتوقع أن يتجسد تأثير الردود السلبية على النتائج المالية للبنوك في شكلين، أولاً في شكل مستويات أعلى من نسبة القروض المتعثرة (NPLs) إلى إجمالي رصيد القروض العاملة، وثانياً في شكل انخفاض إيرادات الفوائد على هذه القروض غير العاملة.²

2- مخاطر السيولة: والتي تنتج بسبب عدم توفير السيولة المطلوبة بسبب عدم التوافق في تواريخ الاستحقاق بين الأصول والخصوم، أو بسبب عدم القدرة على بعض الأصول بسبب شح السوق.

يتم الحكم على مخاطر السيولة بعد الأيام التي ستكون فيها المؤسسة المالية قادرة على تحمل استنزاف السيولة دون اللجوء إلى دعم سيولة خارجي، وفي معظم الأحيان يتم النظر في صدمة اختبار ضغط مخاطر السيولة من خلال سحب الودائع.³

¹Bank of international settlements – Basel Committee on Banking Supervision, **Stress testing principles**, October, 2018, p:08 .

² حنان تريعة، دور اختبار الضغط في تحقيق الاستقرار المالي –الإتحاد الأوروبي نموذجاً، الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة يحيى فارس المدينة، الجزائر، 2018، ص: 6-7.

³ حنان تريعة، دور اختبار الضغط في تحقيق الاستقرار المالي –الإتحاد الأوروبي نموذجاً، ص: 7.

3: **مخاطر العدوى** تشير مخاطر العدوى إلى أية انتقال الصدمات المالية السلبية من التعرض الفردي للمصارف إلى النظام المالي ككل، وقد دفعت حدة وخطورة الأزمة المالية الأخيرة إلى الحاجة لتحليل مخاطر العدوى، حيث أن هذا هو جوهر المخاطر الشاملة. وعليه يمكن أن يؤدي تعثر البنوك إلى انخفاض بعض المتطلبات التنظيمية مع حدوث آثار غير مباشرة للبنوك الأخرى التي قد تتعثر بدورها¹.

4- **مخاطر السوق** يمكن النظر بصورة عامة إلى تعرض موقف البنوك المالي لتحركات سلبية ناتجة عن تغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف وأسواق الأسهم، على أنها مخاطر السوق وهي كالتالي:²

- **مخاطر أسعار الفائدة:** قد يكون تحول حاد ومفاجيء في سعر الفائدة وذلك الضغط يمكن قياسه من خلال تقييم الإيرادات المعرضة للمخاطر؛

- **أسعار الصرف** يتم افتراض انخفاض / ارتفاع في سعر صرف العملة المحلية بنسبة مئوية معينة (مقابل العملات الرئيسية، مثل الدولار /اليورو / الين الياباني / الجنيه الإسترليني / اليوان الصيني / الوون الكوري / الدولار السنغافوري / الدرهم الإماراتي / الريال السعودي) وتقدير تأثير ذلك على صافي المراكز المفتوحة للبنوك بالعملات الرئيسية.

ثانياً: مبادئ اختبارات الضغط

لقد لفتت الأزمة المالية العالمية انتباه الجمهور إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى على المؤسسات المالية، وكان هناك تباين في استقبالتها، فمن ناحية انتقدت هذه الاختبارات لعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي أضفت إلى الأزمة، ومن ناحية أخرى بعد وقوع الأزمة، أسند إليها دور جديد باعتبار باعتبارها أدوات لإدارة الأزمة لتوجيه عملية إعادة رسملة البنوك والمساعدة على استعادة الثقة.

لا تستند الممارسات الراهنة في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى مجموعة منتظمة وشاملة من المبادئ ولكنها نشأت عن طريق التخريب والخطأ، وغالباً ما تكشف عن أوجه قصور في القدرات البشرية أو الفنية وقدرات البيانات، ولتحسين تنفيذ هذه الاختبارات اقترح الصندوق مؤخراً سبعة مبادئ للقدرة على تحمل الضغوط (اختبارات لأفضل الممارسات) وقدم توجيهات تشغيلية بشأن طرق تنفيذها، ويمكن أن تستخدم هذه المبادئ التوجيهية خبراء الصندوق أو أي سلطات معنية بالاستقرار المالي في أي منطقة في العالم.

¹مرجع نفسه، ص: 7.

² مصرف قطر المركزي، اختبارات الضغط، تعليمات إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، الطبعة الخامسة عشر، قطر، سبتمبر 2013، 577.

وتندرج مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في النقاط التالية:¹

المبدأ الأول: تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة؛

المبدأ الثاني: تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة؛

المبدأ الثالث: إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة؛

المبدأ الرابع: الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات؛

المبدأ الخامس: إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة أذكى وليس بصوت أعلى،

المبدأ السادس: التركيز على مخاطر طرق المنحنى؛

المبدأ السابع: الاحتراس من النتيجة التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.

تسلط المبادئ الثلاثة الأولى الضوء على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر، نماذج العمل وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة قبل بدء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وتقتضي هذه المبادئ إدراج جميع المؤسسات التي يمكن أن يؤدي إخفاؤها إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد (المؤسسات التي تطلق عليها عبارة المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي) في عمليات الاختبار، والآثار الانتشارية المحتملة وآليات التغذية العكسية التي يمكن أن تزيد من حدة الصدمة الأولية.

ويتحقق التكرار باستخدام نماذج اقتصادية تحاكي التفاعل بين مختلف عوامل المخاطر (مثل مخاطر الائتمان أو مخاطر أسعار الصرف، أو مخاطر السيولة) أو بين البنوك المختلفة.

ويؤكد المبدأ الرابع على أهمية تكميل تصميم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بخصائص تبين متطلبات الأسواق وكذلك المتطلبات التنظيمية التقليدية، ويقر هذا المبدأ بانضباط السوق الذي تواجهه البنوك بزيادة الاعتماد على مصادر التمويل (أي مقرضين غير المودعين لا تغطيتهم نظم تأمين على الودائع ويقدمون في الغالب قروضا كبيرة). وفي العقد الماضي بدأ عدد كبير من البنوك الدولية الاعتماد بدرجة أكبر على التمويل بالجملة قصير الأجل غير المؤمن عليه وبدرجة أقل على الودائع المؤمن عليها، وخلال الأزمة الأخيرة، تسبب هؤلاء المقرضون - نتيجة اهتمامهم بقيم الأصول وانعدام يقينهم بشأن حيازات البنوك وممارسات التقييم لديها في إحداث صدمات سيولة لأنهم كانوا غير راغبين في الإقراض، وهو ما أدى بدوره إلى ضائقة مصرفية كبيرة. وأدى التأخير في الإقرار باهتمامات المقرضين، مع وجود صعوبات سياسية في إيجاد حلول لمعالجة تلك الاهتمامات، إلى إطالة أمد الأزمة وتعميقها.

ويعني المبدأ الرابع ضمناً من الناحية التشغيلية أنه ينبغي استخدام رؤى السوق لتكميل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على أساس معايير تنظيمية ومحاسبية، وهناك عدة طرق للقيام بذلك وتتمثل إحدى هذه الطرق في

¹ هيروكو أورا، ليليان شوماخر، - بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2013، ص: 40-41.

استخدام الحدود الدنيا لمعدل العائد، أو معدل اجتياز الاختبار، على أساس تكاليف التمويل المستهدفة وتعكس الحدود الدنيا لمعدلات العائد القائمة على النسب التنظيمية ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملاءة كافية، إلا أن تقييم السوق لملاءة بنك ما قد يكون مختلفاً، ففي عالم تكون فيه الأسواق قادرة على فرض الانضباط على البنوك برفض تمويلها، يمكن أن تطلب الأسواق نسباً لرأس المال تمكنها من بلوغ تصنيف معين للمخاطر أو إبقاء تكاليف التمويل دون سقف معين، وتكون لدى البنوك حوافز لاستهداف تلك النسب.

ويمثل التأثير المحتمل لسلوك السوق على سلامة المؤسسات المالية أيضاً عنصراً أساسياً في فهم المبدأ الخامس، الذي يقضي بنشر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بطريقة ذكية، ويعني " الذكاء " هنا أن تكون الاختبارات تقييمات صريحة للمخاطر وواضحة فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور، وأن تتضمن نتائج معلنة، إلى جانب تدابير تعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات - بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات ضخ رأس المال، وبهذه الطريقة يمكن أن يؤدي نشر نتائج الاختبارات إلى التخفيف من حدة المشكلات الناشئة عن عدم اكتمال المعلومات أثناء فترات انعدام اليقين واستعادة ثقة السوق، وحتى في حالة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى لأغراض الرقابة خلال فترات غير الأزمات، يمكن أن يؤدي إبلاغ نتائجها إلى النوعية بالمخاطر، وتشجيع تسعير المخاطر بطريقة أكثر واقعية، في أوقات الرخاء وهو ما ينبغي أن يؤدي بدوره إلى تجنب التحولات المفاجئة المستقبلية في مزاج المستثمرين.

ويتسم المبدأ السادس بطبيعة فنية إذ يوصي منفذ الاختبار باستخدام أساليب إحصائية واقتصادية، قياسية تكون مصممة خصيصاً لتحديد سيناريوهات بالغة الشدة، التي غالباً ما تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت.

ومهما تكن درجة صقل النموذج التحليلي، وشدة الصدمات المدججة في اختبارات القدرة على تحمل الضغط، ودرجة الحرص، " اللامعقول " في استراتيجية الإبلاغ، تظل هناك دائماً مخاطر حدوث مثلما يحذرنا المبدأ السابع وينبغي للقائم باختبارات القدرة على تحمل الضغوط في جميع الأحوال أن يضع في اعتباره دائماً مخاطر " البجعة السوداء " أي النتيجة التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.

المطلب الرابع: أنواع اختبارات الضغط

تنقسم إختبارات الضغط إلى نوعين رئيسيين هما:

أولاً: تحليل الحساسية

يتم بموجب هذه الاختبارات تقييم أثر تطبيق تغير غير عادي في متغير واحد من المتغيرات الاقتصادية أو المتعلقة بالسوق مثل التغير في أسعار الفائدة، التغير في أسعار الأسهم... إلخ، على الموقف المالي للمصرف¹. كما يقوم المصرف بتحديد عوامل المخاطر ذات الصلة التي من الممكن أن تؤثر على المصرف وعلى وجه الخصوص المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل: سعر الفائدة، سعر الصرف، المخاطر المتعلقة بالائتمان مثل: ارتفاع الديون غير العاملة أو ارتفاع احتمالية تغير العملاء، عوامل المخاطر المالية مثل: زيادة التذبذب في الأسواق المالية، عوامل المخاطر التشغيلية مثل: عمليات الاحتيايل داخل المصرف، السطو على المصرف. كما يفضل أن يقوم البنك بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على عوامل المخاطر التي تم تحديدها وذلك باستعمال درجات مختلفة من الشدة، وبحيث تحدد درجة الشدة بناءً على البيانات التاريخية والتجارب السابقة على مستوى البنك أو الاقتصاد بشكل عام مدعمة بافتراضات معقولة.

هذا ويتم إجراء اختبارات تحليل الحساسية على عدة مستويات داخل البنك وبحيث يشمل ذلك إجراء بعض الاختبارات على مستوى التعرضات الإفرادية، أو على مستوى المحفظة، أو على مستوى خطوط الأعمال، أو على مستوى البنك ككل، وتشمل اختبارات تحليل الحساسية كُلاً من مخاطر الائتمان، مخاطر التركيز، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة².

ثانياً: اختبارات السيناريوهات

تعمل هذه الاختبارات على تقييم أثر سيناريوهات احتمالية حدوثها التي قد تكون منخفضة ولكن أثرها في حال حصولها على المركز المالي للبنك قد يكون كبيراً، وبشكل عام فإن اختبارات السيناريوهات يجب أن تتضمن نوعين من الاختبارات³:

1- اختبارات مبنية على أحداث تاريخية حصلت في الدولة أو في دول العالم مثل: الأزمة المالية العالمية.

¹ البنك المركزي العراقي: دليل العمل الرقابي- ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية، قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر، العراق، 15 أيفري 2019.

² صندوق النقد العربي، المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة (اختبارات التحمل)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018 ص: 10-13.

³ المرجع نفسه، ص: 11-12.

2- اختبارات افتراضية من الممكن أن تحدث (مثل: انخفاض حاد في نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع معدل البطالة، ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة...)

بشكل عام فإن الاختبارات الافتراضية، تشمل حدوث تغيرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي قد يكون لها آثار سلبية على أوضاع البنك، مثل ارتفاع نسب الديون غير العاملة وبالتالي انخفاض ربحية البنك مما قد ملاءته، بالإضافة إلى ذلك فإن الاختبارات الافتراضية ممكن أن تشمل عوامل قد تؤثر بصورة حادة على سيولة البنك.

ومن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الممكن أخذها في بناء الاختبارات الافتراضية ما يلي:

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي)؛

- ارتفاع مستويات البطالة؛

- ارتفاع/ انخفاض معدلات التضخم؛

- ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة؛

- ارتفاع/ انخفاض أسعار الأسهم؛

- ارتفاع/ انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

من جانب آخر، من المهم أن يقوم البنك بمراجعة وتقييم إطار اختبارات الضغط بشكل سنوي على الأقل وتقع مسؤولية هذه المراجعة والتقييم على عاتق دوائر التدقيق الداخلي، بحيث يتم رفع نتائج التقييم والمراجعة لمجلس الإدارة، على أن تشمل عملية التقييم والمراجعة ما يلي :

1- الإطار التشغيلي لاختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنك وذلك لتحديد كفاءة وفعالية هذا الإطار ومدى الحاجة لتعديل أي جزء من اجزائه، وبحيث تغطي عملية المراجعة الأمور التالية:

- مدى كفاءة البرنامج في تحقيق أهدافه؛

- الافتراضات التي تم استخدامها في بناء اختبارات الأوضاع الضاغطة؛

- مدى واقعية الاختبارات التي تم تطبيقها؛

- تطبيقات الأنظمة المستخدمة في إعداد الاختبارات؛

- إشراف الإدارة؛

- نوعية البيانات ونظم المعلومات الإدارية؛

- التوثيق.

2- التأكد من أن إجراءات تحديث منهجيات الأوضاع الضاغطة موثوقة بوضوح ويتم تنفيذها كما هو محدد.

3- تقييم مدى صحة العمليات الحسابية في اختبارات الأوضاع الضاغطة ومدى دقة البيانات المستخدمة في النماذج

المطلب الخامس: مقررات لجنة بازل واختبارات الضغط

في ظل السعي إلى تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية والتأكيد على متانة وسلامة وصلابة النظام المصرفي للدول من خلال تطبيق مقررات بازل 2 وبازل 3 والتي تركز على ثلاث ركائز أو دعائم أساسية:

أولاً: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛

ثانياً: المراجعة الرقابية والإشرافية؛

ثالثاً: انضباط السوق.

فإن المصارف وفي ظل تطبيقها للركيزة الأولى وفي ظل تطبيقها للركيزة الثانية عليها أن تبرز أقصى الجهود لعملية (التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP) من خلال أخذها بالحسبان جميع أنواع المخاطر التي لم تتضمنها الركيزة الأولى، كما أنه ولتحقيق الركيزة الثانية فإنه يجب على المصارف المركزية في الدول المختلفة إيجاد التعليمات التي تؤكد على قيام المصارف بإجراء اختبارات التحمل باعتبارها أحد الجوانب المهمة في نظم إدارة المخاطر لديها، وكذلك لغرض تحسين عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويجب على المصارف المركزية تطبيق الركيزة الثانية من مقررات بازل 2 من خلال إصدار توجيهات وتعليمات بشأن أسس إعداد اختبارات الضغط، وتنسم هذه الاختبارات بالشمولية والدقة والملائمة من أجل مواجهة وامتصاص المخاطر المصرفية.

كما أن اختبارات التحمل التي تطلب المصارف المركزية من المصارف إجرائها تسعى إلى تقييم مستوى ودرجة المخاطرة لديها، فضلاً عن تقييم مستوى ودرجة أداء إدارات المخاطر في تلك المصارف.

وفي جانفي 2009 أصدرت لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية وثيقة إرشادية من اختبارات التحمل وركزت هذه الوثيقة على أهمية اختبارات التحمل في تحديد كم هو مقدار رأس المال الضروري لامتناع الخسائر التي يمكن أن تحصل من الصدمات الكبيرة.

وشددت الوثيقة الإرشادية على أهمية إشراك واحاطة الإدارة العليا ومجلس الإدارة في اختبارات التحمل، وبالأخص أن الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة يجب أن يشتركون ويساهمون في وضع أهداف اختبارات التحمل، تعريف السيناريوهات، مناقشة نتائج اختبارات التحمل، تقدير وتخمين التصرفات والأفعال المحتملة، وضع القرارات، إن اختبارات التحمل يجب أن تجرى عبر كل مجالات المصرف بشكل شمولي ولا يجوز إجراء اختبار تحمل لكل مجال كحالة منفصلة.¹

¹ علاء فرحان وآخرون، علاقة اختبارات الجهد في تحقيق الأمان المصرفي، المحلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد 53، العراق، 2017، ص: 06.

المبحث الرابع: آليات عمل اختبارات الضغط والتحديات التي تواجهها

تعد اختبارات الضغط إحدى أدوات إدارة المخاطر التي يجب على المصرف الاستعانة بها في إدارة المخاطر لديه وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل 2، ويتم إجراء اختبارات الضغط لدى المصرف بهدف تقييم أثر وقوع أحداث طارئة في المتغيرات الاقتصادية والمتعلقة بالسوق على كل من ربحية المصرف والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية لديه، ويجب أخذ نتائج اختبارات الضغط في الحسبان عند إعداد المصرف لتقرير التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

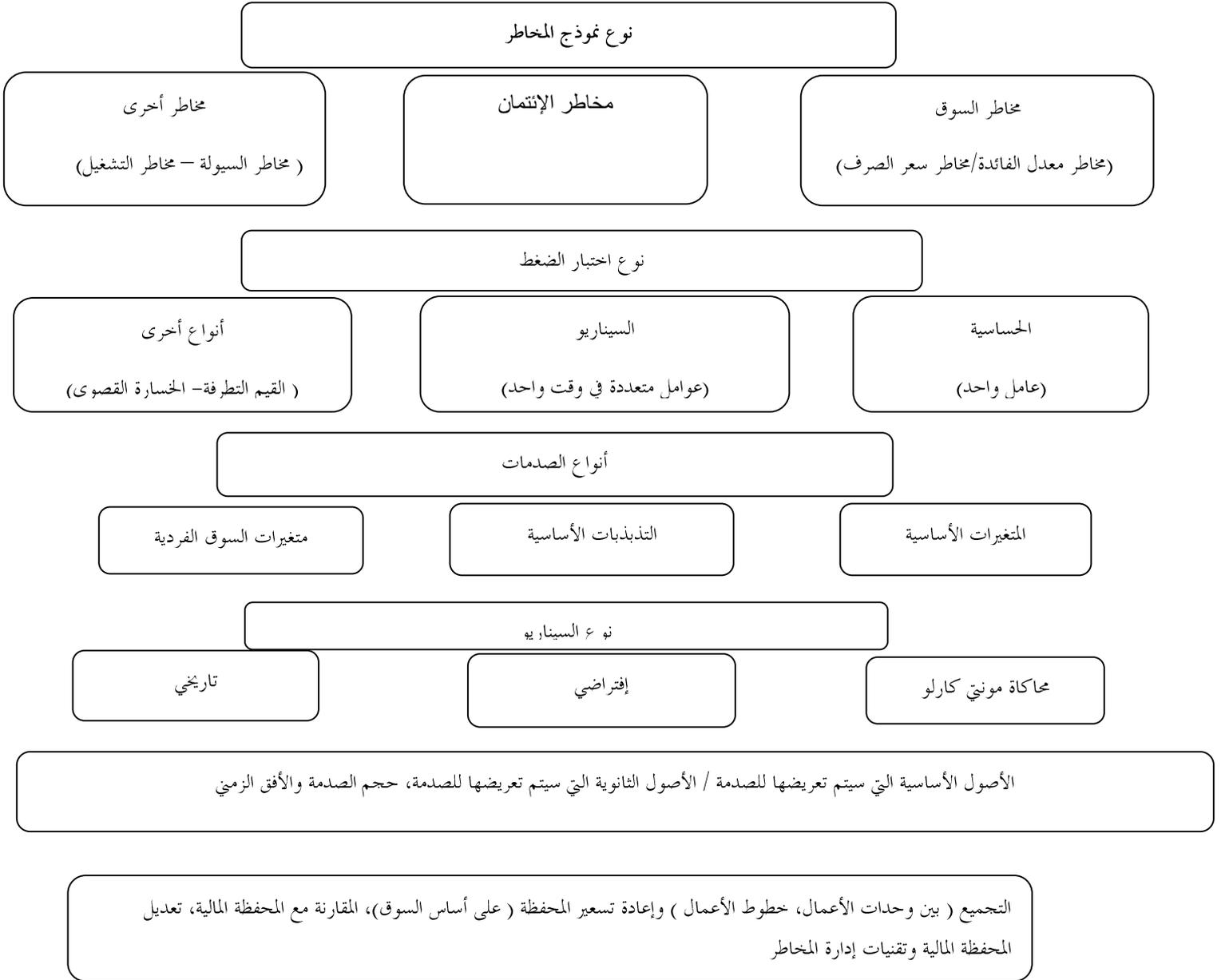
المطلب الأول: آلية عمل اختبارات الضغط

إن القيام بتطبيق اختبار الضغط على المحفظة الاستثمارية للبنك يتطلب اتخاذ مجموعة من القرارات المتتالية والمتسلسلة، فهو يبدأ بتوصيف وتحديد كل أنواع المخاطر التي يجب أخذها بعين الإعتبار، والنماذج المناسبة للاستخدام، وهنا يمكن التركيز إما على المخاطر الفردية كمخاطر الائتمان مثلاً أو مخاطر معدل الفائدة، أو على مخاطر متعددة في آن واحد، بعدها يتم اتخاذ قرارات متعلقة بتحديد العوامل التي سيتم إدخالها في الإختبار، والتي يتبعها تحديد التصورات/ السيناريوهات التي سيتم تطبيق الإختبار في ظلها، حيث إن اختبار الضغط يمكن أن يتضمن تقدير تأثير التغيرات في عامل خطر واحد (تحليل الحساسية)، أو الأثر الناجم عن تحركات متزامنة في مجموعة من عوامل الخطر (تحليل السيناريو)، إن التصورات / السيناريوهات يمكن أن تصمم بحيث تتضمن كل من التحركات أو التحولات في متغيرات السوق الفردية (كأسعار)، والتغيرات في العلاقات الأساسية بين أسواق الأصول المختلفة (مثل الارتباطات والتشتتات)، إن اختبار الضغط يمكن أن يتم بناءً على سيناريوهات / تصورات تاريخية، وذلك من خلال توظيف واستخدام صدمات حدثت في الماضي، كما يمكن بناءً على سيناريوهات / تصورات افتراضية يتم تصميمها بحيث تأخذ في الحسبان تغيرات معقولة وممكنة في الظروف الاقتصادية والتي ليس لها سوابق تاريخية في الحدوث ولم يسبق لها أن وقعت، والشكل الموالي يبين مراحل اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بإجراء اختبار الضغط للمحفظة الاستثمارية المصرفية.

إن وضع سيناريوهات أو تصورات بالإعتماد على البيانات التاريخية ربما يكون المدخل الأكثر إجراءً، وذلك انطلاقاً من أن الأحداث وقعت فعلاً، ومن الممكن أن تتكرر مرة ثانية، وفي ظل هذا المدخل فإن نمط التغيرات في عوامل المخاطر السوقية والتي كانت مشاهدة خلال فترات تاريخية متنوعة، يتم تطبيقها على المحفظة الاستثمارية المصرفية وذلك من أجل قياس المخاطر المحتملة التي من الممكن لهذه الأحداث أو الحالات أن تسبب بها مجدداً.

إن السلبية المتعلقة بهذا المدخل هي أنه عملية إعادة النظر للخلف، وبالتالي فإن هناك إمكانية لأن تتغير الروابط أو الصلات بين مكونات عوامل المخاطر المختلفة. بمرور الوقت نتيجة التغيرات الحاصلة في الأسواق والبنى التنظيمية¹.

الشكل رقم 02: مراحل إتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بإجراء إختبار الضغط



المصدر: محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،

أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص: 96.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سابق، ص: 95-97.

أما السيناريوهات أو التصورات الافتراضية تتميز بأنها تسمح بصياغة أكثر مرونة للأحداث المحتملة، كما أنها تحفز مدراء المخاطر ليصبحوا أصحاب نظرة إستشرافية للمستقبل بشكل أكبر.

إن السيناريوهات / التصورات الافتراضية يمكن أن تصمم من خلال تعريض عوامل السوق لصدمات، تذبذبات أو ارتباطات، إن هذا المدخل يساعد في تحديد حساسية المحفظة لعوامل الخطر المختلفة، إن السيناريوهات أو التصورات الافتراضية يمكن أن تستخدم أيضا من أجل التنبؤ بأحداث هامة، ويمكن أن تكون المحفظة الاستثمارية في ظلها أكثر حساسية.

أخيراً فإن تقلبات المحاكاة يمكن أن تطبق على محفظة محددة، ذلك من أجل البحث عن السيناريوهات التي يمكن أن تسبب الخسائر الأضخم، إن العائق الأساسي المتعلق بالسيناريوهات الافتراضية يتمثل في صعوبة تحديد احتمالية وقوع الأحداث، وذلك لأنها خارج إطار الخدمة، إن صعوبة تحديد احتمالية وقوع الأحداث تنطبق أيضا على السيناريوهات التاريخية، إلا أن السيناريوهات التاريخية تتمتع بميزة أنها تمثل مشاهدات سابقة وبالتالي فإنه يمكن القول بأن هناك بعض المعلومات المتاحة حول الإحتمال النسبي.

إن تحديد السيناريوهات يتضمن سلسلة من القرارات، كذلك المتعلقة بتحديد الأصول الأساسية التي ستخضع لعملية الضغط، وماهي عوامل الخطر ذات الصلة، وماهو مقدار حجم الضغط الذي سيطبق على هذه الأصول وماهو مداه الزمني، وكيف سيتم التعامل مع الأصول الثانوية، بعد تحديد هذه الأمور يتم تطبيق السيناريوهات على المحفظة الاستثمارية، وذلك من أجل تحديد التغيرات المحتملة في القيمة الحالية، هذا الأمر يتضمن عادة تركيب المحفظة بحيث تكون متطابقة ومربوطة مع السوق وذلك بإستخدام مجموعة جديدة من الأسعار الناتجة على السيناريوهات، إن عملية إيجاد سيناريوهات مختلفة هي العملية الأكثر صعوبة وإثارة للجدل في إختبار الضغط المصرفي.¹

المطلب الثاني: المتطلبات والعناصر الأساسية لاختبارات الضغط

لضمان وجود إطار فعال لإختبارات الضغط، فإن هذا يتطلب وجود متطلبات وعناصر أساسية.

¹ محمد عبد الحميد عبد الحفي، مرجع سابق، ص: 96.

أولاً: متطلبات تصميم اختبارات الضغط

يتطلب الوصول إلى إطار شامل وفعال لاختبارات الأوضاع الضاغطة والإستفادة منها في تطوير خطط وسياسات البنك مراعاة الأمور التالية¹:

1- أن تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة على سيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيراً، بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد ملاءة البنك وقدرته على الإستمرار، وذلك بهدف التعرف على المخاطر الكامنة غير المغطاة، والأخذ بالإعتبار مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للبنك سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/أو من خلال التأثير على سمعة البنك؛

2- استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط، التقلص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة، كما يجب في الوقت نفسه تقييم فعالية استخدام هذه الأدوات خلال الظروف المالية والإقتصادية الصعبة؛

3- تطوير منهجيات لقياس أثر مخاطر السمعة معبراً عنها بالمخاطر الأخرى مثل الإئتمان، السوق، والسيولة وذلك عن طريق تضمين اختبارات الأوضاع الضاغطة لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة؛

4- استخدام نتائج اختبارات الضغط لتحديد ومراقبة والتحكم بمخاطر التركيز، وللقيام بذلك بصورة صحيحة فإن السيناريوهات المختارة يجب أن تكون على مستوى البنك ككل أو على مستوى خطوط معينة من خطوط أعمال البنك، وأن تغطي الموجودات داخل وخارج الميزانية، وبحيث يؤخذ بعين الإعتبار في هذه الإختبارات التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلباً على تعرض البنك لمخاطر التركيز؛

5- أن تغطي اختبارات الأوضاع الضاغطة جميع المنتجات المالية المعقدة حسب الحاجة، كما يجب تجنب ما حدث في الأزمة المالية الأخيرة والتمثل بقيام البنوك بتقدير مخاطر المنتجات المالية بالإعتماد فقط على التصنيفات الإئتمانية الخارجية، أو على البيانات التاريخية لمنتجات مالية مشابهة، وهي طرق غير كافية ولا تشمل جميع المخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية المعقدة في حالة الأزمات الشديدة؛

6- أن تشمل اختبارات الأوضاع الضاغطة سيناريوهات لتقييم حجم وتأثير الموجودات خارج الميزانية على أنواع المخاطر الأخرى خاصة مخاطر الإئتمان والسوق والسيولة ومدى تأثيرها على ملاءة البنك وسيولته.

¹ صندوق النقد لعربي، مرجع سابق، ص: 13-14.

ثانياً: العناصر الأساسية لاختبارات الضغط

يجب أن تتضمن عملية وضع برنامج اختبارات الضغط ما يلي¹:

- 1- مراجعة طبيعة الأنشطة الأساسية للبنك والبيئة الخارجية التي يعمل بها من أجل تدوين قائمة بعناصر المخاطر التي يجب اختبارها تحت السيناريوهات المختلفة لاختبارات الضغط؛
- 2- تصميم اختبارات الضغط المناسبة لأنشطة البنك، بما في ذلك تحديد الأحداث المحتملة والسيناريوهات الخاصة بذلك؛
- 3- توثيق الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الضغط وكيفية استنتاج هذه الافتراضات؛
- 4- تحديد إجراءات اختبارات الضغط، مثل تحديد المسؤوليات وتوزيعها؛
- 5- القيام باختبارات الضغط بصورة منتظمة وتحليل نتائج هذه الاختبارات لمعرفة الإنكشافات والمخاطر المحتملة؛
- 6- تقديم تقارير عن نتائج الاختبارات إلى الإدارة العليا والمدراء المعنيين بذلك في البنك؛
- 7- تحديد إجراءات العلاج المناسبة التي يتعين على البنوك القيام بها في مواجهة المخاطر المحتملة التي أمكن التعرف عليها من خلال عملية الاختبارات؛
- 8- القيام بصفة منتظمة بإعادة تقييم مدى ملائمة تلك الاختبارات، بما في ذلك التحقق من الافتراضات المستخدمة في ضوء التغير في خصائص المحفظة أو البيئة الخارجية؛
- 9- أن تقوم البنوك بتوثيق عملية اختبارات الضغط من خلال وضع سياسة خاصة بذلك يتم اعتمادها من قبل
- 10- أن تمارس مجالس الإدارة والإدارات العليا دوراً إشرافياً فعالاً على برامج اختبارات الضغط، وكذلك المشاركة بصورة فعالة في عملية تصميم هذه الاختبارات والإشراف على نتائجها والتأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها؛
- 11- يتعين إدارة عملية الاختبار الشاملة والتنسيق بشأنها من قبل جهة مستقلة في البنك (مثل إدارة رقابة المخاطر)؛
- 12- تضمين اختبارات الضغط معايير اختبارية كمية ونوعية، وأن تحدد المعايير الكمية سيناريوهات معقولة؛
- 13- أن تؤكد المعايير النوعية للاختبار على الهدفين الأساسيين لاختبارات الضغط، وهما: تقييم قوة إيرادات البنك ورأس المال على استيعاب الخسائر المهمة التي قد بتكبدها البنك، أما الهدف الثاني فهو تحديد الخطوات التي يتعين على البنوك اتخاذها لإدارة المخاطر، وتحديد رأس المال المناسب بصورة متحفظة؛
- 14- أن تغطي اختبارات الضغط لدى البنوك المراكز الأساسية داخل وخارج الميزانية في سجلات المتاجرة والسجلات المصرفية، وكذلك جميع عناصر المخاطر الأخرى؛

¹ البنك المركزي الكويتي، معيار كفاية رأس المال- بازل 3 للبنوك التقليدية، جوان 2014، ص: 201-203.

15- يتعين على البنوك القيام باختبارات الضغط على فترات مناسبة، وذلك في ضوء طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك بصفة عامة، فإن اختبارات المحافظ الأكثر حساسية لحركة السوق، مثل محفظة الأوراق المالية للمتاجرة، والأذونات الأخرى القابلة للتسويق، وانكشاف الصرف الأجنبي، فإنه يجب القيام بها بصورة أكثر تكرار (يوميًا، أسبوعيًا) في حين أن المحافظ الأخرى الأقل تقلبا بطبيعتها (مثل التمويل) فإنه يمكن إخضاعها لاختبارات الضغط على فترات أطول (شهريًا، أو بصورة ربع سنوية)؛

16- يتعين على البنوك أيضا القيام بالاختبارات اللازمة لغرض محدد وذلك بالنسبة لمجالات محددة، وعندما يكون هذا الأمر مرغوبا فيه في ظل ظروف معينة، وعلى سبيل المثال حالة تدهور سريع في الأوضاع السياسية أو الاقتصادية في بلد معين، حيث يتطلب الأمر قيام البنك بإجراء تقييم سريع للأثر المحتمل على انكشافه في ذلك البلد؛

17- يجب إطلاع الإدارة العليا والمديرين المعنيين في البنك على نتائج تلك الاختبارات ولفت انتباههم إلى المخاطر الكامنة واقتراح التوصيات المناسبة بشأن إجراءات المعالجة الممكنة؛

18- أن يكون لدى البنوك استراتيجيات موافق عليها مسبقا بشأن إجراءات المعالجة التي يتم اتخاذها بناء على نتائج تلك الاختبارات، وتمكين البنوك في ذا المجال، من تحديد النقاط التي سيتم عندها اتخاذ الإجراءات العلاجية (مثل: حجم الخسارة المحتملة، أو الأثر على الإيرادات ورأس المال)، ويجب أن يتم بوضوح تحديد مستوى الصلاحية لاتخاذ الإجراءات وتطبيقها بصورة ملائمة؛

19- تختلف أنواع الإجراءات العلاجية التي يتخذها البنك بناء على الظروف الخاصة بكل حالة، وبصفة عامة يمكن أن تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

- إعادة هيكلة مراكز البنك (تصفية المراكز أو تغطيتها)؛
- التشدد في متطلبات التمويل من أجل تخفيض المخاطر الائتمانية؛
- بناء رأسمال إضافي لمواجهة الأثر المحتمل للأوضاع الصعبة؛
- تعديل سياسات التسعير لدى البنك (معدل الفائدة/هوامش الإيرادات والربحية) وذلك بما يعكس المخاطر التي تم تعريفها؛
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة النقص في السيولة في ظل الأوضاع الصعبة، من خلال زيادة الخطر.

المطلب الثالث: خطوات تنفيذ اختبارات الضغط

- تتجسد الخطوات التدريجية لتنفيذ اختبارات الضغط في خمس خطوات رئيسية، تتمثل في ما يلي¹ :
- تحديد نقاط الضعف (الإنكشافات) Indentify vulnerabilities ؛
 - بناء السيناريوهات constructing scenarios ؛
 - تطبيق الميزانية العمومية Balance sheet implementatio ؛
 - التفسير Interpretation ؛
 - نشر النتائج publication of results .

1- تحديد نقاط الضعف (الإنكشافات) Indentify vulnerabilities

الخطوة الأولى في عملية اختبار التحمل هو تحديد نقاط الضعف الأساسية في النظام المالي أو المصرفي وتضييق التركيز على الممارسات لكون من غير الواقعي محاولة تحديد كل عوامل الخطر المحتملة. ويمكن لاختبارات التحمل المركزة على النظام استخدام عدد من المؤشرات العددية للمساعدة في عزل نقاط الضعف المحتملة، المؤشرات الكلية والمؤشرات الهيكلية الواسعة سوية مع مؤشرات المستوى الجزئي، المعلومات النوعية عن الصيغ التشريعية والمؤسسية التي تحكم النشاطات المالية يمكنها كذلك أن تساعد في تفسير التطورات في المؤشرات.

ويمكن التعرف على نقاط الضعف من خلال معرفة البيئة الاقتصادية الكلية لتحديد المصادر للصدمات والأزمات. بمعنى فهم ما هو طبيعي للاقتصاد مثل معدلات الاستخدام والنمو للقطاعات الاقتصادية والضغط التضخمية وقياس المديونية، وقابلية خدمة الدين.

ويمكن للقطاع الخارجي أيضا أن يزود بمعلومات مهمة عن نقاط الضعف، مثل مؤشرات مقدار العجز في الحساب الجاري، الاحتياطات الرسمية ومعدل التحويل (معدل الصرف) وهل هناك ضغوط عليه .

2- بناء السيناريوهات constructing scenarios.

بعد تحديد نقاط الضعف الرئيسية في المرحلة الأولى، يستوجب علينا في الخطوة الثانية بناء السيناريوهات التي ستشكل جوهر اختبار الضغط أو التحمل من الاقتصاد الكلي لكونه يمنح نظرة ثابتة من الداخل لتحليل الترابط الرئيسي بين المصرف والاقتصاد الحقيقي.

¹ صلاح الدين محمد أمين، صادق راشد الشمري، متطلبات نموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية - دراسة استطلاعية لأراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71، جوان 2013، ص: 42-44.

إن رسم نقاط ضعف الاقتصاد الكلية والمتغيرات المالية التي هي أكثر تقلباً أو من المرجح أن يكون لها التأثير الأعظم على المصرف، ومن الطبيعي مثل هذه المتغيرات المنحرفة *misaligned variables* تكون معرضة للصدمات لهذا يمكنها أن تشكل أساساً لسيناريو محاكاة واقعي.

وكمثال افتراضي على عملية تطوير السيناريو والتي تقدم توضيحاً، نفترض بأن أسعار العقارات سترتفع بشكل حاد اعتماداً على نمو معدلات التوظيف القوية، ارتفاع دخول الأفراد وانخفاض أسعار الفائدة وازدهار الإقراض العقاري، وفي هذه الحالة المحلل لقوائم الميزانية العمومية والدخل للمصرف يظهر اعتمادية قوية على الإقراض العقاري في الموجودات وفي الموجودات وفي تدفق الدخل، سيناريو واحد محتمل أن يتضمن صدمة للتوظيف (زيادة البطالة) انخفاض الدخل المحتمل، وارتفاع حاد في أسعار الفائدة التي يمكن أن تستعمل لصياغة اختبار ضغط محدد للميزانية العمومية للمصرف.

إن مرحلة بناء السيناريوهات تهدف إلى اختبار مجموعة من المعايير الموحدة لاختبارات التحمل، وهذه المعايير تشمل على عناصر عديدة تتضمن جودة الموجودات والربحية وسعر الفائدة وكفاية رأس المال والسيولة ويمكن أن يقوم كل مصرف بإجراء اختبار الضغط الخاص به في ضوء محافظته الائتمانية والاستثمارية ومكونات سيولته وطبيعة سلوكه ودائعه وكذلك الأسواق التي يتركز نشاطه فيها.

ويتم بناء السيناريوهات في اختبارات التحمل بالاستناد إلى مجموعة من الفروض تستند إلى متغيرات مصرفية أو مالية أو اقتصادية أو محاسبية، مثل معدلات الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار العقارات وأسعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي وأوضاع الكساد أو الركود وعلى أساس وضع (أقصى السيناريوهات) التي تتوقعها في ظل تغيرات محتملة قد تطرأ على السوق واحتساب حجم الخسائر التي يمكن للبنوك المركزية تقييم أوضاع المصارف تحت أقصى وأصعب وأساء الظروف واتخاذ الأفعال والإجراءات الاستباقية.

وهناك نقطة مهمة يجب أخذها في الحسبان عند اختبار سيناريوهات التحمل وهي خصائص محافظ المصرف (الائتمانية، الاستثمارية، السيولة، رأس المال والودائع)

ولابد أن تزود اختبارات التحمل المصارف بالإجابة عن ثلاثة أسئلة مهمة فيما يتعلق بسيناريوهات اختبارات التحمل، وهي:

- كيف ستكون الخسارة في حالة حصول السيناريو؟
- ما هي سيناريوهات المصارف في الحالة الأسوأ؟
- كيف يمكن أن نعمل لتحجيم وتحديد الخسائر المحتملة في سيناريوهات الحالة الأسوأ؟

وتتيح سيناريوهات نماذج محاكاة إدارة الموجودات والمطلوبات لإدارة المصرف في تحديد تبادلية العائد والمخاطرة لاستراتيجيات ميزانية عمومية مختلفة بسبب مرونتها في اختبار سيناريوهات مختلفة وهي إدارة مميزة لإدارة الموجودات والمطلوبات.

3- تطبيق الميزانية العمومية Balance sheet impientatin

بعدها انتجت مجموعة من السيناريوهات في إطار الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، الخطوة التالية هو تحويل النتائج أو المخرجات المختلفة إلى قوائم الميزانية العمومية والدخل للمؤسسات المالية.

هناك مدخلان أساسيان لنقل أو ترجمة السيناريوهات إلى الميزانية العمومية، هما:

- مدخل من الأسفل إلى الأعلى والذي تخميناته أو تقديراته تستند على البيانات الفردية لكل عامل محدد.

- مدخل من الأعلى إلى الأسفل الذي يستخدم الإجماليات أو بيانات المستوى الكلي لتقدير التأثير.

وتحت مدخل من الأسفل إلى الأعلى تقدر الاستجابة للصدمات في السيناريو على مستوى كل متغير وتستخدم البيانات من المؤسسات المالية الفردية إلى حد كبير ونتائج المدخل يمكن أن تقارن لتحليل حساسية القطاع ككل أو مجموعة من المؤسسات.

وهذا النوع من الاختبار يعطى معلومات مفيدة أيضا عن حساسية المصارف بشكل منفرد للصدمات المختلفة فضلا عن معلومات تركرات المخاطر في النظام المالي.

أما مدخل من الأعلى إلى الأسفل فهو يستخدم لتقدير استجابة مجموعة المؤسسات لسيناريو محدد، هذا المدخل يقدم معلومات على الحساسية الكلية للنظام أو المصرف للتطورات في الاقتصاد الكلي الواسع وتحت هذا المدخل تشتق المعالم المألوفة من كل المؤسسات في مجموعة البيانات (باستخدام الانحدار للمعلومات الإجمالية على متغيرات الاقتصاد الكلي) للوصول إلى تخمين التأثير الإجمالي.

ومدخل من الأعلى هو غالبا أسهل للتطبيق كونه يتطلب فقط بيانات إجمالية وهو طريقة متناسقة وموحدة لكنه يستند على علاقات تاريخية إجمالية والتي لا تظهر في المستقبل.

4- التفسير Interpretation

إن التحليل والمناقشة لنتائج اختبارات الضغط يمكن أن يسهل تقديم واضح للنتائج المتولدة من تلك الاختبارات، ويستخدم في ذلك الإحصاءات الوصفية مثلا (الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، التعظيم، التندية) وتحليل مدخل المجموعة يمكن أن تستخدم لنقل كمية التأثير في المستوى الكلي للمصارف.

فبعد إجراء الاختبارات تقوم المصارف بتفسير نتائج تلك الاختبارات ويجب أن تمتلك المصارف المهارات والقدرات والدراية بكيفية تفسير نتائج اختبارات التحمل، إذ أن كفاءة وفاعلية الاختبارات يعتمد على:

- اختبار المصرف للسيناريوهات الملائمة والصحيحة؛

- تفسير نتائج اختبارات التحمل بشكل صحيح وواضح؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل المصرف بصدد تلك النتائج.

5- نشر النتائج publicatio of Results

النشر العام لنتائج اختبارات التحمل يمكن أن يقدم بعض التحديات لدرجة ثقة وتفسير النتائج، والمؤسسات المالية قد تكون ممانعة لأن يكون عندها أي معلومات مكشوفة يمكن أن تميز شركات معينة، مثل هذه المعلومات قد تترجم سلبيا بدافع قلق وضع السوق، بعض المحللين قد يفسرون السيناريوهات العامة المختارة كوجهة نظر رسمية لأكثر سيناريو محتمل أو الأكثر قساوة وصعوبة، على الرغم من هذا فإن المعلومات عن اختبارات الضغط تنتشر من قبل العديد من الدول.

كما أن كشف السيناريوهات يمكن أن يزيد وعي المؤسسات المختلفة على الأخطار المختلفة للمؤسسات لأخذها بالاعتبار في برامجها اللاحقة لاختبارات الضغط.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه اختبارات الضغط

توجد العديد من التحديات التي تواجه البنوك عند تنفيذ اختبارات الضغط، أهمها¹:

1- وضع إطار عام لتحسين حوكمة المخاطر: حيث تتطلب حوكمة المخاطر تغيير هياكل مجلس الإدارة وإضافة أعضاء آخرين لديهم الخبرة الملائمة في تطبيق أساليب حديثة لإدارة المخاطر المالية والإدارية فضلا عن الرغبة في المخاطرة كتحدٍ جديد يواجه مجلس الإدارة والإدارة العليا في سبيل تحقيق أهدافها المؤسسية، حيث أصبح مفهوم الرغبة في المخاطرة وتحديد مستوياتها مؤشراً هاماً في اتخاذ القرارات البنكية وأداة جوهرية للإقراض؛

2- المناهج المتكاملة لإدارة المخاطر: حيث مزال إطار عمل اختبارات الضغوط غير كافية، فتواجه البنوك الكثير من التحديات في تطوير منهجية اختبارات وتحمل الضغوط خاصة فيما يتعلق بتحديد السيناريوهات الملائمة لطبيعة اختبارات ومخاطر البنوك مثل "مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة"، ويرجع ذلك إلى الفهم المحدود لطبيعة المخاطر البنكية وطبيعة اختلاف محفظة القروض البنكية؛

3- صعوبة تحديد أفضل السيناريوهات التي تدعم إدارة المخاطر: الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة لأعداد مختلفة من أصحاب المصالح "خطوط العمالة، مسؤولي المحاسبة والتمويل، مسؤولي الالتزام والرقابة، مسؤولي إدارة المخاطر، أي مجموعات متخصصة أخرى داخل أو خارج المؤسسة"؛

¹ محمد موسى علي شحاتة، نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية- دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، ديسمبر 2018، ص: 219.

4- سوء فهم وتطبيق بعض الاختبارات: حيث هناك إدراك معظم البنوك بعض نماذج اختبارات تحمل الضغوط للمخاطر السوقية، وسوء فهم وتطبيق اختبارات تحمل الضغوط لمخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم توفر المعلومات الدقيقة التي تساهم في تحديد نقاط الضعف والأحداث غير المرئية لتلك المخاطر؛

5- التغير المستمر في نماذج اختبارات تحمل الضغوط: حيث تنشأ العديد من الصعوبات في تأسيس إطار اختبارات تحمل الضغوط الكفاء، أهمها:

- عدم إتباع منهجية إدارة المخاطر السليمة؛
 - عدم الحصول على المعلومات الجوهرية للمخاطر من المصادر الموثوقة؛
 - عدم الإعداد الجيد والتنظيم السليم والرقابة الفعالة لنماذج اختبارات تحمل الضغوط؛
 - التركيز على نماذج البيانات التاريخية في معالجة المخاطر.
- وتساهم هذه العوامل في وجود تغيير مستمر في النماذج المستخدمة لقياس المخاطر ومتابعتها.

6- تحسين البيانات: تعد واحدة من أكبر التحديات التي تواجه البنوك عند تنفيذ اختبارات الضغط، عملية التحسين المستمر للبيانات والمعلومات لتحقيق المتطلبات الجديدة التي تمثل مكون رئيسي لإدارة المخاطر، من خلال بناء قاعدة بيانات متكاملة تحتوي على البيانات والمعلومات التي تعكس الأوضاع السوقية والائتمانية والتشغيلية بالبنك، فضلا عن الأنظمة القانونية والتشريعية التي تسمح بتنظيم وتداول البيانات والإمداد بالمعلومات الجيدة.

7- توسيع وظائف التقرير: حيث تحتاج البنوك إلى تقارير نتائج اختبارات الضغط التي تتسم بالموضوعية والمصدقية، من خلال استخدام مدخلات سليمة ونماذج إحصائية ملائمة ووسائل مناسبة لعرض التقارير.

كما أكدت مقررات لجنة بازل أن أهم التحديات التي تقف عائقا أمام تنفيذ اختبارات الضغط تتمثل في البيئة التحتية للبيانات وتكنولوجيا المعلومات من حيث صعوبة تجميع وتحليل البيانات الكافية لأغراض تصميم النماذج، وكذلك نموذج القضايا من حيث ترجمة ومعايرة السيناريوهات الملائمة واستخلاص نتائج اختبارات تحمل الضغوط والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بإدارة المخاطر.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أن المصارف تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تحدث نتيجة عدم التأكد، وتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الائتمان، السيولة، السوق، التشغيلية، القانونية، والتي تنجم عن كثرة وتنوع الأعمال المصرفية في وقتنا الحالي، ولذلك يعتبر موضوع إدارة المخاطر داخل المصرف أمر هام لمساعدة المصارف على معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها، وهي من العوامل التي تساعد على النجاح والإزدهار وتحقيق الأهداف بالرغم من ارتفاع العوامل المسببة لهذه المخاطر، إلا أن هناك بعض الأدوات والأساليب التي يمكن أن تستخدمها من أجل تسيير هذه المخاطر، ومن بين هذه الأدوات نجد اختبارات الضغط التي تستعمل لتقييم المخاطر ومواطن الضعف الرئيسية في المصارف والمنظومة المصرفية ككل، حيث تستخدم داخل المصارف كجزء من إدارتها للمخاطر الخاصة بها، وتطبق من قبل السلطات الرقابية في إطار الرقابة التنظيمية للقطاع المصرفي.

ويمكن القول أن الدور الذي تلعبه إختبارات الضغط في إدارة المخاطر يأتي بشكل أساسي في المعلومات التي يوفرها عن مصادر المخاطر في كافة المستويات الإدارية، وأيضاً تحديد ما إذا كان العائد المتأتي متناسب مع مستوى المخاطر، وفي جميع الحالات ستظل هناك تحديات تواجه كل أداة جديدة.

الفصل التطبيقي

دور اختبارات الضحك في إدارة
المخاطر التي تواجه النظام
المصرفي الأردني

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل آلية تطبيق اختبارات الضغط التي تعتبر أداة من أدوات إدارة المخاطر التي تهدف إلى قياس قدرة البنوك والنظام المصرفي على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة التي قد تواجهها، وكذلك تقييم الوضع المالي للبنك ضمن سيناريوهات شديدة ولكنها ممكنة الحدوث، والتي تم الحديث عنها في الفصل السابق، وفي هذا السياق قام البنك المركزي الأردني خلال سنة 2009 بإصدار تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة رقم (2009/46) بتاريخ 2009/09/30 لأول مرة والتي تم الطلب بموجبها من البنوك إجراء مجموعة من الإختبارات المتعلقة بالمخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك مثل مخاطر الائتمان والسوق والتركزات والسيولة وغيرها، وقام البنك المركزي منذ سنة 2013 بتطوير منهجية إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة بالاعتماد على المنهجية التي طورت من قبل الصندوق النقد الدولي خلال سنة 2011 والمسماة بـ: Nexet Generation Balance Sheet Stress Testing، والتي تعتبر من أفضل المنهجيات المستخدمة بهذا الخصوص، هذا وقد قام البنك المركزي الأردني باستخدام هذه المنهجية بإجراء اختبارات تحليل الحساسية، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية باستخدام منهجية النموذج الناقل، وتعتمد هذه الأخيرة على المؤشرات الاقتصادية الكلية في قياس أثرها على نسبة الديون المتعثرة ونسبة ملاءة رأس المال لدى البنوك، كما قام البنك المركزي في سنة 2016 بإصدار تعليمات جديدة خاصة باختبارات الضغط تعكس أهم التطورات التي حصلت على اختبارات الضغط حسب أفضل الممارسات العالمية.

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل مايلي:

- المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الأردني؛
- المبحث الثاني: اختبارات تحليل الحساسية في النظام المصرفي الأردني؛
- المبحث الثالث: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية في النظام المصرفي الأردني.

المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الأردني

يعد النظام المصرفي الأردني رافداً أساسياً لتمويل معظم العمليات الإنتاجية في اقتصاديات الدول، وعليه فإن كفاءة النظام المصرفي وفعالته تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الأردني

تعود نشأة النظام المصرفي الأردني إلى سنة 1925 حينما بدأ البنك العثماني بمزاولة أعماله، وبعده في سنة 1930 جاء أول بنك وطني إلى الوجود حينما أنشئ البنك العربي الذي أسس في القدس ونقل أعماله إلى عمان سنة 1948 بعد الاحتلال.

وكان مجلس النقد الأردني الذي أنشئ سنة 1949 السلطة الوحيدة المخولة بإصدار النقد في الأردن ولكن مع دور أن عجلة التنمية ورغبة الأردن في تعزيز استقلاله الاقتصادي رأت الحوكمة الأردنية أن مجلس النقد أصبح غير قادر على مواكبة متطلبات التنمية في المرة القادمة مما دفعها نحو تأسيس البنك المركزي الأردني في أواخر الخمسينات وصدر قانون المصرف المركزي الأردني سنة 1959، واستكملت إجراءات مباشرة المصرف لأعماله في 1 أكتوبر 1964، وكان مهامه إصدار أوراق النقد والمسكوكات، الحفاظ على استقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار.

ينتهج البنك المركزي الأردني نظام سعر الصرف الثابت منذ سنة 1995، حيث 1 دينار = 1.41 دولار أمريكي. وحتى يقوم البنك المركزي بعمله على أكمل وجه وتصل السياسة النقدية إلى هدفها لا بد من وجود هيكلية مصرفية، لذلك ظهرت الحاجة إلى مزيد من البنوك لذلك بدأت البنوك عملياتها في الخمسينات¹.

المطلب الثاني: هيكل النظام المصرفي الأردني

يتكون هيكل النظام المصرفي في الأردن كما أشار إليه التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني سنة 2018، من البنوك التالية:²

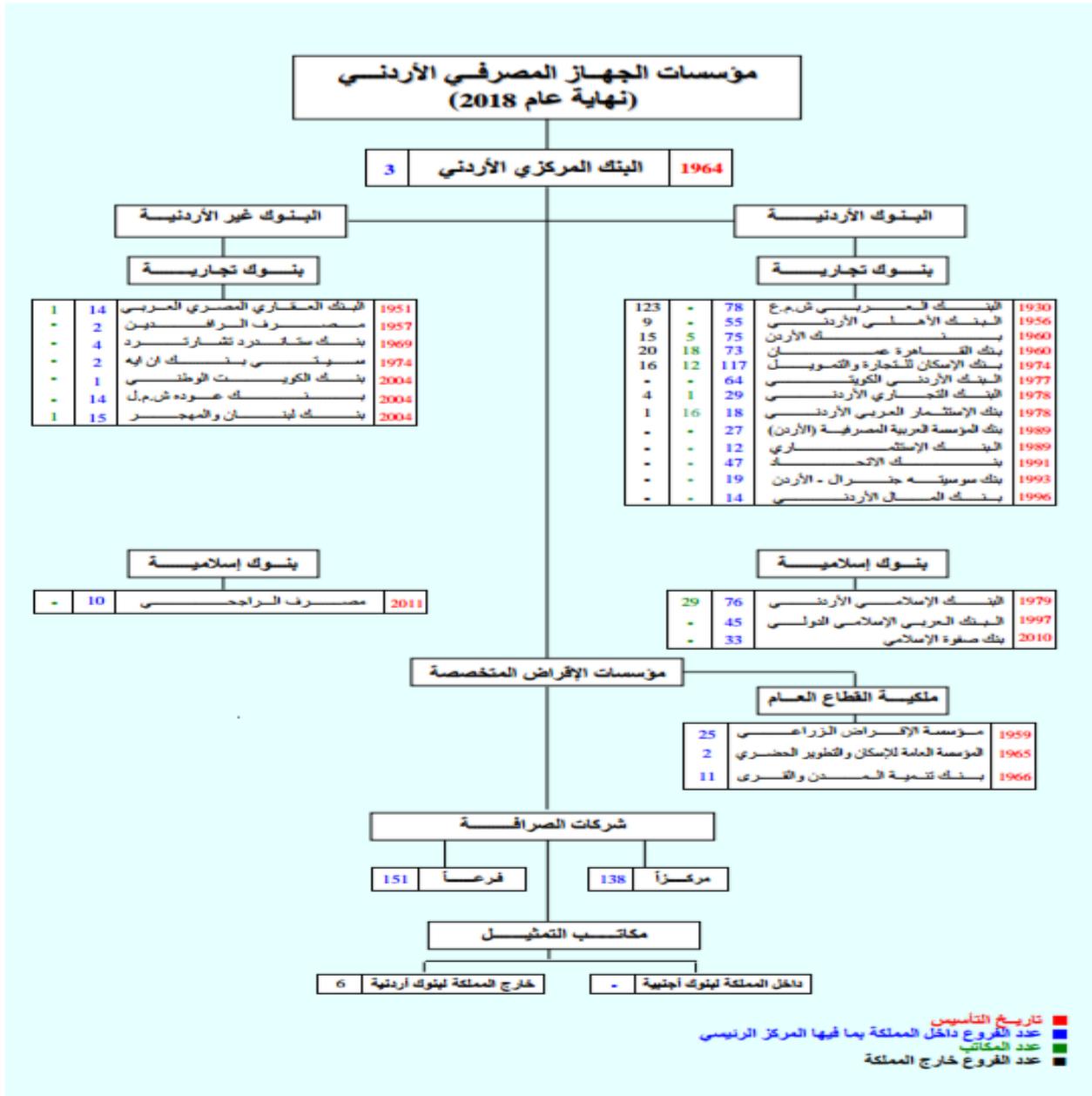
- البنك المركزي الأردني؛
- البنوك الأردنية؛
- البنوك غير الأردنية؛
- مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة؛

¹ عبد الحسين جليل الغالي، أحمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة الأردن، في الموقع الإلكتروني: www.iasj.net, 24/08/2020 , H 22 : 30.

² البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2018، الأردن، ص: 08، (بتصرف).

الفصل الثاني دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

- شركات الصرافة؛
 - مكاتب التمثيل داخل المملكة لبنوك أجنبية أو خارج المملكة لبنوك أردنية.
 - بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن 24 بنكا حتى نهاية عام 2018، وهي موزعة كالتالي:
 - 16 مصرف محلي أردني، ينقسم إلى 13 مصرف تجاري و3 مصارف إسلامية؛
 - 8 مصارف أجنبية، تشمل 7 مصارف تجارية، ومصرف إسلامي واحد.
- يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي الأردني في الشكل الموالي:
- الشكل رقم(03): هيكل النظام المصرفي الأردني حتى نهاية عام 2018.



المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2018، الأردن، ص: 08.

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

يتعرض النظام المصرفي الأردني كغيره من القطاعات المصرفية إلى مجموعة من المخاطر، وهي كالآتي:

أولاً: مخاطر السيولة

يعبر عن مخاطر السيولة بمؤشراتها الخاصة، وهي كالتالي:

1- نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات

يمكن توضيح نتائج نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات في الجدول التالي:

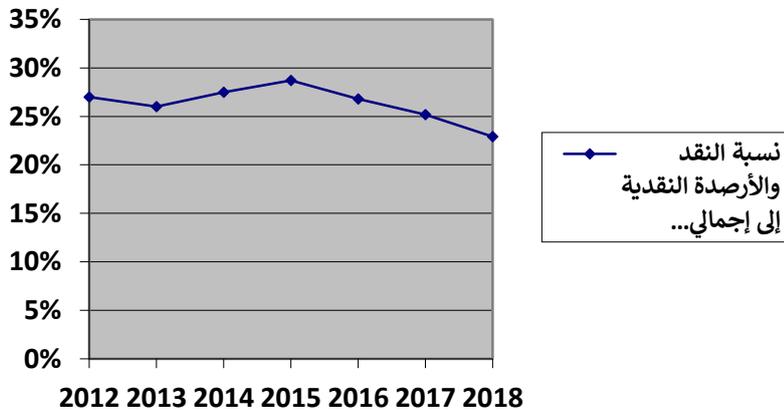
الجدول رقم (02): نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018).

السنوات	نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات
2012	27%
2013	26%
2014	27.5%
2015	28.7%
2016	26.8%
2017	25.2%
2018	22.9%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012 - 2018.

ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نسبة النقد والأرصدة النقدية إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012 - 2018..

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن نسبة النقد والأرصدة النقدية بلغت 27% من إجمالي الموجودات في عام 2012، ثم انخفضت في عام 2013 إلى 26%، ثم ارتفعت في عام 2014 و2015 لتصل إلى 27.5% و28.7% على التوالي، ثم تعود مرة ثانية للانخفاض لتصل في نهاية 2018، حيث بلغت حوالي 22.9% وهذا الانخفاض ناتج عن استمرار تحسن مستوى الائتمان الممنوح من البنوك.

2- محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات

يمكن توضيح نتائج نسبة محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات في الجدول الموالي:

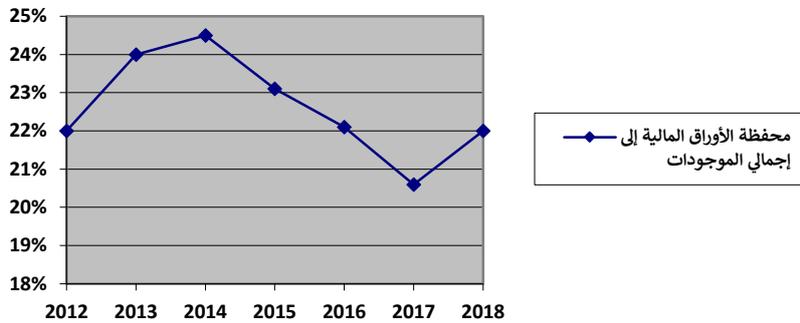
الجدول رقم (03): نسبة محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018).

السنوات	نسبة محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات
2012	22%
2013	24%
2014	24.5%
2015	23.1%
2016	22.1%
2017	20.6%
2018	22%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) نسبة محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن نسبة محفظة الأوراق المالية بلغت 22% من إجمالي الموجودات في عام 2012، ثم ارتفعت خلال عامي 2013 و2014 ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت في نهاية عام 2017

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

إلى 20.6% ثم تعود لترتفع في نهاية عام 2018 لتبلغ 22% من إجمالي الموجودات، ويعود الانخفاض إلى تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك.

3- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات

يمكن توضيح نتائج نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في الجدول التالي:

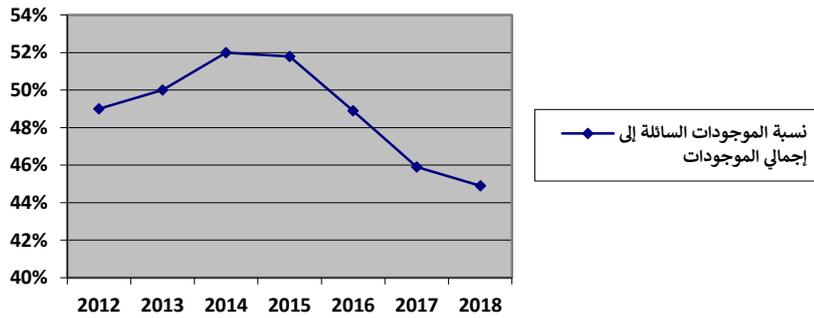
الجدول رقم (04): نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018).

السنوات	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
2012	49%
2013	50%
2014	52%
2015	51.8%
2016	48.9%
2017	45.9%
2018	44.9%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

تشير بيانات الجدول والشكل أن نسبة الموجودات السائلة بلغت 49% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2012، ثم ارتفعت خلال عامي 2013 و2014 لتصل إلى 50% و52% على التوالي، ثم انخفضت خلال الأعوام القادمة لتصل في نهاية عام 2018 إلى 44.9% من إجمالي الموجودات ويعود هذا الانخفاض إلى تحسن استمرار مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك.

4-نسبة السيولة القانونية بالإجمالي وبالدينار

يمكن توضيح نتائج نسبة السيولة القانونية بالإجمالي وبالدينار في الجدول التالي:

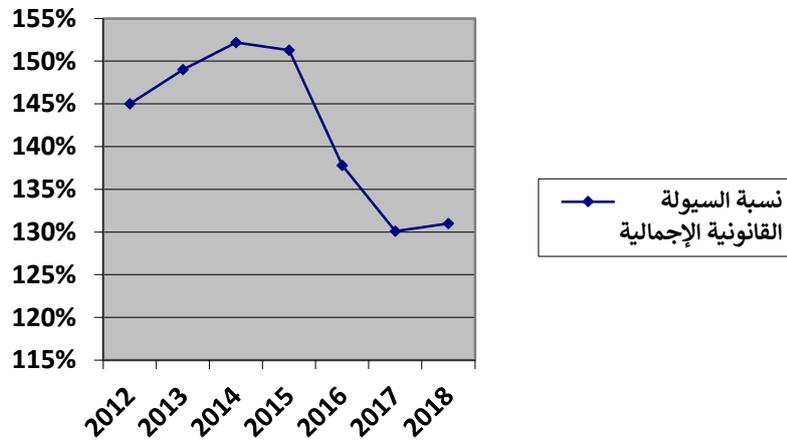
الجدول رقم: (05) نسبة السيولة القانونية الإجمالية للفترة (2012-2018)

السنوات	نسبة السيولة القانونية الإجمالية
2012	%145
2013	%149
2014	%152.2
2015	%151.3
2016	%137.8
2017	%130.1
2018	%131

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): نسبة السيولة القانونية الإجمالية للفترة (2012-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن نسبة السيولة القانونية بالإجمالي المطبقة من قبل البنك الأردني المركزي على البنوك والبالغ حدها الأدنى 100% وصلت في نهاية 2012 إلى 145% على التوالي ثم شهدت إرتفاعاً خلال سنتي 2013 و2014 لتصل إلى 149% و152.3% على التوالي، ويرجع ذلك إلى نمو الودائع بشكل ملحوظ وبشكل يفوق التسهيلات الائتمانية، ثم انخفضت هذه النسبة خلال السنوات القادمة لتصل في نهاية 2017 إلى 130.1% وذلك راجع إلى تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك وبشكل يفوق النمو في الودائع، أما في سنة 2018 فقد انخفض مستواها لتصل إلى 131% مقابل نفس النسبة في نهاية 2015.

نلاحظ في الأخير ومن خلال هذه النسب أن النظام المصرفي الأردني يتمتع بسيولة آمنة.
ثانياً: مخاطر نوعية الأصول

يعبر عن مخاطر نوعية الأصول بـ:

1- نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون

يمكن توضيح نتائج نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون في الجدول التالي:

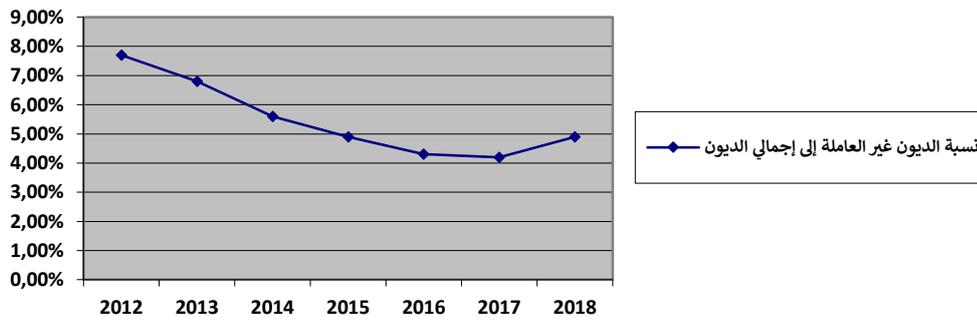
الجدول رقم (06): نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للفترة (2012-2018).

السنوات	نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون
2012	7.7%
2013	6.8%
2014	5.6%
2015	4.9%
2016	4.3%
2017	4.2%
2018	4.9%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون للفترة (2012-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

تشير البيانات الواردة في الجدول والشكل أن نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون أنها مستمرة الانخفاض خلال الفترة (2012-2017) لتصل إلى 4.42% في نهاية 2017 مقابل 7.7% في نهاية عام 2012، وقد جاء هذا الانخفاض بسبب قيام البنوك بإعدام جزء من الديون غير العاملة مقابل المخصصات الموجودة المرصودة. وتحسن الظروف الاقتصادية في المملكة مما انعكس إيجاباً على قدرة العملاء على السداد، أما في نهاية عام 2018 ارتفعت هذه النسبة بشكل بسيط لتصل إلى 1.9% من إجمالي الديون.

2- نسبة تغطية مخصصات الديون غير العاملة

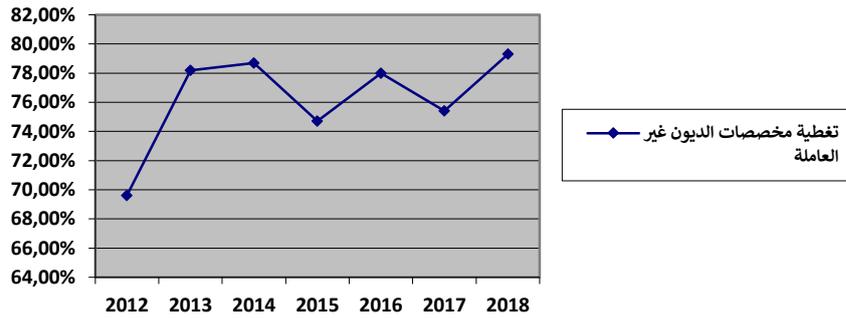
الجدول رقم (07) نسبة تغطية مخصصات الديون غير العاملة للفترة (2012-2018).

السنوات	تغطية مخصصات الديون غير العاملة
2012	69.6%
2013	78.2%
2014	78.7%
2015	74.7%
2016	78%
2017	75.4%
2018	79.3%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): نسبة تغطية مخصصات الديون غير العاملة للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

تشير البيانات الواردة في الجدول والشكل أن نسبة تغطية مخصصات الديون غير العاملة استمرت في الارتفاع لتصل نهاية عام 2014 إلى 78.7% مقابل 69.6% في عام 2012 وذلك بسبب انخفاض الديون غير العاملة وزيادة حرص البنوك على اقتطاع مخصصات كافية لمواجهة الديون غير عاملة ثم انخفضت في نهاية عام 2015 لتصل إلى 74.7% ثم عادت للارتفاع خلال عام 2016 لتصل إلى 78% ثم انخفضت بشكل طفيف في عام 2017 لتصل إلى 75.4%، ثم ارتفعت في عام 2018 لتصل إلى 79.3% من إجمالي الديون غير العاملة، وهو مؤشر إيجابي يدل على أن حوالي 80% من الديون غير العاملة لدى البنوك مغطاة بمخصصات. من خلال هذين المؤشرين نلاحظ أن هناك تحسن في نوعية أصول البنوك.

ثالثاً: مخاطر الربحية

تقاس ربحية القطاع المصرفي الأردني من خلال مخاطر معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية.

1- معدل العائد على الموجودات

يمكن توضيح نتائج معدل العائد على الموجودات في الجدول التالي:

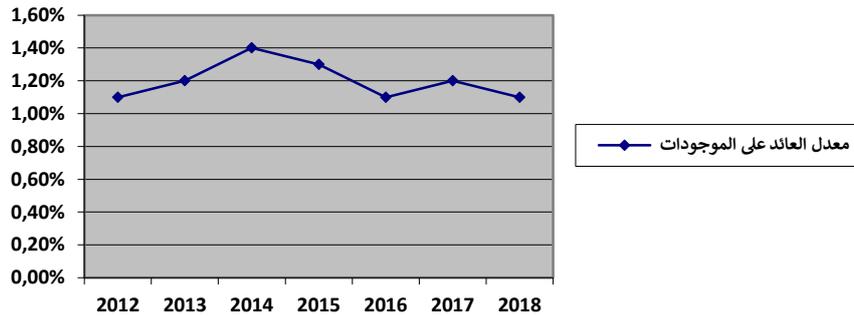
الجدول رقم (08): معدل العائد على الموجودات للفترة (2012-2018).

السنوات	معدل العائد على الموجودات
2012	1.1%
2013	1.2%
2014	1.4%
2015	1.3%
2016	1.1%
2017	1.2%
2018	1.1%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): معدل العائد على الموجودات للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدل العائد على الموجودات ارتفع خلال عام 2013 و2014 إلى 1.2% و1.4% على التوالي، بعدما كان مستقر في سنة 2012 عند 1.1% ويعود سبب الارتفاع إلى نمو أرباح البنوك بشكل ملحوظ، ثم انخفض خلال عامي 2015 و2016 ليصل إلى 1.3% و1.1% على التوالي، وقد جاء هذا الانخفاض بشكل رئيسي بعد ارتفاع نسبة ضريبة الدخل على البنوك من 30% في عام 2014 إلى 35% في عام 2015، وكذلك ارتفاع نسبة تغطية مخصصات الديون غير عاملة من 74.7% في عام 2015 إلى 78% في عام 2016، ثم يعود للارتفاع ليصل في نهاية عام 2018 إلى 1.1%.

2- معدل العائد على حقوق الملكية

يمكن توضيح نتائج معدل العائد على حقوق الملكية في الجدول التالي:

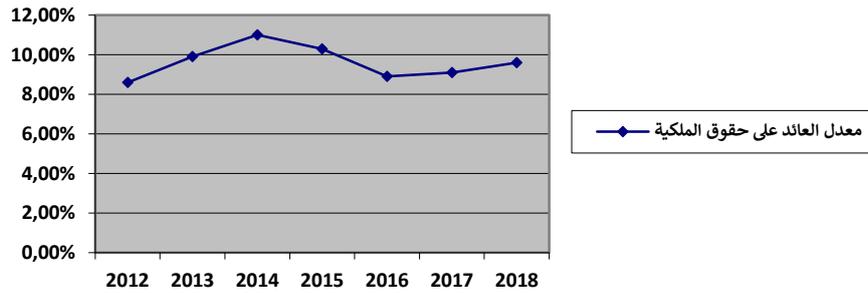
الجدول رقم (09): معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2012-2018).

السنوات	معدل العائد على حقوق الملكية
2012	%8.6
2013	%9.9
2014	%11
2015	%10.3
2016	%8.9
2017	%9.1
2018	%9.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (11): معدل العائد على حقوق الملكية للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاعاً خلال الفترة (2012-2014) حيث بلغت %8.6 عام 2012 و %9.9 عام 2013 و %11 في عام 2014، أما في عام 2015 فقد انخفض ليصبح %10.3 واستمر بالانخفاض خلال عام 2016 حيث بلغ %8.9، ثم ارتفع خلال عامي 2017 و 2018 ليصل إلى %9.1 و %9.6 على التوالي.

وفي الأخير من خلال نسب معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية تدل على تحسن معدلات الربحية لدى البنوك.

رابعاً: مخاطر كفاية رأس المال

يطبق البنك المركزي الأردني الطرق المعيارية في معيار بازل 2 لاحتساب كفاية رأس المال منذ 2008، والجدول التالي يوضح نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني خلال الفترة (2012-2018).

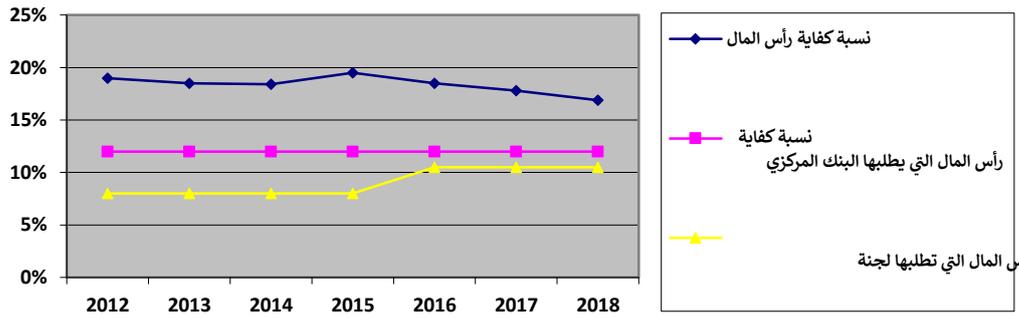
الجدول رقم (10): نسبة كفاية رأس المال للفترة (2012-2018).

السنوات	نسبة كفاية رأس المال
2012	19%
2013	18.5%
2014	18.4%
2015	19.5%
2016	18.5%
2017	17.8%
2018	16.9%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (12): نسبة كفاية رأس المال الفعلية بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن النظام المصرفي الأردني يتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة، حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 18.4% و 19.5% خلال الأعوام (2012-2016)، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسب المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل 2 والبالغة 8%، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى أن معظم البنوك في الأردن تتسم بالتحفظ وعدم الإقبال الكبير على المخاطر، وكذلك الاستثمار في السندات الحكومية الأردنية بشكل كبير¹ وهذا وقد انخفضت نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة 2017-2018 حيث قدرت بـ 17.8% في عام 2017 و 16.9% في عام 2018، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسب المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة 12% والنسبة المحددة من لجنة بازل 3 والبالغة 10.5% وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة استمرار تحسن مستوى الائتمان الممنوح من قبل البنوك للقطاع

¹ البنك المركزي الأردني، تقارير الإستقرار المالي للسنوات (2012-2016) (بتصرف).

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

الخاص، والذي يحمل عدة أوزان مخاطر مرتفعة، إضافة إلى البدء بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (09) والذي تسبب في تحويل مبالغ إضافية إلى مخصص خسائر الديون.¹

خامساً: المخاطر الرئيسية

تعرض البنوك إلى مجموعة من المخاطر الرئيسية، والتي يتم ذكرها حسب الجدول التالي:

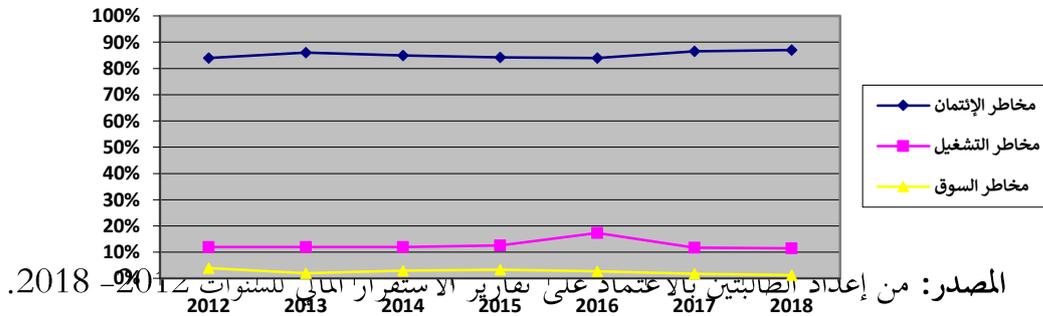
الجدول رقم (11): المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك الأردنية خلال الفترة (2012-2018).

السنوات	مخاطر الائتمان	مخاطر التشغيل	مخاطر السوق
2012	%84	%12	%4
2013	%86	%12	%2
2014	%85	%12	%3
2015	%84.2	%12.6	%3.3
2016	%85	%17.3	%2.7
2017	%86.5	%11.7	%1.8
2018	%87	%11.5	%1.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (13): المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها البنوك الأردنية للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن البنوك تتعرض لمخاطر الائتمان بشكل أكبر وبنسبة تتراوح بين 84% و87%، تليها مخاطر التشغيل بنسبة تتراوح بين 11.5% و 17.3%، ثم مخاطر السوق التي تتراوح بين 1.3% و4% من مجموع المخاطر، هذا مما يدل على استقرار هيكل مخاطر البنوك وعدم تعرضه لتغيرات جوهرية.

¹ البنك المركزي الأردني، تقارير الإستقرار المالي للسنوات (2017-2018) (بتصرف).

المبحث الثاني: تحليل الحساسية في النظام المصرفي الأردني

قام البنك المركزي الأردني خلال الفترة (2012-2018) بإجراء اختبارات الضغط على بيانات المصارف وذلك بأخذ بعين الاعتبار حساسية محافظ المصارف لنوع واحد من المخاطر، وفيما يأتي اختبارات تحليل الحساسية التي تم إجرائها على البنوك العاملة في الأردن.

المطلب الأول: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر الائتمان

يتم إعداد السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان واحتساب الأثر السلبي لتطبيق كل سيناريو على نسبة كفاية رأس المال، وهذا يتم وفق الاختبارات التالية:

الجدول رقم (12): صدمة ارتفاع الديون المتعثرة

نسبة الارتفاع	فرضية الاختبار (السيناريو)
50%	الأقل شدة Moderate
100%	متوسط الشدة Medium
150%	الأكثر شدة Severe

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2018، ص: 1. حيث تم افتراض حدوث ارتفاع في نسب الديون المتعثرة، وذلك بسبب الظروف السياسية المتفاقمة في المنطقة وأثرها على الأوضاع الاقتصادية وعلى البنوك في الأردن، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (13): تغيرات نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو ارتفاع نسبة الديون المتعثرة للفترة (2012-2018).

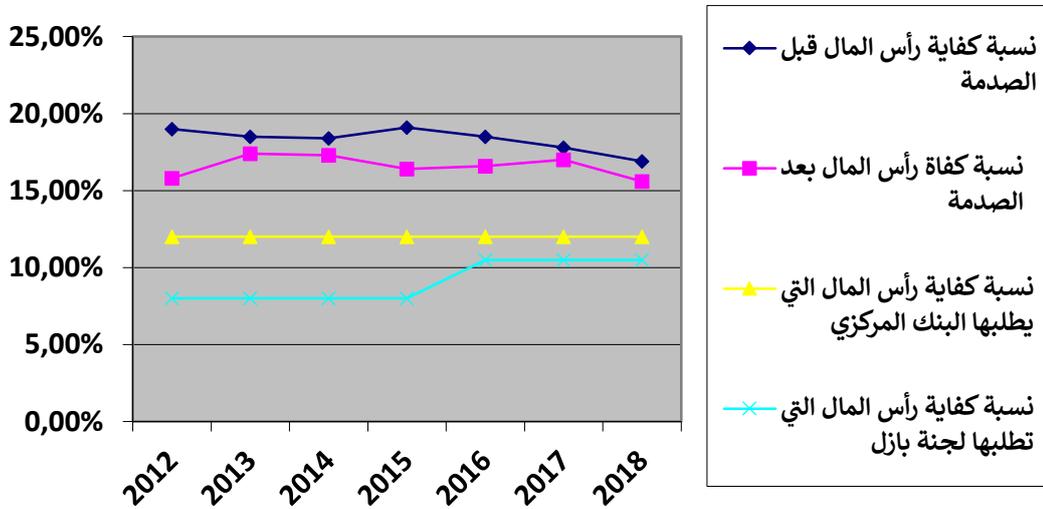
السنوات	نسبة ارتفاع الديون المتعثرة	نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12% بعد الصدمة	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12% قبل الصدمة
2012	تضاعف حسائر الائتمان*	19%	15.8%	21	26
2013	تضاعف حسائر الائتمان	18.5%	17.4%	22	25
2014	تضاعف حسائر الائتمان	18.4%	17.3%	21	25
2015	50%	19.1%	16.4%	21	25
2016	100%	18.5%	16.6%	25	25
2017	100%	17.8%	17%	24	25
2018	100%	16.9%	15.6%	19	24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

* - لم يتم ذكر نوع السيناريو.

الشكل رقم (14): نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو خسائر الائتمان بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق سيناريو تضاعف خسائر الائتمان للفترة (2012-2014) أن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض لدى النظام المصرفي في الأردن من 19% إلى 15.8% في سنة 2012 ومن 18.5% إلى 17.4% في سنة 2013 ومن 18.4% إلى 17.3% في سنة 2014، أما في سنة 2015 فقد تم تطبيق سيناريو أقل شدة حيث لوحظ أن نسبة كفاية رأس المال انخفضت من 19.1% إلى 16.4%، أما في السنوات القادمة فقد تم تطبيق سيناريو متوسط الشدة فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 18.5% إلى 16.6% في سنة 2016، ومن 17.8% إلى 17% في سنة 2017، ومن 16.9% إلى 15.6% في سنة 2018، مما يعني أن النظام المصرفي الأردني بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث تبقى النسبة لديه بعد الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%، ويعود السبب في التأثير المحدود لهذه الصدمة إلى ارتفاع كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن، وتمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة في حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك.¹

أما على المستوى الإفرادي فنلاحظ أن جميع البنوك لها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12% إلا في سنة 2013 هناك بنك واحد ليس له هذه النسبة ولكنها أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً البالغ 8%، أما بعد الصدمة فإننا نلاحظ أنه في سنة 2012 أن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى 21 بنكاً، كما ستبقى أعلى من 8% لدى البنوك الخمسة المتبقية، وفي سنة 2013 فإن هذه النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى 22 بنكاً، أما بقية البنوك فإن هذه النسبة تكون أعلى من 8%، وكذلك في سنتي 2014-2015 فإن النسبة سوف تبقى أعلى من

¹ البنك المركزي الأردني، تقارير الإستقرار المالي للسنوات (2012-2018) (بتصرف).

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

12% لدى 21 بنكاً، أما بقية البنوك فلها نسبة أعلى من 8% باستثناء سنة 2015 أين انخفضت النسبة عن 8% في بنكين، أما في سنتي 2016-2017 فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك باستثناء بنك واحد في سنة 2017، وفي سنة 2018 فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى 19 بنكاً أما بقية البنوك فإن 3 منهم ستبقى النسبة لديهم أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5%، والبنكين الباقيين أقل من 10.5%، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.¹

المطلب الثاني: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية

يتم إعداد السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التركزات الائتمانية واحتساب الأثر السلبي لتطبيق كل سيناريو على كفاية رأس المال، وهذا يتم وفق الاختبارات التالية:

الجدول رقم (14): صدمة تعثر أكبر مقترضين من البنك

التعثر	فرضية الاختبار
تعثر أكبر مقترض	الأقل شدة Moderate
تعثر أكبر 3 مقترضين	متوسط الشدة Medium
تعثر أكبر 6 مقترضين	الأكثر شدة Severe

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2018، ص: 3.

وقد تم إجراء اختبار تحليل الحساسية لمخاطر التركزات الائتمانية وفق حالتين هما:

الحالة الأولى: صدمة تعثر أكبر ثلاث مقترضين على مستوى كل بنك (باستثناء التسهيلات الحكومية الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (15): عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو متوسط الشدة للفترة (2012-2018).

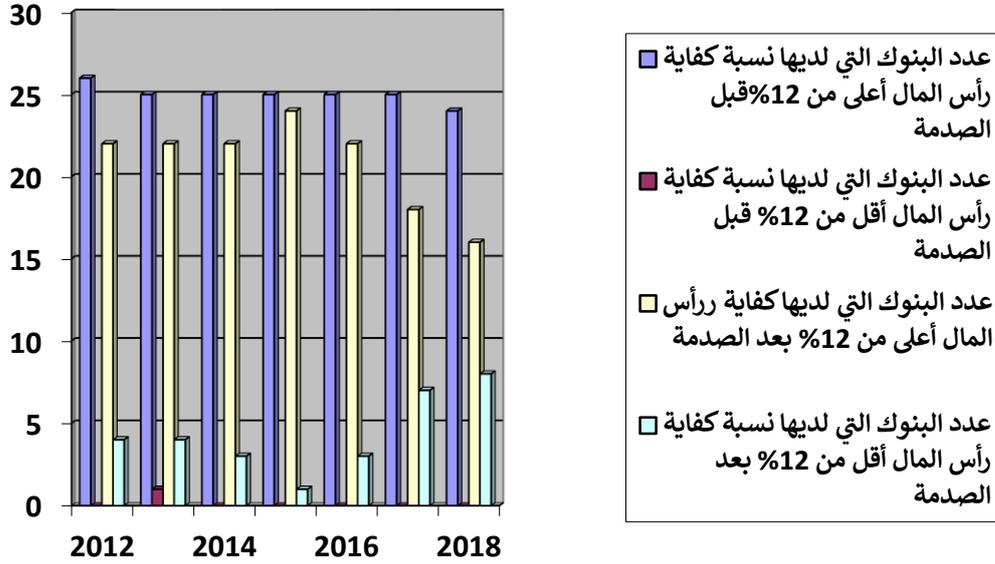
عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة		عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة		عدد البنوك السنوات
أقل من 12	أعلى من 12	أقل من 12	أعلى من 12	
4	22	-	26	2012
4	22	1	25	2013
3	22	-	25	2014
1	24	-	25	2015
3	22	-	25	2016
7	18	-	25	2017
8	16	-	24	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

¹ المرجع نفسه، (بتصرف).

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو متوسط الشدة للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه قبل تطبيق سيناريو متوسط الشدة أن جميع البنوك لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن البالغ 12% باستثناء بنك واحد له نسبة أقل من 12% ولكنها أعلى من 8%، وبعد تطبيق السيناريو نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال سوف تبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12% لدى 22 بنكاً وذلك خلال الفترة (2012-2014)، أما بقية البنوك فلديها نسبة أقل من 12% ولكنها ستبقى أعلى من 8%، أما في سنة 2015 فإن النسبة ستبقى أعلى من 12% لدى 24 بنكاً وستنخفض عن 12% لدى بنك واحد حيث ستبلغ النسبة لهذا البنك 11.7%، أما في سنة 2016 فإن النسبة ستبقى أعلى من 12% لدى 22 بنكاً وستنخفض عن 12% لدى ثلاثة بنوك ولكنها تبقى أعلى من 8%، أما على مستوى إجمالي النظام المصرفي فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 18% إلى 15.2% وفي سنة 2017 ستبقى النسبة أعلى من 12% لدى 18 بنكاً وستنخفض عن 12% لدى 7 بنوك حيث 4 منها لديهم نسبة أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5% والبقية أقل، وأيضاً سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي من 17.8% إلى 14.4%، وفي سنة 2018 ستبقى النسبة أعلى من 12% لدى 16 بنك، وستنخفض عن 12% لدى 8 بنوك، واثنان منهم نسبة الكفاية لديهم ستبقى أعلى من 10.5%، وكذلك سوف تنخفض

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي من %16.9 إلى %13.4، مما يدل على أن معظم البنوك في الأردن قادرة على مواجهة صدمة مخاطر التركيز لديها.¹

الحالة الثانية: تعثر أكبر 6 مقترضين على مستوى كل بنك باستثناء التسهيلات الحكومية الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل التالي:

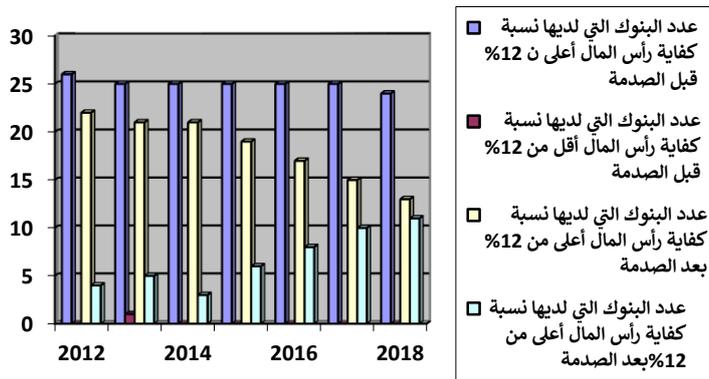
الجدول رقم (16): عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق السيناريو الأكثر شدة للفترة (2012-2018).

عدد البنوك	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة		عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	
	أعلى من 12	أقل من 12	أعلى من 12	أقل من 12
2012	26	-	22	4
2013	25	1	21	5
2014	25	-	21	3
2015	25	-	19	6
2016	25	-	17	8
2017	25	-	15	10
2018	25	-	13	11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): يوضح عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق السيناريو الأكثر شدة للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

¹ المرجع نفسه، (بتصرف).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين وقبل تطبيق السيناريو الأكثر شدة أن جميع البنوك لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% باستثناء بنك واحد في سنة 2013 له نسبة أقل من 12% لكنها أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 8%، وبعد تطبيق السيناريو نلاحظ أن عدد البنوك التي لديها نسبة أعلى من 12% في سنة 2012 هي 22 بنكاً أما بقية البنوك فلها نسبة أعلى من 8%، وفي سنة 2013 نلاحظ أن 21 بنكاً لهم نسبة أعلى من 12% أما البقية فتلاثة منهم لهم نسبة أعلى من 8% والبنكين الآخرين لهم نسبة أقل من 8%، وكذلك في سنة 2014 فإن عدد البنوك التي لديها نسبة أعلى من 12% هو 21 بنكاً أما بقية البنوك فإن لها نسبة أقل من 8% باستثناء بنك واحد فله نسبة أعلى من 8%، وفي سنة 2015 فكان عدد البنوك التي لديها نسبة أعلى من 12% هو 19 بنكاً أما البنوك 6 الباقية فلهم نسبة أقل من 12% وكذلك أعلى من 8% باستثناء بنك له نسبة أقل من 8%، وفي سنة 2016 فقد بلغ عدد البنوك التي لديها نسبة أعلى من 12% هو 17 بنك، في حين ستنخفض عن 12% لدى 8 بنوك، 6 منهم ستبقى النسبة لديهم أعلى من 8%، أما على المستوى الإجمالي للنظام المصرفي ستنخفض نسبة كفاية رأس المال من 18.5% إلى 13.1%، أما في سنة 2017 فقد بلغ عدد البنوك التي لديها نسبة أعلى من 12% هو 15 بنكاً، في حين ستنخفض عن 12% لدى 10 بنوك، 3 منهم ستبقى النسبة لديهم أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5% في حين أن نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي ستنخفض من 17.8% إلى 12.3%، وفي سنة 2018 وصل عدد البنوك التي لديها نسبة أعلى من 12% لدى 13 بنكاً، في حين ستنخفض عن 12% لدى 11 بنكاً، 3 منهم ستبقى النسبة لديهم أعلى من 10.5%، في حين ستنخفض نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي من 16.9% إلى 11.10%، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها.¹

المطلب الثالث: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر السوق

يتم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وأثرها على كفاية رأس المال، وقد تم اقتصار التحليل على ثلاث أنواع من الصدمات وهي الأكثر شيوعاً.

أولاً: صدمة أسعار الفائدة

تم استخدام اختبار تحليل الفجوات لاحتساب أثر الصدمات من خلال تحديد وضع البنوك فيما يخص رصيد الأصول والخصوم الحساسة لمخاطر سعر الفائدة ويتم إجراء هذه الاختبارات وفق ما يلي:

¹ البنك المركزي الأردني، تقارير الإستقرار المالي للسنوات (2012-2018) (بتصرف).

الجدول رقم (17): صدمة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة

نسبة الارتفاع/الانخفاض	فرضية الاختبار
الارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس	أقل شدة
ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 150 نقطة أساس	متوسط الشدة
ارتفاع/ انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس	الأكثر شدة

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2018، ص: 4.
 حيث تم خلال الفترة (2014-2018) افتراض تغيرات على سعر الفائدة والجدول والشكل التالي يوضح ذلك.
 الجدول رقم (18): تغيرات نسبة كفاية رأس المال وعدد البنوك قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو تغير سعر الفائدة للفترة (2012-2018).

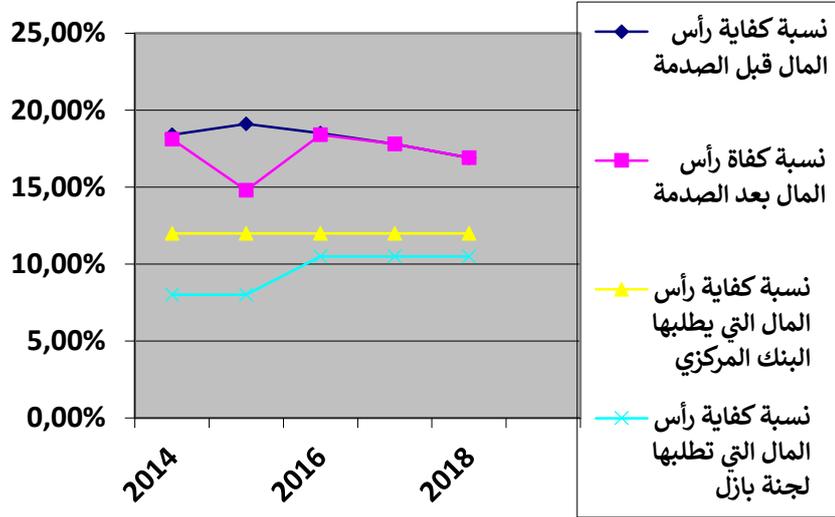
السنوات	تغيرات سعر الفائدة	نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12 بعد الصدمة	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12 قبل الصدمة
2012	1 -	-	-	-	-
2013	-	-	-	-	-
2014	انخفاض سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس	18.4%	18.1%	25	25
2015	ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس	19.1%	18.4%	20	25
2016	ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس	18.5%	18.4%	25	25
2017	ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس	17.8%	17.7%	25	25
2018	ارتفاع سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس	16.9%	16.9%	24	24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات 2012-2018.

* في سنة 2012، 2013 لم يتم إجراء اختبارات تحليل الحساسية.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (17): يوضح نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو تغير سعر الفائدة بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير الإستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق سيناريو الأكثر شدة في السنوات 2014 و2016 حتى 2018 فإن نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني سوف انخفضت في سنة 2014 من 18.4% إلى 18.1%، وكذلك في سنة 2016 و2017 من 18.5% إلى 17.8% على التوالي إلى 18.4% و17.7% على التوالي، في حين في سنة 2018 بقيت نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني عند مستواها والبالغ 16.9%، مما يعني أن النظام المصرفي قادر على تحمل هذه الصدمة، حيث تبقى النسبة لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12% لدى جميع البنوك، مما يدل على أن تعرض البنوك في الأردن لمخاطر سعر الفائدة محدود جداً، بالنسبة لسنة 2015 فقد تم تطبيق السيناريو الأقل شدة ففي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى النظام المصرفي من 19.1% إلى 14.8%، أما على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى 20 بنكاً، في حين ستنخفض عن 12% لدى 5 بنوك، حيث 4 منهم سوف تبقى النسبة لديهم أعلى من 8%، مما يدل على أن معظم البنوك العاملة في الأردن قادرة على تحمل صدمة أسعار الفائدة¹.

ثانياً: صدمة أسعار الصرف

حيث يتم افتراض انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى، وهذا وفق الاختبارات

التالية:

¹ البنك المركزي الأردني، تقارير الإستقرار المالي للسنوات (2016-2018) (بتصرف).

الجدول رقم (19): صدمة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى

انخفاض سعر الصرف	فرضية الاختبار
انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 15% مقابل العملات الأخرى	Moderate الأقل شدة
انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 20% مقابل العملات الأخرى	Medium متوسط الشدة
انخفاض سعر صرف الدينار الأردني بنسبة 25% مقابل العملات الأخرى	Severe الأكثر شدة

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2018، ص: 4.

حيث كانت نتائج هذا الانخفاض في سعر الصرف للفترة (2012-2018) كالاتي:

الجدول رقم (20): تغيرات نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو انخفاض مخاطر سعر صرف

الدينار الأردني مقابل العملات الأخرى

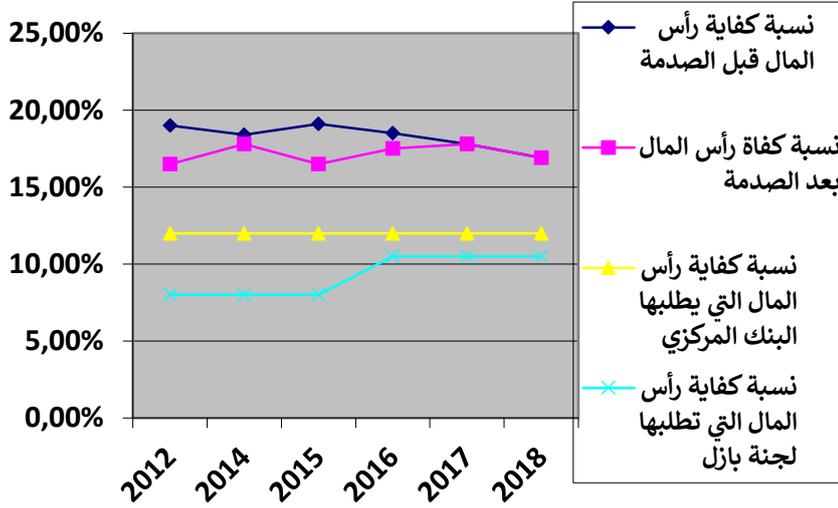
عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12 بعد الصدمة	عدد البنوك التي لديها نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12 قبل الصدمة	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	نسبة انخفاض سعر صرف الدينار	السنوات
24	26	16.5%	19%	50%	2012
-	-	-	-	- *	2013
25	25	17.8%	18.4%	50%	2014
20	25	16.3%	19.1%	22%	2015
25	25	17.5%	18.5%	25%	2016
25	25	17.8%	17.8%	25%	2017
24	24	16.9%	16.9%	25%	2018

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات 2012-2018.

* في سنة 2013 لم يتم إجراء اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر سعر الصرف.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم(18): نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو إنخفاض سعر الصرف بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه في سنتي 2012 و2014 لم يتم ذكر نوع السيناريو وإنما تم افتراض انخفاض سعر صرف الدينار بـ 50% وفي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني من 19% و18.4% على التوالي إلى 16.5% و17.8% على التوالي، مما يعني أن النظام المصرفي قادر على تحمل هذه الصدمة، وحتى على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى 24 بنكاً، كما ستبقى أعلى من 8% لدى البنكين الباقيين، وذلك في سنة 2012، أما في سنة 2014 سوف تبقى النسبة أعلى من 12% لدى جميع البنوك، أما في سنة 2015 فقد تم تطبيق سيناريو متوسط الشدة فانخفضت نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني من 19.1% إلى 16.3% أما على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى 20 بنكاً، في حين ستخفض النسبة لدى 5 بنوك عن 12% لكنها ستبقى أعلى من 8%، أما من سنة 2016 حتى 2018 فقد تم تطبيق السيناريو الأكثر شدة فانخفضت نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي في سنة 2016 من 18.5% إلى 17.5%، أما في سنتي 2017 و2018 لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى النظام المصرفي الأردني، حيث ستبقى عند مستواها البالغة 17.8% و16.9% على التوالي، مما يعني أن النظام المصرفي قادر على تحمل الصدمة وذلك بسبب تغطية الموجودات بالعملة الأجنبية وبهامش مريح لمطلوبات

الفصل الثاني — دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

البنوك بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك، وعلى المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك خلال هذه السنوات.¹

ثالثاً: صدمة انخفاض أسعار الأسهم

حيث يتوجب إجراء الاختبارات التالية:

الجدول رقم (21): صدمة انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي الأردني

الانخفاض	فرضية الاختبار
إنخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 10%	الأقل شدة
إنخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 20%	متوسط الشدة
إنخفاض أسعار الأسهم المستثمر بها من قبل البنك بنسبة 30%	الأكثر شدة

المصدر: البنك المركزي الأردني، اختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، الأردن، 2018، ص: 04. حيث تم خلال الفترة (2014-2018) افتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسب مختلفة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): تغيرات نسبة كفاية رأس المال قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي للفترة (2012-2018).

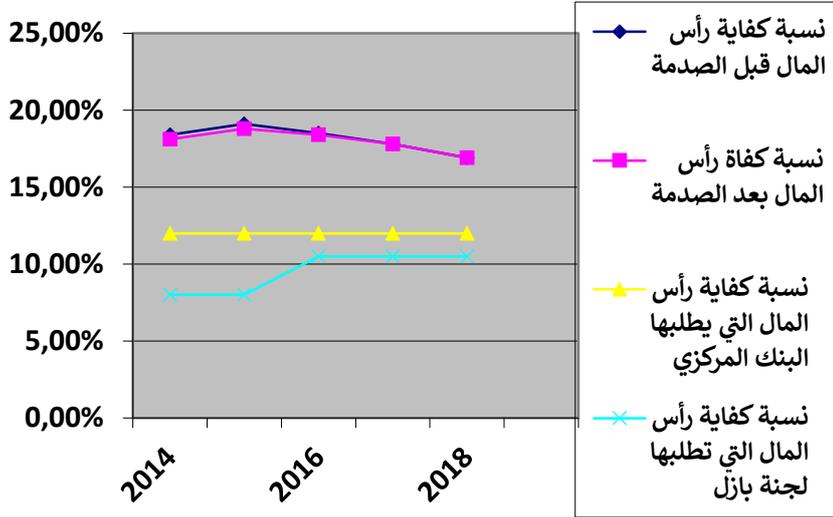
السنوات	نسبة انخفاض أسعار الأسهم	نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	عدد البنوك التي لديها	عدد البنوك التي لديها
		نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة	نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة	نسبة كفاية رأس المال - أعلى من 12% بعد الصدمة	نسبة كفاية رأس المال أعلى من 12% قبل الصدمة
2012	*	-	-	-	-
2013	-	-	-	-	-
2014	50%	18.4%	18.1%	25	25
2015	25%	19.1%	18.8%	25	25
2016	30%	18.5%	18.4%	25	25
2017	30%	17.8%	17.8%	25	25
2018	30%	16.9%	16.9%	24	24

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات 2012-2018.

¹ البنك المركزي الأردني، تقارير الإستقرار المالي للسنوات (2016-2018) (بتصرف).
* في سنتي 2012، 2013 لم يتم إجراء اختبار تحليل الحساسية.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (19): يوضح نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي الأردني قبل وبعد صدمة تطبيق سيناريو إنخفاض أسعار الأسهم بالمقارنة مع متطلبات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل للفترة (2012-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للسنوات 2012-2018.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه في سنة 2014 لم يتم ذكر نوع السيناريو وإنما افتراض انخفاض أسعار أسهم المستثمر بها بـ 50%، حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي من 18.4% إلى 18.1%، أما على المستوى الإفرادي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك، أما في سنة 2015 فقد تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم للمستثمر بها بـ 25% دون ذكر نوع السيناريو، حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 19.1% إلى 18.8% وحتى على المستوى الإفرادي سوف تبقى النسبة أعلى من 12% لدى جميع البنوك، أما من سنة 2016 حتى 2018 فقد تم تطبيق السيناريو الأكثر شدة، حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال لدى النظام المصرفي الأردني في سنة 2016 من 18.5% إلى 18.4%، أما خلال سنتي 2017 و2018 سوف تبقى أعلى من 12% لدى جميع البنوك، مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم.

المطلب الرابع: اختبارات تحليل الحساسية لمخاطر التشغيل

تم إجراء مجموعة من اختبارات مخاطر التشغيل، مثل:

- 1- افتراض حدوث هجوم إلكتروني؛
- 2- انهيار نظام الاتصالات؛
- 3- حصول عملية سطو على البنك؛

4- افتراض حدوث عمليات احتيال داخل البنك؛

5- حصول كوارث طبيعية.

لُوحظ أنه لم يكن لها أثر كبير على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن، نتيجة تمتع البنوك بأرباح مرتفعة قادرة على امتصاص الخسائر الناتجة عن هذه الاختبارات، وبالتالي الحيلولة دون التأثير على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك¹.

المبحث الثالث: تحليل السيناريوهات في النظام المصرفي الأردني

قام البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات تحليل السيناريوهات على البنوك العاملة في الأردن، وذلك بافتراض تغيير عدد من المتغيرات.

المطلب الأول: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال (2013-2014)

ستتطرق في هذا المطلب إلى اختبارات الأوضاع الضاغطة خلال سنتي 2013 و2014.

أولاً: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال سنة 2013

قام البنك المركزي الأردني في سنة 2013 بافتراض تغيير أكثر من نوع من أنواع المخاطر على البنوك، وذلك لقياس الأثر الذي تحدثه على نسبة كفاية رأس المال، حيث وضع الافتراضات التالية:

1- تضاعف خسائر الائتمان لدى المصارف؛

2- انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 50%؛

3- انخفاض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس؛

4- في هذه الحالة فإن نسبة كفاية رأس المال لدى النظام المصرفي الأردني سوف تنخفض من 18.5% إلى 16.9% مما يعني أن النظام المصرفي قادر أيضاً على تحمل هذه الصدمة².

ثانياً: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال سنة 2014

1-النموذج

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر أثراً على ملاءمتها، ولذلك فقد تم توظيف النموذج الناقل للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لعام 2015 بافتراض حدوث تراجع في بعض المتغيرات الاقتصادية على فرض تفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة وتأثيرها بشكل أكبر على الاقتصاد الأردني، حيث تم استخدام

¹ صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص: 121.

² البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2013، الأردن، ص: 58.

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي) كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة لدى البنوك، وتشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم، كما تم استخدام أسعار الأسهم وأسعار الفائدة أيضاً للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة، حيث تتضمن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل افتراض (3) سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير العاملة NPLS) ودراسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للعام القادم، وهذه السيناريوهات تندرج بالشدة كما يلي:

- السيناريو الأول وهو السيناريو الأقل شدة؛

- السيناريو الثاني وهو السيناريو متوسط الشدة؛

- السيناريو الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة، فقد تم استعمال النموذج وفق المعادلة التالية¹:

$$NPL_T = C + B_1NPL_{(t-1)} + B_2\Delta GDP_{(t-1)} + B_3\Delta SPL_t + B_4IR$$

حيث:

$NNPL$ = نسبة الديون غير العاملة لسنة 2015.

$NPL_{(t-1)}$ = نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة.

$\Delta GDP_{(t-1)}$ = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي).

ΔSPL_t = التغير في مؤشر أسعار الأسهم.

IR = أسعار الفوائد.

C = عدد ثابت.

وقد ترجمة نتائج التحليل الاقتصادي القياسي في المعادلة التالية²:

$$NPL_T = -12.67 + 0.87NPL_{(t-1)} - 0.32\Delta GDP_{(t-1)} - 0.001\Delta SPL_t + 1.47IR$$

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية ما بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير العاملة، وعلاقة عكسية ما بين أسعار الأسهم ونسبة الديون غير العاملة، وعلاقة طردية ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير العاملة.

¹. البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2014، الأردن، ص: 109-110.

². المرجع نفسه، ص: 110.

2- الافتراضات

للتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة لعام 2015 بناءً على التغيير المفترض في معدل النمو الاقتصادي وأسعار الأسهم وأسعار الفائدة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

الجدول رقم (23): السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2014.

السيناريو	معدل النمو الاقتصادي %GDP (2014) 3.1%
السيناريو الأقل شدة	انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.1 وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 50% وارتفاع أسعار الفائدة 100 نقطة أساس
السيناريو متوسط الشدة	انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 1 وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 75% وارتفاع أسعار الفائدة 150 نقطة أساس
السيناريو الأكثر شدة	انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 0 وانخفاض أسعار الأسهم بنسبة 100% وارتفاع أسعار الفائدة 2000 نقطة أساس

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2014، ص: 111.

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:¹

السيناريو الأقل شدة: معدل النمو الاقتصادي لسنة 2014 مطروحاً منه أقل إنحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.

السيناريو متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي لسنة 2014 مطروحاً منه وسيط الإنحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.

السيناريو الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي لسنة 2014 مطروحاً منه أكبر إنحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة.

ثالثاً: النتائج

يمكن تلخيص النتائج النهائية لأثر المتغيرات الكلية، المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، أسعار الأسهم وأسعار الفائدة على القروض المتعثرة حسب السيناريوهات الثلاث المفروضة سابقاً في الجدول التالي:

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2014، الأردن، ص: 111.

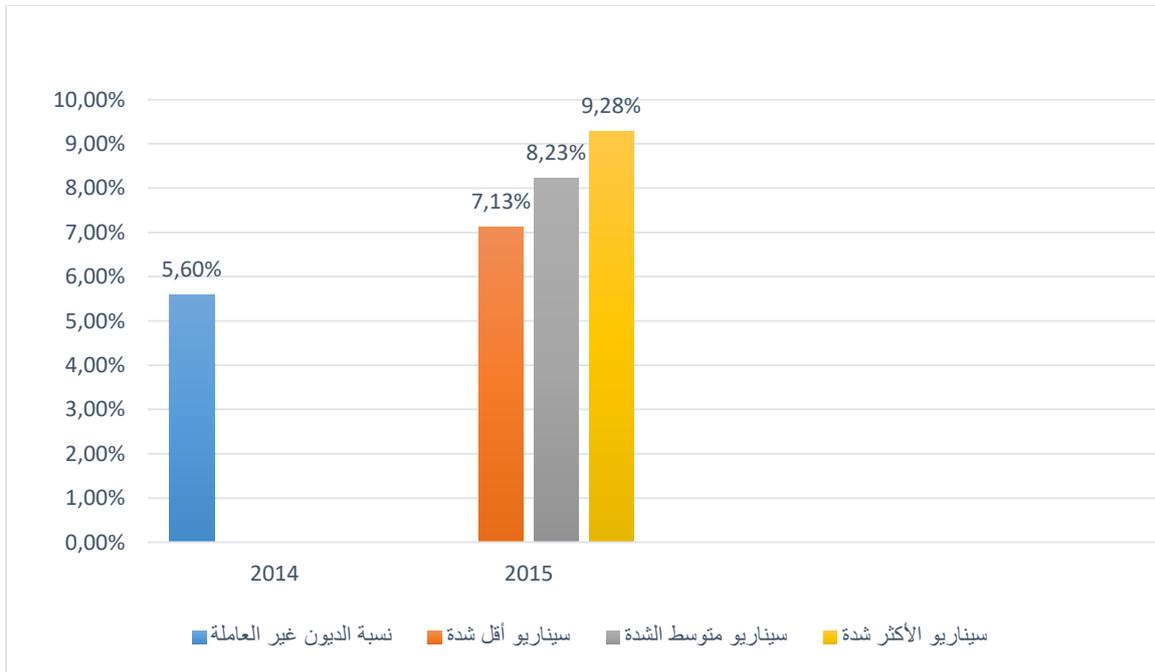
الجدول رقم (24): نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة.

السيناريوهات	نسبة الديون غير العاملة المتوقعة لسنة 2015 علمً أن نسبة الديون غير عاملة لسنة 2014 بلغت 5.6%
السيناريو الأقل شدة	7.13%
السيناريو متوسط شدة	8.23%
السيناريو الأكثر شدة	9.28%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2014، الأردن، ص: 111.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (20): نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير الإستقرار المالي لسنة 2014.

نلاحظ من خلال الجدول المذكورين أعلاه أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنة 2015 سترتفع نسبة الديون غير العاملة (المتعثرة) لدى البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث سيناريو الأقل شدة فإن نسبة الديون غير العاملة سترتفع إلى 7.13%، أما في حالة افتراض حدوث سيناريو متوسط الشدة سترتفع إلى 8.23%،

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

أما في افتراض سيناريو الأكثر شدة فإنها ترتفع إلى 9.28%، وهذا نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار الأسهم وارتفاع أسعار الفائدة.

إن نسبة القروض المتعثرة في البنوك الأردنية تستعمل للتأثير على نسبة ملاءة رأس المال حسب السيناريوهات الثلاثة المفروضة سابقاً في الجدول التالي:

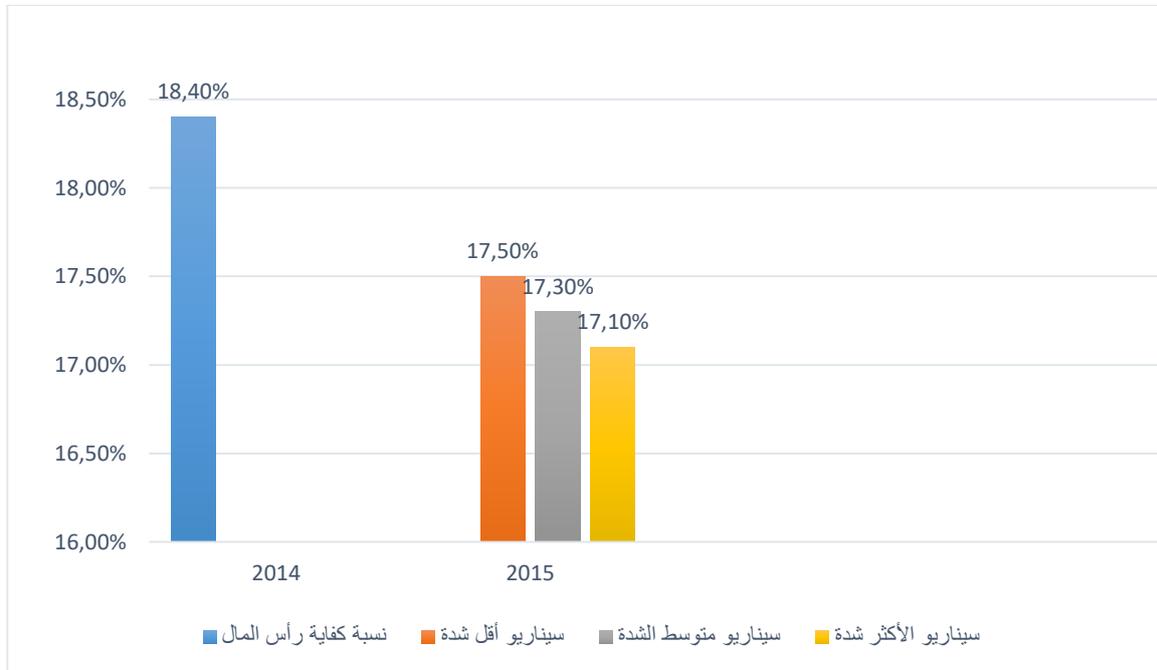
الجدول رقم (25): نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لسنة 2015 بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة.

السيناريوهات المفترضة	نسبة كفاية رأس المال المتوقعة لـ2015 علماً أن نسبة كفاية رأس المال لسنة 2014 بلغت 18.4%
سيناريو أقل شدة	17.5%
سيناريو متوسط الشدة	17.3%
سيناريو الأكثر شدة	17.1%

المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي، 2014، الأردن، ص: 111.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (21): نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2014.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير الإستقرار المالي لسنة 2014.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل المدون أعلاه أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة لسنة 2015 ستخفض نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث السيناريو الأقل شدة ستخفض نسبة كفاية رأس المال للنظام المصرفي إلى 17.5%، أما في حالة السيناريو المتوسط ستصل النسبة إلى 17.3%، وفي حالة السيناريو الأكثر شدة ستصل النسبة إلى 17.1%، ولكن النسبة تبقى أعلى من 12% التي حددها البنك المركزي الأردني، وأعلى من النسبة التي تطبقها لجنة بازل 3 والبالغة 10.5%، مما يعني أن البنوك الأردنية قادرة على مواجهة الصدمات ذات المخاطر المرتفعة.

المطلب الثاني: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية خلال سنة 2015

1- النموذج

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءمتها، ولذلك تم توظيف النموذج الناقل للنتبؤ بنسبة الديون غير عاملة للفترة (2016-2018) وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، وقد تم تصميم نفس الفرضيات التي صممت في سنة 2014 وهي: ¹

- تفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة واستمرار انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.... الخ، للنتبؤ بنسبة الديون غير عاملة فإن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل تتضمن افتراض 3 سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير عاملة NPLS)، ودراسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للسنوات القادمة، وهذه السيناريوهات تتدرج بالشدة كما يلي:

- السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع؛

- السيناريو الثاني وهو سيناريو متوسط الشدة؛

- السيناريو الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي: ²

$$NPL_T = C + B_1 NPL_{(t-1)} + B_2 \Delta GDP_{(t-1)} + B_3 \Delta SPPL_t + B_4 RIR_t$$

حيث:

$NNPL$ = نسبة الديون غير العاملة لسنة 2016.

$NPL_{(t-1)}$ = نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة.

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2015، الأردن، ص: 61.

² . المرجع نفسه، ص: 62.

$\Delta GDP_{(t-1)}$ = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي).

ΔSPL_t = التغير في مؤشر أسعار الأسهم.

RIR_t = أسعار الفوائد الفعلية.

C = عدد ثابت.

وقد ترجمة نتائج التحليل الاقتصادي القياسي في المعادلة التالية¹:

$$NPL_T = 4.01 + 1NPL_{(t-1)} - 2.51\Delta GDP_{(t-1)} + 0.19SPL_t + 0.51RIR_t$$

حيث: نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير عاملة وعلاقة عكسية ما بين

أسعار الأسهم ونسبة

الديون غير عاملة وعلاقة طردية ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير عاملة.

2- الافتراضات

قام البنك المركزي ولأول مرة بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة (Multiple-period Stress Testing) بدلاً من عام واحد فقط، وللتنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة (2016-2018) بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

الجدول رقم (26): السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2015

السنة	المتغير	معدل النمو الإقتصادي	الرقم القياسي لأسعار الأسهم	أسعار الفوائد RIR
سيناريوهات 2016	السيناريو الأساس المتوقع	2.8	4004.2	9.41
	السيناريو متوسط الشدة	2	3603.8	10.41
	السيناريو الأكثر شدة	0.4	3203.4	10.91
سيناريوهات 2017	السيناريو الأساس المتوقع	3.7	3203.4	10.91
	السيناريو متوسط الشدة	2.6	2883	11.91
	السيناريو الأكثر شدة	1.9	2306.4	12.41
سيناريوهات 2018	السيناريو الأساس المتوقع	4	2306.4	12.41
	السيناريو متوسط الشدة	3.4	2075.8	13.41
	السيناريو الأكثر شدة	2.5	1845.1	13.91

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2015، ص: 62.

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2015، ص: 62.

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية: ¹

– السيناريو متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي للعام السابق مطروحاً من أقل انحراف عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

– السيناريو الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي للعام السابق مطروحاً من وسيط الانحرافات عن الوسط الحسابي لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لأسعار الأسهم وأسعار الفائدة فقد تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم بما نسبته 10% و20% وارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 100 و150 نقطة أساس للسيناريوهين متوسط الشدة والأكثر شدة على التوالي علماً بأنه تم الوصول إلى هذه النسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل للعمل المصرفي.

3- النتائج

يمكن تلخيص النتائج النهائية لأثر المتغيرات الكلية على الديون غير عاملة حسب السيناريوهات الثلاثة المفروضة سابقاً في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نسبة الديون غير عاملة بعد افتراض السيناريوهات للفترة (2016-2018)

2 نسبة الديون غير عاملة			السيناريوهات المفروضة
2018	2017	2016	
5.6%	6.2%	6.5%	سيناريو الأساس المتوقع
12.2%	11.4%	88.9%	السيناريو متوسط الشدة
20.1%	17.1%	13%	السيناريو الأكثر شدة

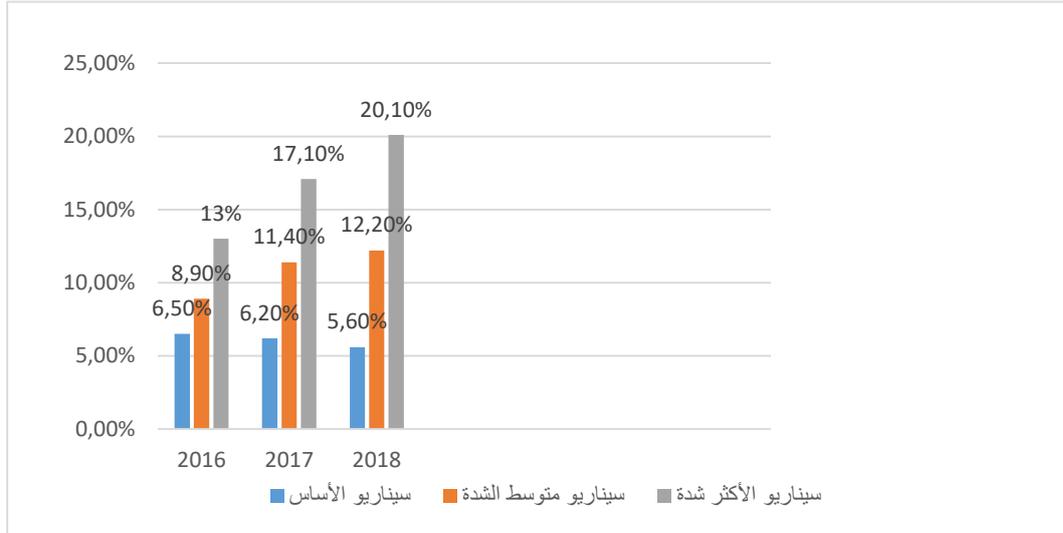
بلغت نسبة الديون غير عاملة حوالي 4.9 سنة 2015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي، 2015، الأردن ص: 63.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، ص: 62.

الشكل رقم (22): نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2016-2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2015، الأردن ص: 63.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة (2016-2018) سترتفع نسبة الديون غير عاملة لدى البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث السيناريو والأساس فإن نسبة الديون المتعثرة سترتفع إلى 6.5% في سنة 2016، وستنخفض في سنة 2017 إلى 6.2%، أما في سنة 2018 فستنخفض نسبة الديون المتعثرة أو غير العاملة إلى 5.6%، أما في حالة افتراض حدوث السيناريو متوسط الشدة فإن نسبة الديون غير العاملة سوف ترتفع خلال السنوات 2016، 2017، 2018 لتصل إلى 8.9%، 11.4%، 12.2% على التوالي، وفي حالة السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة الديون غير العاملة سوف ترتفع أيضاً خلال السنوات 2016، 2017، 2018 لتصل إلى 13%، 17.1%، 20.1%، على التوالي، وهذا نتيجة انخفاض الناتج وزيادة أسعار الفائدة والأسهم.

إن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في البنوك الأردنية ستعمل على التأثير على نسبة كفاية رأس المال البنوك، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (28): نسبة كفاية رأس المال المتوقع بعد تطبيق السيناريوهات للفترة (2016-2018)

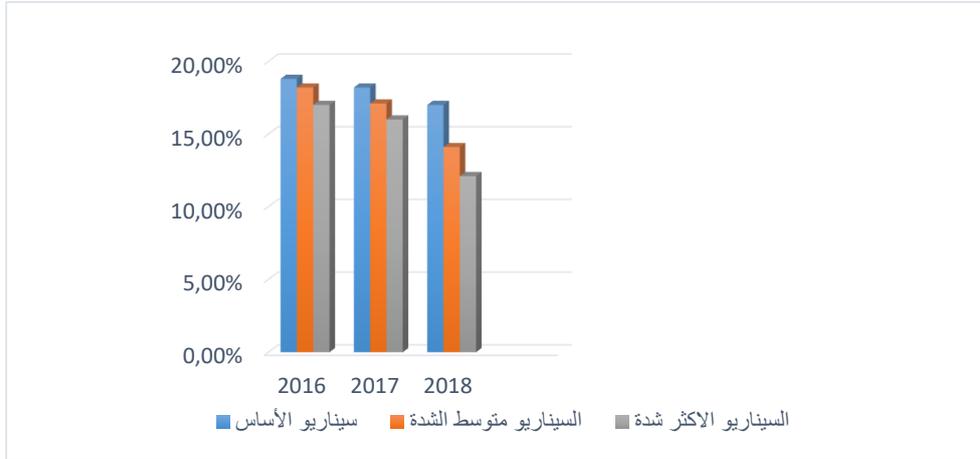
كفاية رأس المال المتوقعة			السيناريوهات المفروضة
2018	2017	2016	
17%	18.2%	18.8%	سيناريو الأساس المتوقع
14.1%	17.1%	18.2%	السيناريو متوسط الشدة
12.1%	16%	17%	السيناريو الأكثر شدة

بلغت نسبة كفاية رأس المال لسنة 2015 (19.1%)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2015، الأردن، ص: 63.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (23): نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2016-2018)



المصدر: : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2015، الأردن ص: 63.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة (2016-2018) ستخفيض نسب كفاية رأس المال في البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث سيناريو الأساس فإن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الأردنية ستخفيض خلال السنوات 2016، 2017، 2018، إلى 18.8%، 18.2%، 17% على التوالي، وعند افتراض حدوث السيناريو المتوسط الشدة فإن النسبة سوف تنخفض كذلك خلال السنوات 2016، 2017، 2018، لتصل إلى 18.2%، 17.1%، 14.1%، أما في حالة حدوث السيناريو الأكثر شدة فستتخفيض خلال السنوات 2016، 2017، 2018، لتصل إلى 17%، 16%، 12.1%، على التوالي ولكن نسبة كفاية رأس المال ستبقى خلال الفترة (2016-2018) أعلى من 12% التي يطلبها البنك المركزي وأعلى من 10.5% التي تطلبها لجنة بازل، مما يعني أن البنوك الأردنية قادرة على تحمل الصدمات.

المطلب الثالث: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2016

1- النموذج

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءمتها، ولذلك تم توظيف النموذج الناقل للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة للفترة (2017-2019) وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، وقد تم تصميم نفس الفرضيات التي صممت في سنة 2016 وهي :

-تفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة واستمرار انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي... إلخ، للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة فإن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل

تتضمن افتراض 3 سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير عاملة (NPLS)، ودراسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للسنوات القادمة، وهذه السيناريوهات تتدرج بالشدة كما يلي :

-السيناريو الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع؛

-السيناريو الثاني وهو سيناريو متوسط الشدة؛

-السيناريو الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي¹ :

$$NPL_T = C + B_1NPL_{(t-1)} + B_2\Delta GDP_{(t-1)} + B_3SPL_t + B_4RIR_t$$

حيث:

$NNPL$ = نسبة الديون غير العاملة لسنة 2017.

$NPL_{(t-1)}$ = نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة.

$\Delta GDP_{(t-1)}$ = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي).

ΔSPL_t = التغير في مؤشر أسعار الأسهم.

RIR_t = أسعار الفوائد الفعلية.

C = عدد ثابت.

وقد ترجمة نتائج التحليل الاقتصادي القياسي في المعادلة التالية²:

$$NPL_T = -1.31 + 0.70NPL_{(t-1)} - 0.43\Delta GDP_{(t-1)} - 0.02SPL_t + 0.40RIR_t$$

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير عاملة وعلاقة عكسية ما بين

أسعار الأسهم ونسبة الديون غير عاملة وعلاقة طردية ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير عاملة وعلاقة طردية

ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير العاملة.

2-الافتراضات

بناءً على قيام البنك المركزي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة في العام الماضي بحيث أصبح من الممكن

التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة بدلاً من عام واحد

فقط فإنه تم التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2017-2019 بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي

وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2016، الأردن، ص: 71-72.

² المرجع نفسه، ص 72.

الجدول رقم (29): السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2016.

السنة	التغير	معدل النمو الاقتصادي	الرقم القياسي لأسعار الأسهم	أسعار الفوائد الفعلية RIR
سيناريوهات 2017	السيناريو الأساس المتوقع	23	4069	8.6
	السيناريو متوسط الشدة	0.1	3255	10.13
	السيناريو الأكثر شدة	-2.1	2848	10.63
سيناريوهات 2018	السيناريو الأساس المتوقع	25	2848	10.63
	السيناريو متوسط الشدة	0.3	2279	12.13
	السيناريو الأكثر شدة	-1.9	1994	12.63
سيناريوهات 2019	السيناريو الأساس المتوقع	2.7	1994	12.63
	السيناريو متوسط الشدة	0.5	1595	14.13
	السيناريو الأكثر شدة	-1.7	1395	14.63

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2016، ص: 73.

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:¹

- السيناريو متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي للسيناريو الأساس المتوقع مطروحاً منه انحراف معياري واحد لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

- السيناريو الأكثر شدة معدل النمو الاقتصادي للسيناريو الأساس المتوقع مطروحاً منه إنحرافين معياريين لمعدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لأسعار الأسهم وأسعار الفائدة تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم بما نسبته 20% و30% وارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 150 و200 نقطة أساس للسيناريوهات المتوسطة الشدة والأكثر شدة على التوالي، والسيناريو الحالي المتوقع للعام القادم هو السيناريو الأكثر شدة للعام السابق، علماً بأنه تم الوصول إلى هذه النسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

3- النتائج

يمكن تلخيص النتائج النهائية لأثر المتغيرات الكلية على الديون غير العاملة حسب السيناريوهات الثلاثة المفروضة سابقاً في الجدول التالي:

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، ص: 73.

الجدول رقم (30) : نسبة الديون غير العاملة بعد افتراض السيناريوهات (2019-2017)

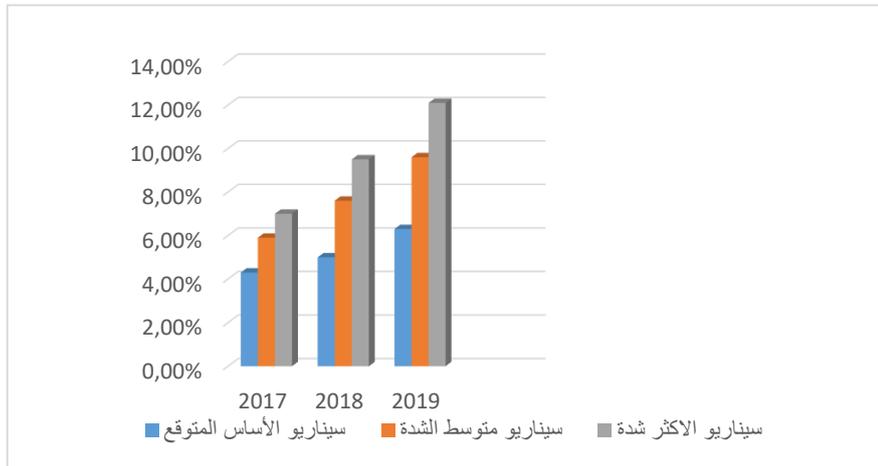
نسبة الديون غير العاملة			السيناريوهات المفترضة
2019	2018	2017	
6.3%	5%	4.3%	سيناريو الأساس المتوقع
9.6%	7.6%	5.9%	سيناريو متوسط الشدة
12.1%	9.5%	7%	السيناريو الأكثر شدة

بلغت نسبة الديون غير العاملة في سنة 2016 4.3%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي، 2016، الأردن ص: 73.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (24): نسبة الديون غير العاملة المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة (2019-2017)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي، 2016، الأردن ص: 73.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة (2017-2019) سترتفع نسبة الديون غير العاملة لدى البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث السيناريو الأساس المتوقع فإن نسبة الديون المتعثرة سترتفع خلال السنوات 2017، 2018، 2019، لتصل إلى 4.3%، 5%، 6.3% على التوالي، وفي حالة افتراض حدوث السيناريو المتوسط سترتفع النسبة كذلك خلال هذه السنوات 2017، 2018، 2019، لتصل إلى 5.9%، 7.6%، 9.6%، على التوالي، أما في حالة حدوث السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة الديون غير عاملة سترتفع خلال السنوات 2017، 2018، 2019 لتصل إلى 7%، 9.5%، 12.1% على التوالي، وهذا نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة وأسعار الأسهم.

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

إن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في البنوك الأردنية ستعمل على التأثير على نسبة كفاية رأس المال البنوك، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

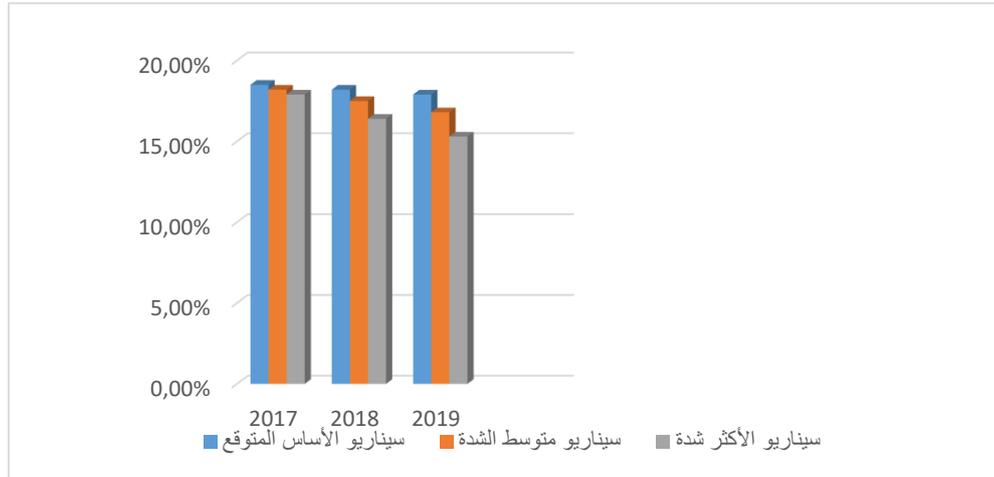
الجدول رقم (31): نسبة كفاية رأس المال بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2017-2019)

نسبة كفاية رأس المال			السيناريوهات المفترضة
2019	2018	2017	
%17.9	%18.2	%18.5	سيناريو الأساس المتوقع
%16.8	%17.5	%18.2	سيناريو متوسط الشدة
%15.3	%16.4	%17.9	سيناريو الأكثر شدة

بلغت نسبة كفاية رأس المال في سنة 2016 (%18.5).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2017، الأردن ص: 74
يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (25): يوضح نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2017-2019)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2017، الأردن ص: 74.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة (2017-2019) ستتنخفض نسب كفاية رأس المال في البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث سيناريو الأساس فإن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الأردنية ستتنخفض خلال السنوات 2017، 2018، 2019، إلى %18.5، %18.2، %17.9 على التوالي، وعند افتراض حدوث السيناريو المتوسط الشدة فإن النسبة سوف تنخفض كذلك خلال السنوات 2017، 2018، 2019، إلى %18.2، %17.5، %16.8، أما في حالة حدوث السيناريو الأكثر

شدة فستتخفف خلال السنوات 2017، 2018، 2019، لتصل إلى 17.9%، 16.4%، 15.3% على التوالي ولكن نسبة كفاية رأس المال ستبقى خلال الفترة (2017-2019) أعلى من 12% التي يطلبها البنك المركزي وأعلى من 10.5% التي تطلبها لجنة بازل، مما يعني أن البنوك الأردنية قادرة على تحمل الصدمات.

المطلب الرابع: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2017.

1-النموذج

تم توظيف النموذج الناقل للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة للفترة (2018-2020) وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، وقد تم تصميم نفس الفرضيات التي صممت في سنة 2017 وهي :

-تفانم الظروف الإقليمية المحيطة بالملكة واستمرار انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.... الخ للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة فإن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل تتضمن افتراض 3 سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير عاملة(NPLS)، ودراسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للسنوات القادمة، وهذه السيناريوهات تتدرج بالشدة كما يلي :

-السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع؛

-السيناريو الثاني وهو سيناريو متوسط الشدة؛

-السيناريو الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي¹:

$$NPL_T = C + B_1NPL_{(t-1)} + B_2\Delta RGDP_{(t-1)} + B_3UNEMP_t + B_tRIR_t$$

حيث:

$NNPL$ = نسبة الديون غير العاملة لسنة 2018.

$NPL_{(t-1)}$ = نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة.

$\Delta RGDP_{(t-1)}$ = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي).

$UNEMP_t$ = نسبة البطالة

RIR_t = أسعار الفوائد الفعلية.

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2017، الأردن، ص: 73-74.

$C =$ عدد ثابت.

وقد تم ترجمة نتائج التحليل الاقتصادي القياسي في المعادلة التالية¹:

$$NPL_T = -5.6 + 0.61NPL_{(t-1)} - 0.46\Delta RGDP_{(t-1)} + 0.47UNEMP_t + 0.34RIR_t$$

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية ما بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير عاملة وعلاقة طردية ما بين نسبة البطالة ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة طردية ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير العاملة لدى البنوك.

2- الافتراضات

بناءً على قيام البنك المركزي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة، بدلاً من عام واحد فقط، فإنه تم التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2018-2020 بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي، ونسبة البطالة، وأسعار الفائدة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

الجدول رقم(32): السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2017.

السنة	المتغير	معدل النمو الإقتصادي	معدل البطالة	أسعار الفوائد الفعلية RIR
سيناريوهات 2018	السيناريو الحالي المتوقع	2.50	17.9	5.30
	السيناريو متوسط الشدة	0.27	19.33	6.80
	السيناريو الأكثر شدة	-1.95	20.75	7.30
سيناريوهات 2019	السيناريو الحالي المتوقع	2.70	18.00	7.30
	السيناريو متوسط الشدة	0.47	19.34	8.80
	السيناريو الأكثر شدة	-1.75	20.85	9.30
سيناريوهات 2020	السيناريو الحالي المتوقع	2.90	18.00	9.30
	السيناريو متوسط الشدة	0.67	19.43	10.80
	السيناريو الأكثر شدة	-1.55	20.85	11.30

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2017، ص: 75

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، ص: 74.

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية:¹

- السيناريو الكلي متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2018 مطروحاً منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2017)، نسبة البطالة المتوقعة لعام 2018 مضافاً إليها انحراف معياري واحد لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2017).

- لسيناريو الكلي الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2018 مطروحاً منه إنحرافين معياريين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2017)، نسبة البطالة لعام 2018 مضافاً لها إنحرافين معياريين لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2017).

أما بالنسبة لأسعار الفوائد الفعلية فقد تم افتراض ارتفاع أسعار الفائدة بأسعار الفائدة بمقدار 150 و 200 نقطة أساس للسيناريوهات المتوسطة الشدة والأكثر شدة على التوالي، والسيناريو الحالي المتوقع للعام القادم هو السيناريو الأكثر شدة للعام السابق، علماً بأنه تم الوصول إلى هذه النسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل للعمل المصرفي. تمثل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية/قروض وسلف مطروحاً منه نسبة التضخم.

3- النتائج

يمكن تلخيص النتائج النهائية لأثر المتغيرات الكلية على الديون غير عاملة حسب السيناريوهات الثلاثة المفروضة سابقاً في الجدول والشكل التالي

الجدول رقم (33): نسبة الديون غير عاملة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2018-2020)

نسبة الديون غير عاملة			السيناريوهات المفترضة
2020	2019	2018	
6.6%	5.4%	3.9%	سيناريو الأساس المتوقع
9%	7.4%	5.4%	سيناريو متوسط الشدة
11.4%	9.3%	6.6%	سيناريو الأكثر شدة

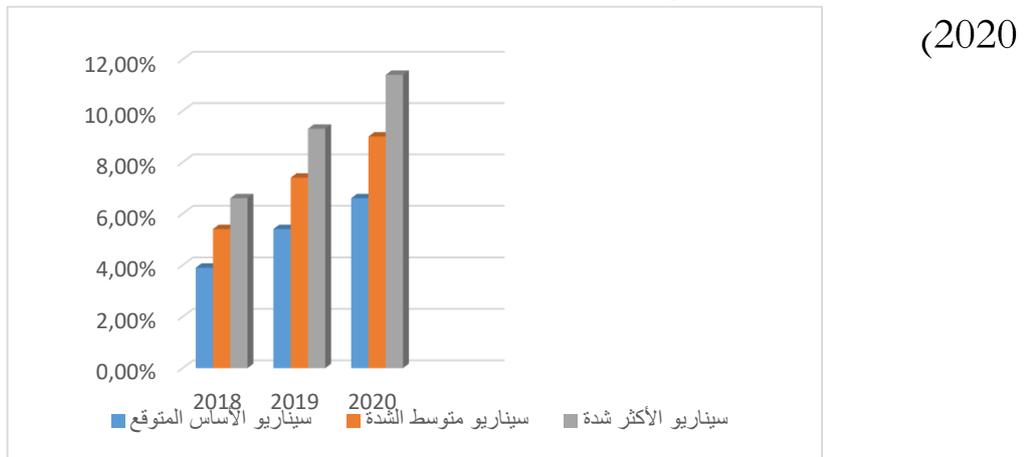
بلغت نسبة الديون غير العاملة سنة 2017 حوالي 4.2%

المصدر: تقرير الإستقرار المالي لسنة 2017 لدولة الأردن.

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، ص: 75.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (26): يوضح نسبة الديون غير العاملة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2018-2020)



المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لسنة 2017.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة (2018-2020) سترتفع نسبة الديون غير عاملة لدى البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث السيناريو الأساس المتوقع فإن نسبة الديون المتعثرة سترتفع خلال السنوات 2019، 2020، لتصل إلى 5.4%، 6.6%، على التوالي، ولكن في سنة 2018 تنخفض لتصل إلى 3.9%، وفي حالة افتراض حدوث السيناريو المتوسط سترتفع النسبة كذلك خلال هذه السنوات 2018، 2019، 2020، لتصل إلى 5.4%، 7.4%، 9%، على التوالي، أما في حالة حدوث السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة الديون غير عاملة سترتفع خلال السنوات 2018، 2019، 2020 لتصل إلى 6.6%، 9.3%، 11.4%، على التوالي، وهذا نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة ونسبة البطالة.

إن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في البنوك الأردنية ستعمل على التأثير على نسبة كفاية رأس المال البنوك، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم (34): نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2018-2020)

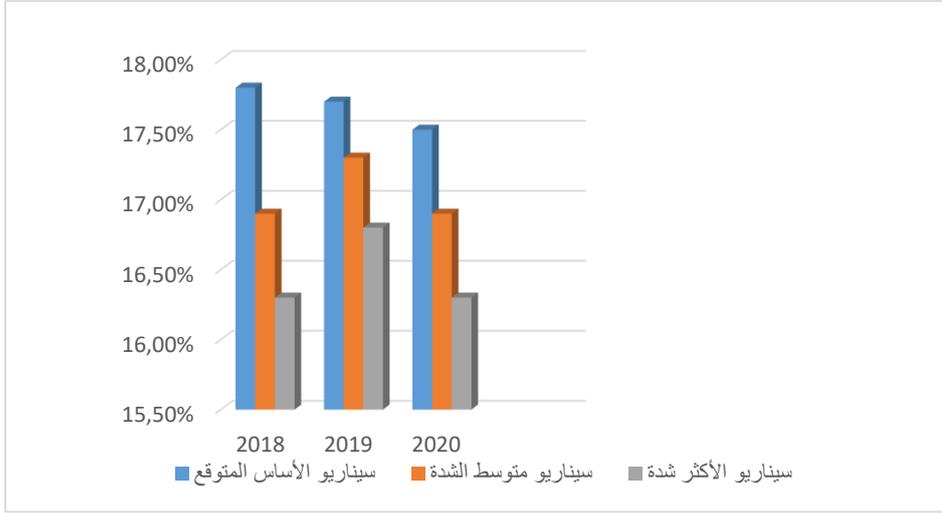
نسبة كفاية رأس المال المتوقعة			السيناريوهات المفترضة
2020	2019	2018	
17.5%	17.7%	17.8%	سيناريو الأساس المتوقع
16.9%	17.3%	17.7%	سيناريو متوسط الشدة
16.3%	16.8%	17.5%	سيناريو الأكثر شدة

بلغت نسبة كفاية رأس المال لسنة 2017 (17.8%)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2017، الأردن، ص: 75.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (27): يوضح نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2018-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على: البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2017، الأردن ص: 75.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة (2018-2020) ستخفيض نسب كفاية رأس المال في البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث سيناريو الأساس فإن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث سيناريو الأساس فإن نسبة كفاية رأس المال ستخفيض خلال السنوات 2018، 2019، 2020، إلى 17.8%، 17.7%، 17.5% على التوالي، وعند افتراض حدوث السيناريو المتوسط الشدة فإن النسبة سوف تنخفض كذلك خلال السنوات 2018، 2019، 2020، 17.7%، 17.3%، 16.9%، أما في حالة حدوث السيناريو الأكثر شدة فستخفيض خلال السنوات 2018، 2019، 2020، لتصل إلى 17.5%، 16.8%، 16.3% على التوالي ولكن نسبة كفاية رأس المال ستبقى خلال الفترة (2017-2019) أعلى من 12 التي يطلبها البنك المركزي وأعلى من 10.5 التي تطلبها لجنة بازل، مما يعني أن البنوك الأردنية قادرة على تحمل الصدمات.

المطلب الخامس: اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية لسنة 2018

1- النموذج

تم توظيف النموذج الناقل للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة للفترة (2019-2021) وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات تُصمم بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات، وقد تم تصميم نفس الفرضيات التي صممت في سنة 2018 وهي :

الفصل الثاني — دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

-تفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة واستمرار انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.

للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة فإن منهجية اختبارات الأوضاع الضاغطة باستخدام النموذج الناقل تتضمن افتراض 3 سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة الديون غير عاملة) (NPLS)، ودراسة أثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك للسنوات القادمة، وهذه السيناريوهات تندرج بالشدة كما يلي :

-السيناريو الكلي الأول وهو السيناريو الأساس المتوقع؛

-السيناريو الثاني وهو سيناريو متوسط الشدة؛

-السيناريو الثالث وهو السيناريو الأكثر شدة.

للتنبؤ بنسبة الديون غير عاملة، فقد تم استعمال النموذج التالي¹:

$$NPL_T = C + B_1NPL_{(t-1)} + B_2\Delta RGDP_{(t-1)} + B_3UNEMP_t + B_tRIR_t$$

حيث:

$NNPL$ = نسبة الديون غير العاملة لسنة 2019.

$NPL_{(t-1)}$ = نسبة الديون غير العاملة للسنة السابقة.

$\Delta RGDP_{(t-1)}$ = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي).

$UNEMP_t$ = نسبة البطالة

RIR_t = أسعار الفوائد الفعلية.

C = عدد ثابت.

وقد ترجمة نتائج التحليل الاقتصادي القياسي في المعادلة التالية²:

$$NPL_T = -5.8 + 0.57NPL_{(t-1)} - 0.54\Delta RGDP_{(t-1)} + 0.51UNEMP_t + RIR_t$$

نلاحظ أن هناك علاقة عكسية ما بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة الديون غير عاملة وعلاقة طردية ما بين

نسبة البطالة ونسبة الديون غير العاملة وعلاقة طردية ما بين أسعار الفائدة ونسبة الديون غير العاملة لدى البنوك.

2- الافتراضات

بناءً على قيام البنك المركزي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة الديون غير العاملة وأثرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة سنوات قادمة، بدلاً من عام واحد فقط، فإنه تم التنبؤ

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2018، الأردن، ص: 80-81.

² المرجع نفسه، ص 81.

الفصل الثاني — دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

بنسبة الديون غير العاملة للفترة 2019-2021 بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي، ونسبة البطالة، وأسعار الفائدة فقد تم افتراض السيناريوهات التالية:

الجدول رقم (35) : السيناريوهات المفترضة خلال سنة 2018.

السنة	المتغير	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	أسعار الفوائد الفعلية RIR
سيناريوهات 2019	السيناريو الحالي المتوقع	2.20	18.60	4.20
	السيناريو متوسط الشدة	-0.03	20.28	5.70
	السيناريو الأكثر شدة	-2.26	21.95	6.20
سيناريوهات 2020	السيناريو الحالي المتوقع	2.40	18.00	6.20
	السيناريو متوسط الشدة	0.17	19.68	7.70
	السيناريو الأكثر شدة	-2.06	21.35	8.20
سيناريوهات 2021	السيناريو الحالي المتوقع	2.06	18.00	8.20
	السيناريو متوسط الشدة	0.37	19.68	9.70
	السيناريو الأكثر شدة	-1.86	21.35	10.20

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2018، ص: 81.

تم افتراض السيناريوهات وفق المنهجية التالية¹:

- السيناريو الكلي متوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2019 مطروحاً منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2018)، نسبة البطالة المتوقعة لعام 2019 مضافاً إليها انحراف معياري واحد لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2018).

- السيناريو الكلي الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2019 مطروحاً منه إنحرافين معياريين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1994-2018)، نسبة البطالة لعام 2019 مضافاً لها إنحرافين معياريين لبيانات نسبة البطالة خلال الفترة (1994-2018)

أما بالنسبة لأسعار الفوائد الفعلية فقد تم افتراض ارتفاع أسعار الفائدة الفعلية بمقدار 150 و 200 نقطة أساس للسيناريوهات المتوسطة الشدة والأكثر شدة على التوالي، والسيناريو الحالي المتوقع للعام القادم هو السيناريو الأكثر شدة للعام السابق، علماً بأنه تم الوصول إلى هذه النسب استرشاداً بالفرضيات المستخدمة في تعليمات البنك المركزي الخاصة باختبارات الأوضاع الضاغطة وإرشادات لجنة بازل للعمل المصرفي.

تمثل المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية/قروض وسلف مطروحاً منه نسبة التضخم.

¹ البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2018، الأردن، ص: 81.

3- النتائج

يمكن تلخيص النتائج النهائية لأثر المتغيرات الكلية على الديون غير عاملة حسب السيناريوهات الثلاثة المفروضة سابقاً في الجدول والشكل التالي :

الجدول رقم(36): نسبة الديون غير عاملة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة (2019-2021)

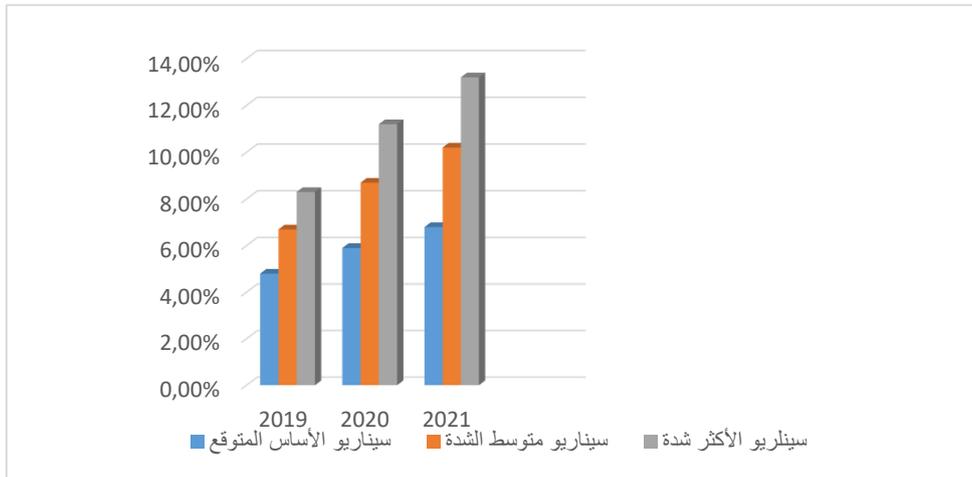
نسبة الديون غير عاملة			السيناريوهات المفترضة
2021	2020	2019	
%6.8	%5.9	%4.8	سيناريو الأساس المتوقع
%10.2	%8.7	%6.7	سيناريو متوسط الشدة
%13.2	%11.2	%8.3	سيناريو الأكثر شدة

بلغت نسبة الديون غير العاملة لسنة 2018 حوالي %4.9.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2018، الأردن، ص: 82.

يمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (28): نسبة الديون غير العاملة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2018، الأردن، ص: 82.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة (2018-2020) سترتفع نسبة الديون غير عاملة لدى البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث السيناريو الأساس المتوقع فإن نسبة الديون المتعثرة سترتفع خلال السنوات 2020، 2021 لتصل إلى %5.9، %6.8، على التوالي، ولكن

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

في سنة 2019 تنخفض لتصل إلى 4.8%، وفي حالة افتراض حدوث السيناريو المتوسط سترتفع النسبة كذلك خلال هذه السنوات 2019، 2020، 2021 لتصل إلى، 6.7%، 8.7%، 10.2%، على التوالي، أما في حالة حدوث السيناريو الأكثر شدة فإن نسبة الديون غير عاملة سترتفع خلال السنوات 2019، 2020، 2021 لتصل إلى 8.3%، 11.2%، 13.2%، على التوالي، وهذا نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة ونسبة البطالة.

إن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في البنوك الأردنية ستعمل على التأثير على نسبة كفاية رأس المال البنوك، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول والشكل التالي:

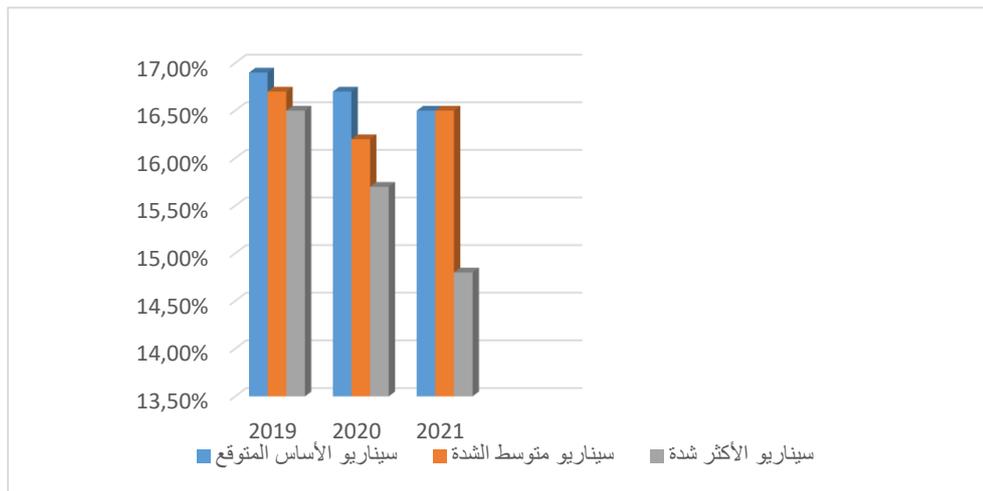
الجدول رقم (37): نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة للفترة (2019-2021)

نسبة كفاية رأس المال المتوقعة			السيناريوهات المفترضة
2021	2020	2019	
16.5%	16.7%	16.9%	سيناريو الأساس المتوقع
16.5%	16.2%	16.7%	سيناريو متوسط الشدة
14.8%	15.7%	16.5%	سيناريو الأكثر شدة

نسبة كفاية رأس المال لسنة 2018 بلغت 16.9%

المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2018، الأردن، ص: 82.

الشكل رقم (29): يوضح نسبة كفاية رأس المال المتوقعة بعد تطبيق السيناريوهات المفترضة (2019-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي، 2018، الأردن، ص:

الفصل الثاني ————— دور اختبارات الضغط في إدارة المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الأردني

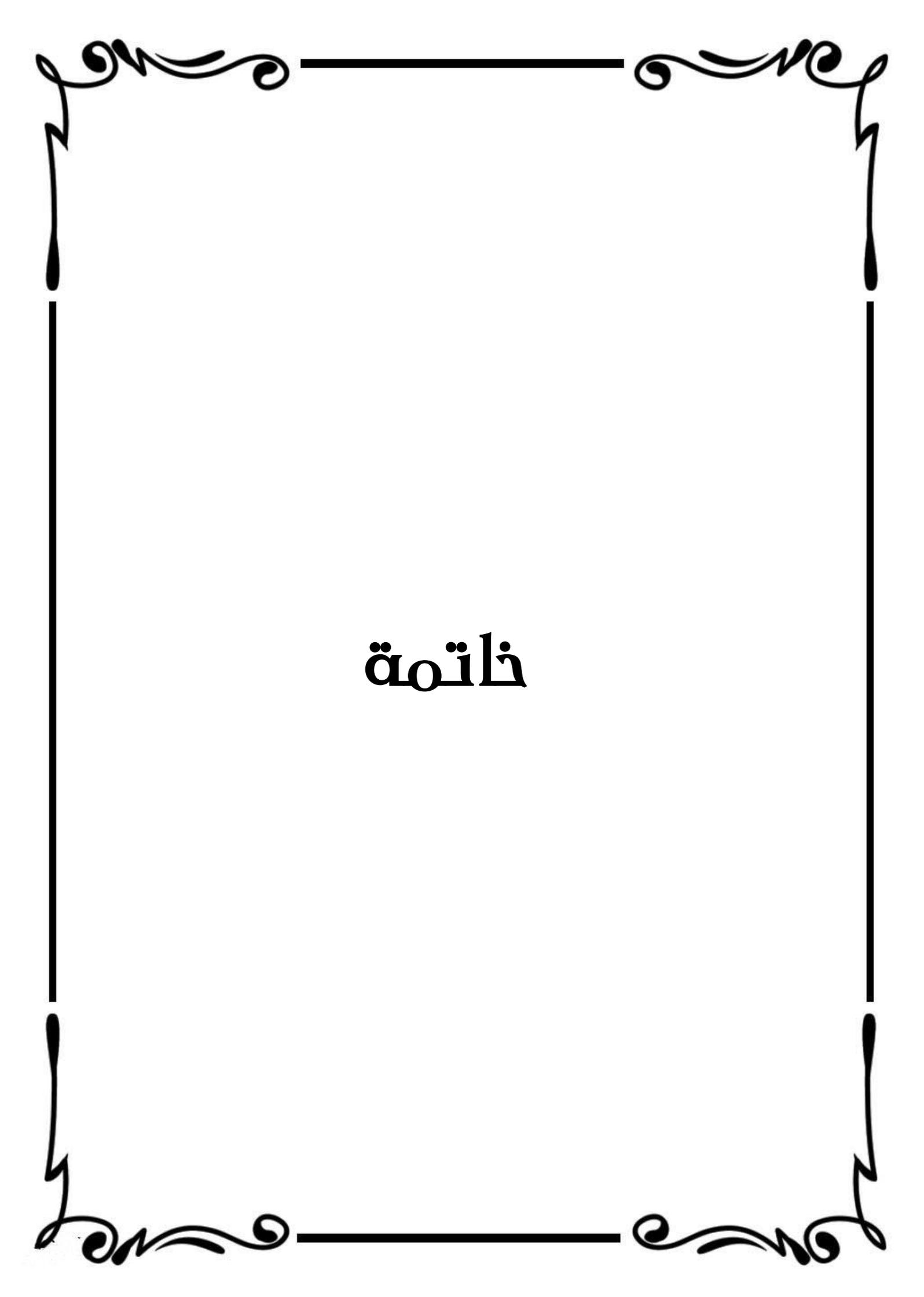
نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنه عند تطبيق السيناريوهات المفترضة خلال الفترة (2019-2021) ستخفض نسب كفاية رأس المال في البنوك الأردنية، ففي حالة افتراض حدوث سيناريو الأساس فإن نسبة كفاية رأس المال في البنوك الأردنية ستخفض خلال السنوات، 2020، 2021، إلى، 16.7%، 16% على التوالي أما في سنة 2019 تبقى في نفس المستوى.

وعند افتراض حدوث السيناريو المتوسط الشدة فإن النسبة سوف تنخفض كذلك خلال السنوات 2019، 2020، 2021، إلى 17.3%، 16.9%، 15.6%، أما في حالة حدوث السيناريو الأكثر شدة فستخفض خلال السنوات 2019، 2020، 2021 لتصل إلى 16.5%، 15.7%، 14.8% على التوالي ولكن نسبة كفاية رأس المال ستبقى خلال الفترة (2017-2019) أعلى من 12% التي يطلبها البنك المركزي وأعلى من 10.5% التي تطلبها لجنة بازل، مما يعني أن البنوك الأردنية قادرة على تحمل الصدمات.

خلاصة الفصل:

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك الأردنية، إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية، رغم ذلك يعد النظام المصرفي الأردني نظام سليم ومتين قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال أعلى من الحد الأدنى الذي يطلبه البنك المركزي الأردني البالغ 12%، وكذلك أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً البالغ 10.5%، بالإضافة إلى مستويات مريحة من السيولة والربحية وانخفاض في نسبة الديون المتعثرة.

كما بينت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات أن النظام المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة.

A decorative rectangular border with ornate scrollwork at the corners and midpoints of the top and bottom edges. The border is composed of solid black lines. In the center of the page, the word "aitä" is written in a black, serif font.

aitä

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن المحيط الداخلي والخارجي للبنوك، وبفعل تحولات هذا الأخير تظهر مشاكل وصعوبات في التكيف، الشيء الذي يفسر تحمل البنوك دوماً للمخاطر في تنفيذ أنشطتها المختلفة، مما استدعى إدارة فعالة لهذه المخاطر، لأن السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصرف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن من الحكم على قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن أجل ذلك تنوعت الأدوات والتقنيات التي تسعى للتخفيف أو الحد من تلك المخاطر وكذلك دعم أساليب إدارة المخاطر في البنوك، ومن أهم هذه الأدوات نجد إختبارات الضغط، التي تستخدم لتقييم الآثار المحتملة على الحالة المالية للمصرف والترتبة على وقوع حدث معين أو التغيير في مجموعة من المتغيرات المالية أو الإقتصادية، أي يكون هذا الحدث إستثنائي ولكن معقول الحدوث.

وقد تم تطبيق إختبارا الضغط في العديد من البلدان كدولة الأردن، حيث قام البنك المركزي الأردني خلال سنة 2009 بإصدار تعليمات حول إختبارات الأوضاع الضاغطة، والتي طلب بموجبها من البنوك إجراء مجموعة الإختبارات المتعلقة بالمخاطر، وكان الهدف من تطبيقه من قبل البنك المركزي الأردني تحديد أوجه القصور المحتملة لرأس المال، وكذلك تقييم قدرة البنوك على تحمل وإستيعاب الصدمات المختلفة.

وبعد تطبيق الإختبار لعدة سنوات من قبل البنك المركزي، بينت النتائج أن النظام المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة المتمثلة في ارتفاع نسبة الديون غير العاملة ونتيجة التغيير المعاكس في الظروف الإقتصادية وإستمرار تفاقمها.

أولاً: النتائج

بعد تحليل مختلف مكونات وأجزاء هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

-المخاطر أمر ملازم للعمل المصرفي ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه

-تعتبر إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة للمخاطر التي تواجهها؛

-إن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو إيجاد السبل الكفيلة للتعامل مع المخاطر المصرفية والحد من أثارها السلبية؛

-إن الهدف من عملية التعرف على المخاطر وإدارتها داخل البنك هي المحافظة على أصوله وحمايتها من الخسائر التي

يمكن أن يتعرض لها؛

-إختبارات الضغط هي أداة رقابية تساعد إدارة المصرف على التخطيط المستقبلي وتزويدها بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة أثر الأحداث السلبية غير المتوقعة المتعلقة بالعديد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف؛
-إعداد السيناريوهات يعد أهم عنصر في إختبارات الضغط حيث يجب التركيز عند إعداد هذه الإختبارات على الأحداث والصدمات التي تؤدي إلى توليد أكبر قدر من الضرر؛

-إن تطبيق سيناريوهات إختبارات الضغط على المصارف الأردنية يظهر حقيقة المراكز المالية لتلك المصارف بكل شفافية وموضوعية؛

-بينت إختبارات تحليل الحساسية التي أجراها البنك المركزي الأردني على البنوك العاملة في الأردن أن مخاطر التكررات الإئتمانية لها تأثير أكبر على بعض البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز فيها؛

-بينت نتائج الأوضاع الضاغطة الكلية التي أجراها البنك المركزي الأردني أن النظام المصرفي لأردني قادر بشكل عام على إستيعاب الصدمات والمخاطر التي تواجهها نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال والأرباح مما يمكنها من إستيعاب المخصصات والخسائر الإضافية.

ثانياً: إختبار صحة الفرضيات

من خلال الدراسة وأثناء إختبار الفرضيات تم التوصل إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بكون أن إدارة المخاطر المصرفية هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر، والفرضية صحيحة كون إدارة المخاطر تمثل أحد الأركان الجوهرية لعمليات البنك اليومية، أوكلت لها مهمة إيجاد الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن

-أما بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة بكون إختبارات الضغط ليست إلا أداة واحدة من بين أدوات كثيرة لتقييم المخاطر ومواطن الضعف بالفرضية صحيحة كون إختبارات الضغط أداة هامة تستخدم كجزء من عملية إدارة المخاطر، وتستخدم نتائجها في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة.

-بخصوص الفرضية الثالثة المتعلقة بكون أن النظام المصرفي الأردني يتحمل بعض المخاطر والصدمات التي قد يتعرض لها، والفرضية خاطئة حيث أظهرت نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات أنه قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتعه بمستويات مرتفعة من رأس المال

أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12%، كما أثبتت نتائج مؤشرات قياس المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الأردني أنه يتمتع بمستويات مرتفعة من السيولة والربحية.

ثالثاً: التوصيات

بناءً على النتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات التالية:

- إنشاء وحدات تعنى بإدارة المخاطر داخل المصرف ترتبط بصورة مباشرة بإدارة المصرف تكون مسؤولة عن وضع الإستراتيجيات والخطط الخاصة بما يواجهه المصرف من أخطار؛
- يجب على السلطات الرقابية التأكد بصورة دورية من قيام المؤسسات المصرفية بتبني منظومة متكاملة لإختبارات الضغط، وأن توفر هذه المؤسسات الأدوات والمتطلبات اللازمة لنجاح هذه الإختبارات وتحقيق الغرض منها والإضطلاع مجالس الإدارة والإدارات العليا بمسؤوليتهم في هذا الشأن؛
- يجب أن يتوفر لدى المصرف البنية التحتية اللازمة لضمان إعداد إختبارات الضغط بشكل فعال بما في ذلك الأنظمة والكوادر المؤهلة والبيانات الشاملة والدقيقة والتي بدورها تمكن المصرف من إحتساب المخاطر بشكل شامل؛
- التوجه نحو عقد دورات وبرامج تدريبية لموظفي البنوك بشأن أهمية وطبيعة إختبارات الضغط باعتبارها كأداة داخلية حديثة لإدارة المخاطر المصرفية؛
- يجب توسيع إختبارات الأوضاع الضاغطة لتحليل عوامل أخرى غير رأس المال مثل أوضاع السيولة؛
- يجب إستخدام نتائج إختبارات الضغط لتفعيل أدوات تخفيض المخاطر وإعداد خطط الطوارئ وتدعيم رأس المال يتناسب مع حجم المصرف؛
- يتعين على مجلس الإدارة البنك مراجعة وتحديث منهجية برامج إختبارات تحمل الضغوط بصفة منتظمة نوك الخارجية التي تتجسد في البيئة التي يعمل بها البنك؛
- البنوك الجزائرية كغيرها من البنوك مطالبة بتطوير أساليب قياسها للمخاطر وتبني الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر من بينها إختبارات الضغط والإستفادة بقدر ما أمكنها من التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل 2 حول إدارة المخاطر.

خامساً: أفاق الدراسة

من خلال خوضنا في هذا البحث لاحظنا وجود العديد من العناصر التي يجب دراستها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات لاحقة في المستقبل:

- كفاءة أدوات إدارة المخاطر المطبقة في البنوك الجزائرية للتنبؤ بالأزمات المصرفية؛
- دراسة مقارنة بين أساليب قياس المخاطر في البنوك الجزائرية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر؛
- مقررات لجنة بازل3 وإمكانية تحسينها للمنظومة المصرفية الجزائرية.
- واقع تطبيق اختبارات الضغط في القطاع المصرفي الجزائري.



قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- أبي نصر بن محمد السمر قندي، الشروط وعلوم الصكوك، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2017.
- 2- أسامة عزمي سلام شقري، نوري موسى، إدارة المخاطر والتأمين، دار الجامعة، عمان، ط1، 2007.
- 3- أسعد، حميد العلي، الإدارة المالية، الأسس العلمية والتطبيقية، دار وائل للنشر، ط1، 2001
- 4- الراوي، خالد وهيب، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 5- بن علي بلعوز وآخرون، إدارة المخاطر: المشتقات المالية الهندسية، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2013.
- 6- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 7- مهند حنا نكولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- 8- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 9- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، رياض الصلح، لبنان، 2005. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان القروض المتعثرة، مؤسسة الشهاب الجامعية، مصر، 2000.
- 10- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 11- عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز الدراسات العليا والبحوث، مصر، 2008.
- 12- فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمية استراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2000.
- 13- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان، القروض المتعثرة، مؤسسة الشهاب الجامعية، مصر، 2000.
- 14- صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي، دار اليازوني العلمية عمان، الأردن، 2013.
- 15- صادق الراشد الشمري، إدارة المصارف: الواقع والمتطلبات العملية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2009.

16- صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة مصر، 2011.

17- شقري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2012.

ثانياً:المذكرات والأطروحات.

1- الحسين العباس، دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي - دراسة ميدانية على المصارف التجارية في المملكة العربية السعودية - أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012.

2- إيمان بن سراج، دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية - دراسة عينة من البنوك الجزائرية- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

3- أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015، ص: 39.

4- أنس هشام المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2014.

5- زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة قسنطينة50، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر 2013.

6- محمد عبد الحميد عبد الحفي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014.

7- سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقاً لمتطلبات لجنة بازل - دراسة حالة البنوك الإسلامية أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017.

8- فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2017.

9- رندة محمد سعيد أبو شعبان، دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية -دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة -مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2016.

10- شادي صالح البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية في المصارف السورية - مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2011.

11- ضياء الدين حيدر، قياس درجة المخاطر الائتمانية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

ثالثاً: المجلات.

1- بلسم حسين رهيف، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد 46، 2015.

2- بلعزوز بن علي، استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الشلف 2010 الجزائر.

3- بن معتوق صابر، اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي - دراسة تجربة الأردن-مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2020.

4- بن ربيع حنيفة وبن زابة عبد الله، اختبارات التحمل، مجلة الاقتصاد، العدد 09، ديسمبر 2014.

5- هباش سامي، بونقيب أحمد، بطاقة الأداء المتوازن في إدارة المخاطر المصرفية كنموذج مقترح لبنك الجزائر الخارجي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 07، العدد 13، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جويلية، 2017.

6- هيروكو أورا وليليانا شوماخر، بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، جوان 2013.

7- حمودي مليك، ملاك سلوى، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر -دراسة حالة مجموعة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 02 2018.

8- موسى علي شحاتة، نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، ديسمبر 2018.

9- صلاح الدين محمد أمين وصادق راشد الشمري، متطلبات نموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية - دراسة استطلاعية لأراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي - مجلة العلوم إقتصادية والإدارية المجلد 19، العدد 71، جوان 2013.

10- عبد الحميد العلي، تطبيقات سيناريوهات اختبارات الأوضاع الضاغطة للمصارف التجارية الأردنية، مجلة دنانير، العدد 07، 2017.

11- علاء فرحان وآخرون، علاقة اختبارات الجهد في تحقيق الأمان المصرفي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 13، العدد 53، 2017.

12- خلف محمد حمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد 52، جامعة تكريت، العراق، 2017.

رابعاً: الملتقيات

1- حنان تريعة، دور اختبار الضغط في تحقيق الإستقرار المالي -الإتحاد الأوربي نموذجاً، الملتقى الدولي الخامس حول انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الإستقرار المالي في الجزائر، جامعة يحيى فارس المدية الجزائر، 2018.

خامساً: التقارير الرسمية

1- صندوق النقد العربي، المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة (اختبارات التحمل)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018،

2- البنك المركزي العراقي: دليل العمل الرقابي - ضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية، قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر، العراق، 15 فيفري 2019.

3- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2018، الأردن. البنك المركزي الأردني، إختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، 2018، الأردن.

- 4-صندوق النقد العربي، تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2019، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
- 5-البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2012،الأردن.
- 6-البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2013،الأردن.
- 7-البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2014،الأردن.
- 8-البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2015،الأردن.
- 9-البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2016،الأردن.
- 10-البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2017،الأردن.
- 11-البنك المركزي الأردني، تقرير الإستقرار المالي لسنة 2018،الأردن.

سادساً:التعليمات

- 1- مصرف قطر المركزي،كتاب تعليمات للبنوك، الباب العاشر، تعليمات إدارة الإستقرار المالي والإحصاء، اختبارات الضغط، الطبعة الخامسة عشر، قطر، سبتمبر2013.
- 2- البنك المركزي الأردني، إختبارات الأوضاع الضاغطة المطلوبة من البنوك، 2018، الأردن.
- 3-البنك المركزي الكويتي، تعليمة حول معيار كفاية رأس المال، بازل 3 للبنوك التقليدية، جوان 2014، الكويت.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Autorite des marches financiers: **Liquidty Risk Management Guideline**, paris, March 2019.
- 2-Christtian Schmider , Claus puhr , and Maher Hasan , **Next Geniration Balance Sheet Stress Tesing** , IMF working Paper , -Monetary and capital Markets departments, IMF, 2011.
- 3-Europen court of auditors: **eu – wide stress tests for banks, unparalleled amount of information on banks provided but graeter coordination and focuson risks needeed special report**, no 10, Lux

4-Sanja vukovic:Stress Testing of the Montenegrin System With Aggregated and bank –Spiecific data, journal of central bankiing theory and practice, Central bank of Montenegro, vol 2, 2014.

5-Bank of international settlements – Basel Committee on Banking Supervision: Stress testing principles, October, 2018

المواقع الإلكترونية:

عبد الحسين جليل الغالي، أحمد حسن عطشان، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الإستقرار الإقتصادي- دراسة حالة الأردن.

www.iasj.net.24/08/2020..22: 30

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور إختبارات الضغط في إدارة المخاطر المصرفية، مع أخذ التجربة الأردنية كعينة لإجراء هذه الدراسة خلال الفترة (2012-2018).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن إختبارات الضغط هي أداة هامة لإدارة المخاطر من قبل المصارف كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر وقياس مدى قدرتها على مواجهة الصدمات المالية، بالإضافة إلى أن الغرض من هذه الإختبارات هو التعرف على المصارف التي تعاني من المشاكل وإصلاحها، وتقليل احتمالية حدوث أزمة مصرفية، حيث أظهرت نتائج إختبارات الضغط التي أجريت على النظام المصرفي الأردني أنه قادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع المصارف في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، إدارة المخاطر المصرفية، إختبارات الضغط، المصارف الأردنية.

Abstract:

This study aimed to highlight the role of stress test in managing banking risks, taking the Jordanian experience as a sample to conduct this study during the period (2012-2018).

The study concluded with a set of results, the most important of which are: Stress tests are considered an important tool for managing banking risks by banks as part of their comprehensive risk management and measuring their ability to cope with financial shocks, in addition to that the purpose of these tests is to identify banks that suffer from problems and solve them, and reduce the possibility of a banking crisis, as the results of stress tests conducted on the Jordanian banking system showed that it is able to withstand shocks and high risks as result of the banks in Jordan enjoying high levels of capital as well as comfortable levels of liquidity and profitability.

Koy words: banking risks, banking risk management, stress tests, Jordanian banks.